مِقياس حماية الحقوق القانونية في صعيد مصر
محافظة أسيوط
ديسمبر 2025

إعداد:
مركز خدمات التنمية

المحتويات

مقدمة 1
منهجية البارومتر 2
الأفراد 6
قدرة السكان على الوصول إلى حقوقهم وحمايتها 6
الملامح العامة لمحافظة أسيوط 7
الاقتصاد وظروف العمل 10
الدولة – القدرة على تحمّل التكاليف وإمكانية الوصول 13
الإجراءات والمؤسسات 13
شهادة الميلاد 13
إثبات النسب (الاعتراف بالأطفال) 14
بطاقات الرقم القومي / الجنسية 16
بطاقات الرقم القومي/المواطنة 18
الوثائق المتعلقة بالأسرة 19
دور المأذون والمحكمة الأسرية 19
المأذون 19
محكمة الأسرة 20
الورقة العائلية 20
الزواج 22
الطلاق 25
الحضانة 31
الميراث: 32
الملكية: 34
ملكية الأراضي الزراعية 35
العمل 37
الطرق الفعّالة لإنفاذ الحقوق القانونية للفرد 38
المحاكم 38
تسوية المنازعات البديلة 42
القانون العرفي (العُرف) 42
القدرة على تحمّل التكلفة، وإمكانية الوصول، وجودة المساعدة القانونية 43
المساعدة القانونية التجارية 43
الخاتمة والتوصيات 49
اجراءات المتابعة المطلوبة – طبقاً لدراسة البارومتر 53
الملحق الأول: الطبيعة والبيئة 55
الملحق الثاني: المنهجية 56
مراحل دراسة البارومتر 56
تصميم الدراسة 56
الملحق الثالث: حماية الحقوق القانونية - رسم توضيحي لجهاز قياس الضغط الجوي 60

مقدمة

يقوم مكتب التنمية الإيبارشية بأسيوط بتنفيذ مشروع "*الحماية القانونية والتوعية للنساء العاملات في الزراعة بالمناطق الريفية*"، والممول من سفارة جمهورية سلوفينيا بالقاهرة بالتعاون مع مؤسسة Microjustice. وانطلاقًا من رسالتها التي تهدف إلى "ضمان إعمال الاحتياجات القانونية الأساسية للأفراد بوصفها الأساس للتمتع بالحماية القانونية"، تأسست مؤسسة Microjustice وهي مؤسسة هولندية مقرها لاهاي في هولندا عام 1996 بهدف حماية الحقوق القانونية للفئات المهمشة وضحايا الكوارث. ولتحقيق هذا الهدف، تعمل Microjustice على تمكين المجتمعات من ممارسة حقوقها القانونية الأساسية وتيسير وصولها إلى المساعدة القانونية من خلال برنامج حماية الحقوق القانونية. ومنذ عام 2018، طورت Microjustice مقياس حماية الحقوق القانونية – بارومتر العدالة المدنية، الذي يهدف إلى رسم خريطة فجوة العدالة من منظور المواطنين العاديين في المجتمع، وتحديد سبل إنشاء منصة رقمية للمساعدة القانونية. وحتى الآن، أُجريت دراسات البارومتر في كل من صربيا وبوليفيا وكينيا ومصر والأردن وأوكرانيا.

يهدف مشروع "الحماية القانونية والتوعية للنساء العاملات في الزراعة بالمناطق الريفية" إلى توفير الحماية القانونية ورفع الوعي القانوني لدى النساء العاملات في الزراعة بالمناطق الريفية، من خلال معالجة التحديات القانونية التي يواجهنها؛ وتعزيز قدرات المحامين؛ وتقديم المساعدة القانونية المباشرة؛ وزيادة الوعي عبر وسائل الإعلام وأنشطة الدعوة باستخدام منهج مقياس حماية الحقوق القانونية التابع لمؤسسةMicrojustice ، يُجري المشروع هذه الدراسة التي تركز على واقع حماية الحقوق القانونية في صعيد مصر، مع إيلاء اهتمام خاص بالنساء الريفيات في محافظة أسيوط، والتحديات البيئية المرتبطة بالأمن الغذائي.

يهدف مقياس حماية الحقوق القانونية إلى رسم خريطة فجوة العدالة للمساهمة في إحراز تقدم نحو تحقيق الهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما إتاحة الوصول إلى العدالة للجميع (الهدف 16.2)، وتعزيز مؤسسات حكومية فعّالة وشفافة (الهدف 16.3)، بما يؤدي إلى مجتمعات شاملة (الهدف 16.1)، وذلك في ارتباط مع تمكين المرأة (الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة SDG 5.

يوفر البارومتر أداة لتتبع ورصد التقدم المحرز في عناصر الهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة، من خلال فحص التنظيم القانوني–الإداري لمعرفة مدى فعاليته في توفير حماية الحقوق القانونية للأفراد. كما يوضح البارومتر مدى سهولة الوصول إلى مقدمي المساعدة القانونية وقدرتهم على تحمل تكلفتها، ويحدد الفئات الأكثر هشاشة التي تفتقر إلى الموارد اللازمة للتمتع بالحماية القانونية، في ضوء إمكانية الوصول إلى منظومة الدولة/المؤسسات وخدمات المساعدة القانونية.

هذا وقد نُفذ مقياس حماية الحقوق القانونية لأول مرة في مصر عام 2023. استنادًا إلى مشاورات مع محامين ومنظمات مجتمع مدني ومؤسسات حكومية. وقد قامت هذه الدراسة الكمية بتحليل الوضع القانوني على مستوى الجمهورية، مع التركيز على: 1) قدرة الأفراد على الوصول إلى حقوقهم القانونية، حيث قيّم البارومتر جميع الاحتياجات القانونية الأساسية؛ 2) تنظيم الدولة، مع التركيز على: (أ) الإجراءات، و(ب) إنفاذ القانون؛ و3) إمكانية الوصول إلى المساعدة القانونية الميسورة التكلفة. ويستند منهج البارومتر إلى فرضية مفادها أنه إذا توفرت لدى الأفراد الموارد التعليمية والمالية، وكانت الإجراءات المتعلقة باحتياجاتهم القانونية سهلة وميسورة التكلفة، مع توافر إمكانية الوصول إلى مساعدة قانونية عالية الجودة، فإنهم سيتمتعون بالحماية القانونية.

وباتباع المنهجية نفسها التي يعتمدها المقياس، تركز هذه الدراسة على حماية الحقوق القانونية في صعيد مصر، مع تركيز خاص على النساء الريفيات في محافظة أسيوط والتحديات التي يواجهنها في بيئتهن المادية فيما يتعلق بالأمن الغذائي. وفي قسمها الأول الذي يركز على **"الناس"** ، تحلل الدراسة أوضاع السكان والبيئة. كما تقدم لمحة عن الموارد المالية للمجتمع، والأنشطة الاقتصادية، والوضع الأسري. وتصف حالة البيئة والتحديات والقضايا القانونية التي يواجهها الأفراد، ولا سيما النساء الريفيات في صعيد مصر، في علاقتهم بالبيئة.

ويتناول القسم الثاني **"إجراءات الدولة"** التحديات المرتبطة بالإجراءات القانونية. ويشرح الإجراءات القانونية وفقًا لمنهج ونتائج البارومتر الواردة في التقرير الخاص بمصر، وذلك للتحقق من استمرار سريان المعلومات، وإضافة مستجدات تشريعية صدرت خلال العامين الماضيين. كما يغطي القضايا والتحديات المتعلقة بكل إجراء من الإجراءات، والتوثيق القانوني، وإنفاذ القانون. وبينما ركز التقرير العام لمصر على الإجراءات والممارسات بشكل عام على مستوى الجمهورية،

تركز هذه الدراسة على الواقع الفعلي للنساء الريفيات وبيئتهن الطبيعية في صعيد مصر، وبخاصة في محافظة أسيوط. كما تطرح تساؤلات حول مدى الالتزام بالإجراءات القانونية، والعادات والتقاليد السائدة. ونظرًا للتركيز على المناطق الريفية، فإن تحديد التحديات المرتبطة بالبيئة وحمايتها يُعد أمرًا بالغ الأهمية، وكذلك إنفاذ القوانين البيئية لحماية البيئة والتصدي لتغير المناخ.

أما القسم الثالث من البارومتر، **"المساعدة القانونية"**، فيتناول وضع المساعدة القانونية وتنظيمها من حيث سهولة الوصول إليها وقدرة الأفراد على تحمل تكلفتها، مع تركيز خاص على النساء في ريف صعيد مصر. وبناءً على النتائج، تحدد الدراسة فجوات العدالة والإجراءات المطلوبة لدعم النساء في ريف صعيد مصر.

وقامت دراسة البارومتر في أسيوط بتقييم الوضع الراهن والاتجاهات تجاه قضايا المرأة في أربع مراكز بمحافظة أسيوط، وهي **:منفلوط، والقوصية، وأبنوب، وأبو تيج** .وتمت مقابلة عينة مكونة من **113مشاركًا (99** امرأة **و14** رجلًا) من خلال 6مجموعات نقاش بؤرية في المجتمعات الريفية والحضرية، كما أُجريت **24**مقابلة مع مبحوثين رئيسيين مع عينة مختارة من المحامين الخبراء، وقادة المجتمع، وممثلين رسميين من الجهات المعنية، بما في ذلك وزارة الصحة والسكان، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التضامن الاجتماعي، والمجالس القومية المتخصصة مثل المجلس القومي للمرأة، والمجلس القومي لحقوق الإنسان، ومكتب جهاز شئون البيئة بأسيوط، وذلك لتقييم وفهم دور هذه الجهات في رفع الوعي المجتمعي في المجتمعات الأكثر احتياجاً، وإنفاذ القانون، بما في ذلك القوانين المتعلقة بحماية البيئة، وإدارة المخلفات الصلبة، وجهود التكيف والتخفيف لمواجهة تغير المناخ.

منهجية البارومتر

صُممت منهجية البحث الخاصة بـ مقياس حماية الحقوق القانونية لتحديد الفئات غير المتمتعة بالحماية القانونية داخل دولة أو منطقة معينة، وتحديد قضايا الإدماج القانوني الخاصة بها في مجال العدالة المدنية، مع استبعاد القانون الجنائي. ويقوم جوهر المنهجية على تطوير مؤشرات لتحليل ثلاثة أطراف متداخلة تحدد ما إذا كان الأفراد يتمتعون بالحماية القانونية، وهي:

1. **الأفراد:** يحدد هذا الإطار المؤشري قدرة «الأفراد» على الوصول إلى حقوقهم وحمايتها. ويقيّم عوامل الكفاءة مثل مستوى التعليم وإمكانية الوصول إلى الإنترنت، فضلًا عن المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات العمل غير الرسمي، لتحديد وتقييم الفئات الهشة. ولا يقتصر هذا التحليل على الفئات الأشد فقرًا فحسب، بل يشمل أيضًا شريحة واسعة من السكان — «الطبقة الوسطى» — التي غالبًا ما تفتقر إلى الموارد اللازمة لتحمل تكلفة الحماية القانونية الجيدة، وبالتالي تبقى دون حماية قانونية كافية.

2. **إجراءات الدولة (قدرة تحمّل التكلفة وسهولة الوصول إلى الإجراءات والمؤسسات):** يتناول هذا القسم كيفية إدارة الدولة للإجراءات اللازمة للحصول على حماية الحقوق القانونية. وينقسم إلى مجموعتين رئيسيتين: فعالية الإجراءات (المقاسة من حيث التكلفة، والمدة، وعدد الخطوات) لتأمين الاحتياجات القانونية الأساسية، وإمكانيات إنفاذ الحقوق بشكل فعّال من خلال النظام القضائي أو آليات تسوية المنازعات البديلة. وينصب التركيز أساسًا على مدى سهولة الوصول إلى هذه الآليات وقدرة الأفراد على تحمل تكلفتها وسرعتها، من منظور من يسعون إلى إنفاذ حقوق مُقرة قانونًا.

3. **المساعدة القانونية (الممارسات القانونية):** يركز هذا القسم سهولة الوصول إلى «المساعدة القانونية»، وقدرة الأفراد على تحمل تكلفتها، وجودتها. ويدرس كلًا من سوق الخدمات القانونية التجارية (بما في ذلك تنظيم مهنة المحاماة، والأسعار، والعوائق أمام السوق الحرة) وكفاءة ونطاق نظام المساعدة القانونية المجانية الذي تنظمه الدولة. ويهدف إلى اقتراح مؤشرات — مثل تحرير سوق المحاماة — لقياس فكرة المساواة في الوصول إلى العدالة للجميع .

ومن خلال دراسة هذه المكونات الثلاثة، تُمكّن منهجية البارومتر من تحديد مدى تمتع الأفراد بالحماية القانونية. ويُظهر الشكل التوضيحي أدناه كيفية تفاعل هذه الأطراف معًا لضمان حماية الحقوق القانونية للجميع.

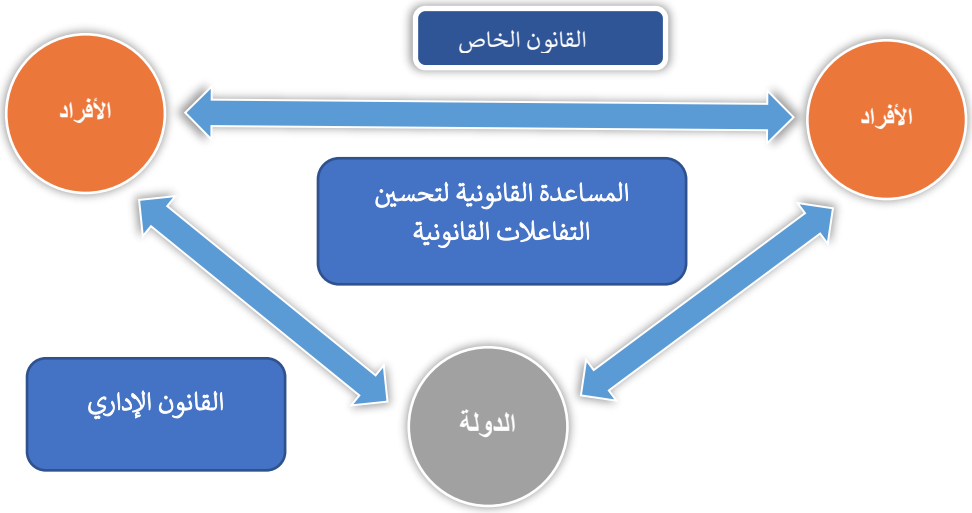

*التفاعلات القانونية في العدالة المدنية بين «الأفراد» و «الأفراد» و«الأفراد»/«الدولة»، بدعم من «المساعدة القانونية***

دمج التحليل البيئي

يتم دمج تحليل مخاطر البيئة وتغير المناخ من خلال الاعتراف بالبيئة باعتبارها «كيان مُستبعد» يحتاج إلى حماية قانونية. وينطلق هذا الإدماج من منطق مفاده أن تدهور البيئة الطبيعية وتغير المناخ يزيدان من هشاشة الفئات المُستبعدة، وأن حماية البيئة والتصدي للتغيرات المناخية عبر آليات التكيف والتخفيف تُعد عنصرًا أساسيًا في بعد الاستدامة لأهداف التنمية المستدامة. وتعمل أداة أو منهج البارومتر على تحديد البيئات الطبيعية المحددة وتأثيرات تغير المناخ، لاستكشاف مستويات الهشاشة، والأطر القانونية الدولية والوطنية ذات الصلة، وفجوات التنفيذ، والاحتياجات القانونية — مثل الاعتراف بالأوضاع المختلفة والمستندات المرتبطة بالشخصية القانونية وتمثيل الطبيعة — وذلك لتحقيق «وضع يحقق مكاسب متبادلة» لكلٍ من الإنسان والبيئة.

النموذج الاجتماعي–البيئي

تقترح الدراسة الحالية لوضع النساء الريفيات في صعيد مصر، مع تركيز خاص على محافظة أسيوط، استخدام **النموذج الاجتماعي–البيئي** بوصفه إطارًا تصوريًا إضافيًا لفهم وتحليل العلاقة بين الأفراد، والمؤسسات، والدولة، والبيئة، مع التركيز على الحقوق القانونية.

يقع **الأفراد** في صميم النموذج الاجتماعي–البيئي. فكل فرد يمتلك حقوقًا قانونية أصيلة تمكّنه من الدفاع عن مصالحه وعن حماية البيئة. ويُعد فهم هذه الحقوق أمرًا بالغ الأهمية؛ إذ يجب توعية الأفراد باستحقاقاتهم، مثل الحقوق المدنية، والحق في العمل اللائق، والحق في الحصول على المعلومات المتعلقة بالأوضاع والسياسات البيئية. وتسهم هذه المعرفة في تعزيز الشعور بالمسئولية الشخصية والقدرة على العمل، وتشجع الأفراد — ولا سيما الفئات الأكثر احتياجاً، بما في ذلك النساء — على تبني ممارسات مستدامة والدفاع عن حقوقهم وحقوق مجتمعاتهم. ويمكن للأفراد المُمكَّنين أن يصبحوا محفزات للتغيير، عبر حشد الآخرين لمواجهة التحديات البيئية والتأثير في الممارسات المؤسسية.

ويمثل **المجتمع المحلي** منصةً محورية للعمل الجماعي، حيث يتكاتف الأفراد لمعالجة القضايا المشتركة المتعلقة بالحقوق القانونية والمسائل البيئية. وتؤدي المنظمات المحلية ومنظمات المجتمع المدني دورًا بالغ الأهمية في هذا السياق من خلال توفير التعليم والموارد ومسارات المناصرة. ويمكن لبرامج التوعية المجتمعية أن ترفع مستوى الوعي بالحقوق القانونية المرتبطة بالحالة المدنية وحماية البيئة، بما يساعد الأفراد على فهم كيفية التعامل مع الأطر القانونية والتأثير في عمليات صنع القرار. كما تسهم جماعات المناصرة في تضخيم أصوات الفئات المهمشة، وضمان تمثيل وجهات نظر متنوعة في النقاشات المتعلقة بالسياسات البيئية. ويعزز هذا النهج التعاوني التضامن، ويمكّن المجتمعات من الدفع نحو تغييرات تصون حقوقها القانونية، وتحمي البيئة، وتتكيف مع تغير المناخ.

وعلى **المستوى المؤسسي**، توجد مجموعة من الكيانات، تشمل الأطر القانونية، والنظم التعليمية، والخدمات الاجتماعية، وجميعها تسهم في صون الحقوق القانونية وتعزيز الاستدامة البيئية. وتقع على عاتق المؤسسات القانونية مسئولية سنّ القوانين وإنفاذها بما يحمي حقوق الأفراد والبيئة. ويمكن للمؤسسات التعليمية تقديم برامج تُعرّف الطلاب بحقوقهم وأهمية الوصاية البيئية. كما يمكن لخدمات الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية معالجة الآثار الصحية الناجمة عن تدهور البيئة، وربط رفاه الأفراد بجودة البيئة. ويتعين على المؤسسات العمل بتعاون وثيق مع المجتمعات لضمان أن تعكس السياسات احتياجات وحقوق من تخدمهم، بما يعزز ثقافة المساءلة والاستدامة.

وتضطلع **الدولة** —ممثلة في حكومة جمهورية مصر العربية — بدور محوري في تشكيل الإطار القانوني الذي يحكم حقوق الأفراد وحماية البيئة على حد سواء. إذ تحدد سياسات الدولة وتشريعاتها الحدود التي يعمل ضمنها الأفراد والمؤسسات. ومن الضروري أن تسنّ الدولة قوانين لا تكتفي بصون الحقوق الفردية فحسب، بل تعترف أيضًا بالحقوق القانونية للبيئة. ويشمل ذلك اللوائح التي تمنع التلوث، وتحمي الموارد الطبيعية، وتكفل المشاركة العامة في صنع القرار البيئي. وتعتمد فعالية هذه القوانين على آليات إنفاذ قوية للإلزام تُحمِّل المخالفين المسئولية.

أما **الطبقة البيئية** تمثّل النظم الإيكولوجية والموارد الطبيعية التي تدعم الحياة. ويتزايد الاعتراف بأن للبيئة ذاتها حقوقًا قانونية، وهو مفهوم يُشار إليه غالبًا بـ«حقوق البيئة». ويؤكد هذا المنظور أن النظم البيئية ينبغي حمايتها ليس فقط لما توفره من منفعة للإنسان، بل لقيمتها الذاتية الجوهرية. كما يمكن للأطر القانونية التي تعترف بحقوق البيئة أن تمكّن المجتمعات من الدفاع عن نظمها البيئية في مواجهة الاستغلال والتدهور. ومن خلال إدماج الحقوق البيئية في النظام القانوني، يمكن إرساء علاقة أكثر عدالة بين الإنسان والطبيعة، بما يضمن إعطاء الأولوية لكل من حقوق الإنسان وسلامة النظم البيئية عند إتاحة الوصول إلى الحقوق القانونية.

يرجى الاطلاع على الملحق (1): السياق البيئي.

الأفراد

قدرة السكان على الوصول إلى حقوقهم وحمايتها

يمتد صعيد مصر جغرافيًا من جنوب القاهرة حتى أسوان. ويتميّز هذا الجزء من مصر ثقافيًا عن القاهرة الكبرى والوجه البحري ودلتا النيل. ويُعد الصعيد أفقر أقاليم البلاد، وغالبًا ما يُشار إليه بوصفه «فجوة تنموية». فحيث يبلغ معدل الفقر على المستوى القومي نحو **30**%، فإن معدلات الفقر في ريف الصعيد أعلى بكثير، وغالبًا ما تتجاوز **50**% في محافظات مثل أسيوط وسوهاج وقنا. ويعيش معظم السكان في المناطق الريفية حيث يكون الوصول إلى الخدمات الأساسية محدودًا نسبيًا مقارنة بالمراكز الحضرية. كما يسجّل الصعيد أعلى معدلات الخصوبة في البلاد، إذ يؤدي كِبَر حجم الأسر إلى تآكل دخل الأسرة والضغط على الموارد المحلية.

ويُعد الوصول إلى خدمات الرعاية الصحية محدودًا للغاية، إذ تعاني المنطقة من نقص في المراكز الطبية المتخصصة. وغالبًا ما يضطر السكان إلى السفر إلى مدينة أسيوط أو القاهرة أو الإسكندرية لإجراء العمليات الجراحية الكبرى. وقد بدأت مبادرات حديثة، مثل منظومة التأمين الصحي الشامل التي بدأ تطبيقها في الأقصر وأسوان، في تحسين فرص الحصول على الخدمات الطبية.

وتتراجع المؤشرات التعليمية في صعيد مصر عمومًا عن المتوسط القومي، وإن كانت الفجوات آخذه في الانحسار نتيجة تدخلات الدولة في السنوات الأخيرة، مثل مبادرة «حياة كريمة». ولا تزال الأمية تمثل عائقًا رئيسيًا، لا سيما بين النساء والرجال كبار السن في المناطق الريفية والنجوع الصغيرة النائية. ويُعد معدل الأمية في بعض محافظات الصعيد أعلى بكثير من المتوسط القومي (الذي يتراوح بين 25% و27%، وهو أقل في المدن). وعلى الرغم من تحسن معدلات الالتحاق بالتعليم ، فإن معدلات التسرب لا تزال مثار قلق، وغالبًا ما تكون مدفوعة بالضغوط الاقتصادية للعمل. كما تعاني المدارس من ارتفاع الكثافات ونقص المعلمين المؤهلين الراغبين في العمل بالمناطق الريفية النائية.

ويتسم سوق العمل في صعيد مصر بالاعتماد الكبير على القطاعات التقليدية وغياب التنوع الصناعي. وتُعد الزراعة النشاط الاقتصادي الأساسي، إذ تستوعب نسبة كبيرة من قوة العمل، إلا أنها غالبًا ما تكون زراعة تقليدية منخفضة الإنتاجية والأجور. وتُعد مشاركة النساء في سوق العمل الرسمي منخفضة للغاية، إذ تحدّ الأعراف الثقافية ونقص فرص العمل المحلية المناسبة من دخول النساء إلى سوق العمل الرسمي. وفي القطاع غير الرسمي، ولا سيما في الأعمال الموسمية الجزئية مثل موسم الحصاد، حيث تشغل النساء الريفيات هذه الأعمال منخفضة الأجر مقارنة بالرجال الذين يشغلون أعمالاً أعلى أجرًا وأكثر مهارة[1].

ويتميز الصعيد بطقس أكثر حرارة وجفافًا مقارنة بالدلتا. ويؤدي ارتفاع درجات الحرارة عالميًا إلى تزايد وتيرة وحدّة موجات الحر، بما يشكّل مخاطر صحية على العمال ويقلل من إنتاجية العمل. وبناءً عليه، أصبحت البيئة في صعيد مصر أكثر هشاشة نتيجة لتغير المناخ. فضلًا عن ذلك، تُعد المنطقة معرّضة لمخاطر ندرة المياه، إذ تعتمد بالكامل على نهر النيل. وأي تقلب في توافر المياه (نتيجة السدود في دول المنبع أو التبخر) يهدد سبل العيش بشكل مباشر، ولا سيما النساء الريفيات العاملات في الزراعة التقليدية.

[1] منظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة (2016)، موجز موضوعي حول النوع الاجتماعي والزراعة والتنمية الريفية، حزمة 8ITC موارد حول إدماج منظور النوع الاجتماعي في التعاون الأوروبي

الملامح العامة لمحافظة أسيوط

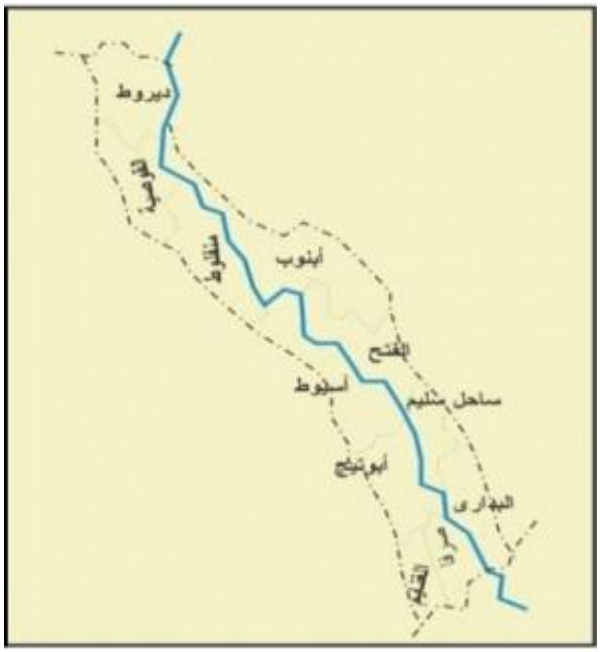

تبلغ المساحة الإجمالية لمحافظة أسيوط 25,926كم²، وتمثل الأراضي الصالحة للزراعة نحو 9.5%من إجمالي المساحة. وتضم محافظة أسيوط 11مركزًا/وحدة إدارية، وهي :منفلوط، وديروط، والقوصية، والغنايم، وأبنوب، وساحل سليم، والفتح، والبداري، وأبو تيج، وصدفا.

ويضم مركز أسيوط مدينة أسيوط وسبع وحدات محلية تضم 29قرية .ويبلغ إجمالي الوحدات المحلية الريفية الرئيسية بالمحافظة **56**وحدة، يتبعها **244**قرية، و **1,400**عزبة ونجع، إلى جانب مجتمع عمراني جديد هو مدينة أسيوط الجديدة . تنقسم مدينة أسيوط إلى قسمين :شرق أسيوط وغرب أسيوط .وينقسم القسم الأول (الحي الشرقي) إلى منطقتين شمالية وشرقية يفصل بينهما ترعة الإبراهيمية، حيث تقع في المنطقة الشمالية منطقتا الوليدية والحقوقيين .أما المنطقة الشرقية فتقع بين نهر النيل شرقًا وخط السكة الحديد (القاهرة/أسوان) غربًا. بينما تقع المنطقة الغربية غرب خط السكة الحديد (القاهرة/أسوان) وجنوب ترعة الإبراهيمية.

السياق الاجتماعي–الاقتصادي

يبلغ إجمالي عدد سكان محافظة أسيوط **5,249,755** نسمة، في المناطق الريفية والحضرية على السواء. ويتسم التركيب النوعي بتوازن نسبي، حيث تمثل النساء نحو **48.6%** من السكان. ويُظهر التوزيع العمري أن نحو 36.7% من السكان تقل أعمارهم عن 15 عامًا، بينما تمثل الفئة العمرية من **15إلى 45** عامًا حوالي 59.6%. وتبلغ نسبة السكان الحضر في أسيوط **26.7%.**

تُعد أسيوط، شأنها شأن محافظات الصعيد الأخرى، من المحافظات التي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر وضعف الأمن الغذائي. وفيما يتعلق بالحصول على الخدمات الأساسية، غالبًا ما تفتقر المجتمعات والأسر الفقيرة والأكثر احتياجاً، ولا سيما في المناطق الريفية، إلى خدمات المرافق. وبخصوص استهلاك الكهرباء، تشير بيانات وصف مصر بالمعلومات لمحافظة أسيوط إلى أن **16.36%**من الطاقة المستهلكة تُستخدم للأغراض الصناعية، بينما يُستخدم الباقي في الإضاءة والاستخدامات المنزلية الأخرى.

يبلغ معدل الحصول على مياه الشرب النقية نحو 98% من إجمالي الأسر على مستوى المحافظة. وتحتل أسيوط المرتبة 21بين المحافظات من حيث نصيب الفرد من استهلاك مياه الشرب، بواقع 43.27م³/فرد، فيما تصل نسبة الفاقد من المياه إلى 31.0%. وتضم المحافظة 6 محطات لمعالجة الصرف الصحي بطاقة تصميمية قدرها 210 ألف م³/يوم، في حين تبلغ الطاقة الفعلية 134ألف م³/يوم .ويبلغ عدد الأسر المتصلة بشبكات الصرف الصحي 1,001.94 ألف أسرة، أي ما يعادل 100%من أسر المحافظة (وصف مصر بالمعلومات، 2021).

التعليم

يُعد التعليم من أهم المعايير لقياس تقدم الأفراد وقدرتهم على تحسين مستوى المعيشة. وتُعد محافظة أسيوط من المحافظات التي تتمتع بمستوى تعليمي مناسب عبر المراحل التعليمية المختلفة. ويوجد في أسيوط 31مؤسسة بحثية يعمل بها 5,708 باحث.

ويبلغ إجمالي عدد مدارس التعليم العام قبل الجامعي **2,794**مدرسة، يستفيد منها نحو **1,013,680** طالبًا وطالبة .ويبلغ متوسط كثافة الفصول 49.29 طالبًا/فصل، وهو أعلى من المتوسط القومي البالغ 47.16 طالبًا/فصل، وتشكل هذه المدارس 91.41% من إجمالي المدارس.

وتضم المحافظة 87 مدرسة فنية، تتركز في المدارس الصناعية بنسبة 39.08%، والتجارية بنسبة 40.23%، والزراعية بنسبة 17.24%، ويستفيد منها نحو 96 ألف طالب .ويبلغ متوسط كثافة الفصول في التعليم الفني 43.09 طالبًا/فصل. كما توجد 30 مدرسة للتربية الخاصة يستفيد منها 2,114 طالبًا، بمتوسط كثافة 9.76 طالب/فصل، وبإجمالي 199 فصلًا .وتضم أسيوط جامعة أسيوط وهي من كبرى الجامعات الوطنية تضم 34 كلية يستفيد منها نحو 116 ألف طالب .كما توجد 3معاهد (اثنان حكوميان وواحد خاص) يستفيد منها أكثر من 4,500 طالب، وبلغ عدد الخريجين 970 خريجًا.

نوع التعليم	عدد المدارس (حضر)	عدد المدارس (ريف)	إجمالي عدد المدارس	عدد الطلاب (ذكور)	عدد الطالبات (إناث)	إجمالي عدد الطلاب	عدد الفصول
إبتدائي	701	236	937	349,351	329,912	679,263	12,079
مدارس مجتمعية	654	44	898	7,998	14,294	22,292	899
إعدادي	392	163	555	151,111	139,255	290,366	5,818
ثانوي العام	87	83	170	34,107	44,972	79,079	1,903
ثانوي صناعي	6	29	35	26,151	7,968	34,119	724
ثانوي التجاري العام	20	23	43	13,948	26,867	40,815	916
ثانوي التجاري الفندقي/السياحي	0	3	3	314	56	397	18
ثانوي زراعي	8	7	15	16,387	3,967	20,354	333
التربية الخاصة	10	21	31	1,430	684	2,114	199

إحصاءات التعليم قبل الجامعي في محافظة أسيوط (الكتاب السنوي 2024)

التحديات التي تواجه الفتيات

يبلغ معدل الأمية (10 سنوات فأكثر) في أسيوط نحو **33%**، وهو أعلى من المتوسط الوطني الذي يبلغ حوالي **24%.** وفي بعض المجتمعات الريفية، تُفضّل بعض الأسر تعليم الذكور على الإناث، باعتبار أن تعليم الفتيات ليس أولوية، لا سيما في ظل بُعد المدارس وصعوبة الوصول إليها. وبلغت نسبة أمية الإناث (10 سنوات فأكثر) **19.9%** عام 2021.

وتُعد معدلات التسرب أعلى بين الفتيات في المرحلة الإعدادية مقارنة بالبنين. ففي المرحلة الابتدائية بلغ عدد المتسربين **3,182**(ذكور: 2,147 – إناث: 1,035)، بينما بلغ عدد المتسربين في المرحلة الإعدادية **4,945**(ذكور: 2,270 – إناث: 2,675). كما يُعد بُعد المدارس والزواج المبكر (قبل 18 عامًا) من العوامل التي تعيق وصول الفتيات إلى التعليم، وهو ما يرتبط بارتفاع معدلات الطلاق بين الفتيات دون 18 عامًا في المناطق الريفية مقارنة بالحضر.

وبالاستناد إلى البيانات السابقة والنقاشات الميدانية، يرى فريق الدراسة أن العادات والتقاليد لا تزال تؤثر في انتظام الفتيات بالتعليم ونوعيته. وتنتشر المدارس المجتمعية في المناطق الريفية، بما يتيح بعض الفرص التعليمية للفتيات، إلا أن وصولهن إلى التعليم الصناعي والفني يظل محدودًا.

الوصول إلى الإنترنت وتكلفته

وفقًا لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء(CAPMAS) ، بلغ عدد مستخدمي الإنترنت عبر الهاتف المحمول (يونيو 2022) **68.5 مليون مستخدم**، بزيادة قدرها **14.9%** عن عام 2021. وبلغ عدد مستخدمي أجهزة USB نحو **2**

مليون بانخفاض .**34.5%** وبلغ عدد مشتركي **10.5** ADSL **مليون** بزيادة **10.7%**، بينما بلغ عدد خطوط الهاتف المحمول **98.3 مليون خط** بانخفاض **0.3%**.

تُقدَّم معظم الخدمات الحكومية حاليًا عبر الإنترنت أو من خلال الدفع الإلكتروني (مثل مصروفات المدارس، وفواتير المرافق، والخدمات العامة). وقد فُرضت مؤخرًا ضريبة قيمة مضافة بنسبة **14%**على باقات الهاتف المحمول، ما زاد من الأعباء المالية على الأسر. كما أن الخدمات الرقمية قد لا تكون متاحة بالكامل في جميع المناطق، ما يضطر بعض النساء إلى الدفع النقدي مع تحمل رسوم إضافية بسبب ضعف الاتصال بالإنترنت و نقص المهارات الرقمية.

تحديات النساء في الوصول الرقمي

يوجد فجوة رقمية بين الجنسين في الصعيد حيث تواجه النساء الريفيات، ولا سيما في محافظات مثل أسيوط، تحديات تتعلق بالاتصال تتمثل في القيود الاقتصادية، وانخفاض مستويات الثقافة الرقمية، والأعراف الثقافية التي تقيّد امتلاك الأجهزة بشكل مستقل. وتعتمد العديد من النساء على «هاتف الأسرة» (الذي يكون غالبًا مملوكًا للزوج أو للابن الأكبر)، وهو ما يحدّ من خصوصيتهن ومن الوقت الذي يمكن أن يقضينه على الإنترنت لأغراض تعليمية أو اقتصادية. إضافة إلى ذلك، توجد فجوة ملحوظة في امتلاك الهواتف الذكية الشخصية، إذ غالبًا ما يُعطى الرجال أولوية في شراء الأجهزة باعتبارهم المعيلين الأساسيين أو من لديهم «حاجة» للتعامل مع العالم الخارجي. ويؤدي عدم تكافؤ الوصول إلى زيادة التهميش، ما يضطر بعض النساء إلى دفع غرامات نقدية نتيجة عدم امتلاك البطاقات أو ضعف خدمات الشبكة كذلك انخفاض مستويات التعليم وضعف القدرة على استخدام الأدوات الرقمية، بما يعرض خصوصية البيانات للخطر (الدخل، الشكاوى، وغيرها). كما أن عدم المساواة في الوصول يعمّق التهميش، ويجبر بعض النساء على دفع غرامات نقدية نتيجة عدم امتلاك بطاقات أو ضعف خدمة الشبكات.

الصحة

تنتشر الخدمات الصحية على مستوى الجمهورية، وتتراوح بين مستشفيات وزارة الصحة، والمستشفيات الريفية، والمستشفيات الخاصة المتخصصة. كما يلعب القطاع الخاص دورًا مهمًا في هذا المجال. وتغطي منظومة التأمين الصحي شريحة كبيرة من سكان محافظة أسيوط. ويوفر قانون المسئولية الطبية الجديد، الذي تم التصديق عليه في عام 2025، حماية من أخطاء الممارسات الطبية. ويعمل في محافظة أسيوط نحو 3,500 طبيب، وبلغ عدد المواطنين لكل طبيب 1.34 ألف مواطن/طبيب، وهو معدل أعلى من المتوسط القومي البالغ (1.33). كما يوجد نحو 1,000 فرد من طاقم التمريض، وبلغ عدد المواطنين لكل ممرض/ممرضة 0.47 ألف شخص/ممرض، وهو معدل أفضل من المتوسط الوطني البالغ(0.68) .

وتضم مستشفيات أسيوط نحو 7,468 سريرًا، منها 78.33% تتبع المستشفيات الحكومية، بينما يتبع الباقي القطاع الخاص. ويبلغ عدد السكان لكل سرير في محافظة أسيوط 629.07 نسمة/سرير، وهو ما يعني توافر عدد أكبر من أسرة المستشفيات في المحافظة مقارنة بالمتوسط القومي البالغ (775.54). ويوجد في محافظة أسيوط 2,631 صيدلية عامة، ويبلغ عدد المستفيدين من التأمين الصحي 2,600.12 ألف مستفيد، بما يمثل 56.05% من إجمالي سكان المحافظة. كما تضم المحافظة 248 وحدة لتنظيم الأسرة، و15 عيادة متنقلة لتنظيم الأسرة، و156 وحدة للعناية المركزة للأطفال.
وأشارت المقابلات مع ممثلي مديرية الصحة إلى أن التهاب الكبد الوبائي (أ) منتشر في محافظة أسيوط، ولا سيما بين الأطفال. كما أوضحت مجموعات النقاش مع النساء أن الأمراض المعدية تنتشر بين الأطفال. ويوضح الجدول التالي أكثر الأمراض المعدية انتشارًا، مصنفة حسب الجنس، وفقًا لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2021.

المرض	ذكور	إناث
التهاب كبدي فيروسي	1	0
التهاب كبديC	356	44
التهاب كبديB	243	27
التهاب كبديA	18	9
التيفود	3	4

حالات الأمراض المعدية المبلغ عنها (ذكور وإناث) على مستوى المحافظات – CAPMAS 2021

التحديات الصحية

- التحدي الصحي الرئيسي للنساء الريفيات في أسيوط يتعلق بانخفاض مستوى وعي المجتمع بالأمراض وأسلوب الحياة الصحي.
- ضعف الرقابة الإدارية والمتابعة من قبل الجهات المحلية.
- للوصول إلى خدمات الرعاية الصحية، يلزم تقديم بطاقة الرقم القومي للبالغين. أما بالنسبة للأطفال، فيتطلب الأمر أن تقدم الأم شهادة ميلاد الطفل، وهو ما يشكّل تحديًا في حال لم يكن الطفل مسجلاً.

الاقتصاد وظروف العمل

الأنشطة الاقتصادية

تُعد الزراعة النشاط الاقتصادي الأساسي في محافظة أسيوط، وتتركز حول وادي النيل والمناطق المحيطة التي تضم أراضي مستصلحة وأراضي صحراوية في الصحراء الشرقية. وتتميز الأراضي بالخصوبة وارتفاع الإنتاجية. وتشتهر المحافظة بإنتاج القطن والقمح والذرة والفول، إلى جانب الفاكهة مثل الموالح والرمان والمانجو والعنب والموز. وتضم المحافظة **247 جمعية زراعية**، و **192 حقلًا إرشاديًا**، و **1,046 مزرعة** (38.81% للثروة الحيوانية و61.19% للدواجن)، و **20 مصنع أعلاف**، و **40 مجزرًا يدويًا** .وتنتج المحافظة **14.96 ألف طن** من اللحوم الحمراء، و **0.24 ألف طن** من اللحوم البيضاء، و **6.06ألف طن** من الأسماك (وصف مصر بالمعلومات، 2021).

تعاني الزراعة من مشكلات هيكلية نتيجة الطابع التقليدي للقطاع بشكل عام، وقلة الاهتمام بتحديث القطاع على المستوى الوطني، مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية. كما يواجه القطاع العديد من القيود المتعلقة بقدرة المنتجات الزراعية على المنافسة إقليميًا ودوليًا، وكفاءة النظم الزراعية، والاستخدام غير الفعّال للمياه، والهدر الكبير في الغذاء وسلاسل القيمة. ويُقدّر أن حوالي 15% من المحاصيل تُفقد خلال الحصاد أو التخزين أو النقل. وكل ذلك يعني أن القطاع يفقد جزءًا من قوة العمل (وزارة الزراعة، 2019). وعلى الرغم من الطابع التقليدي العام للقطاع الزراعي في مصر، فإن التحدي أكبر في المناطق الريفية بالصعيد نظرًا لغياب التنوع في الإنتاج وعدم قدرة المنطقة على جذب الاستثمارات في قطاعات أخرى. وتُعد حيازات الأراضي الصغيرة الشكل السائد للملكية في الريف، حيث يغطي ثلاثة أرباع الحيازات أقل من فدان واحد. وتكون متوسطات الحيازات أصغر في المناطق الريفية بالصعيد مقارنة بريف الوجه البحري. ويؤثر ذلك على النساء بشكل خاص، إذ تعتبر ملكية الأراضي محدودة جدًا بالنسبة للنساء في الصعيد. علاوة على ذلك، يرتبط الصعيد بزراعة قصب السكر، التي تعد منخفضة القيمة وصعبة التخلي عنها لأسباب فنية (الإسكوا، 2020)[2].

وفيما يخص الأنشطة الصناعية، يوجد في محافظة أسيوط 860 منشأة صناعية مسجلة برأس مال استثماري يبلغ 15.31 مليار جنيه، ويوظف القطاع نحو 20 ألف عامل. كما توجد 8 مناطق صناعية بالمحافظة، تسهم في الصناعات الكبيرة مثل: الأسمدة، والأدوية، والاسمنت والبترول، وكذلك الصناعات الصغيرة، أهمها الملابس الجاهزة، والسجاد، والبطانيات، والأخشاب المزخرفة.

ويشتمل القطاع الصناعي في مجال الملابس الجاهزة والسجاد والمواد الأخرى على نسبة كبيرة من الورش الصغيرة والمؤسسات المنزلية التي تعمل خارج الاقتصاد الرسمي. ويعزى العمل غير الرسمي إلى انخفاض هوامش الربح، وانتشار العقود قصيرة الأجل التي تشجع الشركات على البقاء بصورة غير رسمية. ويزيد الطابع كثيف العمالة للقطاع واعتماده على العمال الموسميين وبعض الوقت من تفاقم عدم الرسمية. ويتأثر القطاع بشدة بتعطلات سلاسل التوريد العالمية وارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج، ومع ذلك، فإن الطلب على التصدير يستلزم الالتزام بالمعايير الدولية، مما قد يساهم في التوجه للقطاع الرسمي.

[2] https://aps.aucegypt.edu/en/articles/53/development-in-rural-upper-egypt-running-in-a-vicious-circle ، تم الاطلاع عليه في 18 ديسمبر 2025.

ويعتبر العمل غير الرسمي في صناعة الأغذية، حيث تعمل العديد من النساء في الصعيد مصر، واسع الانتشار. وغالبًا ما تعمل هذه الوحدات الصغيرة أو متناهية الصغر في صناعات الأغذية مثل منتجات الألبان أو الخضراوات المعبأة مع حد أدنى من التنظيم والرقابة. ويهيمن المنتجون الصغار على صناعة الأغذية، ويفضلون البقاء بشكل غير رسمي بسبب التعقيدات والتكاليف المتصورة للتنظيم الرسمي. كما يتميز القطاع بمستويات عالية من عدم استغلال الطاقة الإنتاجية بالكامل. وتشكل الزيادة في تكلفة المواد الخام والحاجة إلى الامتثال لمعايير سلامة الغذاء تحديات كبيرة. ومع ذلك، يمكن أن يوفر التحول إلى الرسمية وصولًا أفضل إلى الأسواق، لا سيما بالنسبة للشركات التي تهدف إلى تصدير منتجاتها. ومن ناحية أخرى، تمثل الأعمال غير الرسمية التي تنتج عمدًا منتجات مقلدة مشكلة تتعلق بسلامة الغذاء، والتي يجب معالجتها بطريقة مختلفة[3].

التوظيف

يُقدَّر إجمالي قوة العمل (15 سنة فأكثر) في محافظة أسيوط بنحو **94,830 فردًا** .ويبلغ معدل البطالة **6.4%**، وهو أقل من المتوسط القومي .(**7.9%**) في المقابل، يبلغ معدل بطالة النساء **25%**، وهو معدل مرتفع مقارنة بالمعدل القومي لبطالة النساء(**21.7%**) . وتحتل أسيوط المرتبة **13** بين المحافظات من حيث ارتفاع معدل بطالة النساء (وصف مصر بالمعلومات، 2021).

المنطقة	النوع	ربة منزل	طالب	متقاعد	أخرى	%إجمالي خارج قوة العمل
حضر صعيد مصر	**ذكور**	0.00	16.38	5.27	4.61	26.27
	إناث	53.43	16.94	3.59	4.69	78.66
الإجمالي		26.02	16.66	4.46	4.65	51.78
ريف صعيد مصر	**ذكور**	0.00	15.98	3.44	4.94	24.36
	إناث	61.93	16.06	2.79	3.00	83.78
الإجمالي		30.25	16.02	3.12	3.99	53.39

إحصاءات القوى العاملة الصادرة عن الهيئة المركزية للتعبئة والمسح الإداري (CAPMAS)، يونيو 2025

التحديات التي تواجه النساء

يعتبر العمل بصورة غير رسمية في القطاع الزراعي هو السائد، حيث يعمل أكثر من 97% من العمال الزراعيين بشكل غير رسمي. وغالبًا ما يكون هؤلاء عمالًا موسميين أو باليومية، ويشكل النساء الغالبية منهم. ويتميز القطاع بالزراعة التقليدية صغيرة الحجم، حيث قلّما يتم اللجوء إلى التنظيم الرسمي. ويسهم الطابع الموسمي للعمل الزراعي، وانخفاض متطلبات المهارة، وغياب الرقابة التنظيمية في ارتفاع مستويات العمل غير الرسمي. ويفضل العديد من العمال العمل غير الرسمي نظرًا للمرونة التي يوفرها، رغم نقص الحماية الاجتماعية. ويواجه القطاع تحديات كبيرة، بما في ذلك محدودية الوصول إلى التكنولوجيا الحديثة والتمويل، مما يعيق الإنتاجية وفرص التحول إلى الرسمية[4].

وأظهرت نتائج الدراسة الميدانية وجود تمييز وفرص غير متساوية للنساء، لا سيما في القطاع الخاص والزراعة والعمل الموسمي، وهو ما ينعكس في فجوات الأجور التي تتراوح بين **800–2,000** جنيه شهريًا. وترفض بعض الشركات الخاصة توظيف الفتيات المتزوجات أو المخطوبات بسبب التكاليف المرتبطة بالإجازات، والأمومة، وعدم القدرة على العمل لساعات متأخرة.

وتتفرغ نسبة أعلى من النساء للعمل المنزلي مقارنة بالرجال، مما يعكس الأدوار التقليدية للجنسين. وعلاوة على ذلك، كشفت مجموعات النقاش أن المسئوليات المنزلية ورعاية الأطفال تحد من قدرة النساء على الوصول إلى وظائف تتناسب

[3] https://www.ilo.org/sites/default/files/2025-04/Informality%20EN.pdf, 2025 ديسمبر 18 في عليه الاطلاع تم ،.
[4] https://www.ilo.org/sites/default/files/2025-04/Informality%20EN.pdf, 2025 ديسمبر 18 في عليه الاطلاع تم ،.

مع مهاراتهن وقدراتهن، كما يسهم ذلك في بعض أشكال العنف المبني على النوع الاجتماعي، بما في ذلك الضغط بين النساء ضمن العلاقات المنزلية.

وبالتالي، تواجه النساء الريفيات عبئًا ثلاثيًا يتمثل في مسئوليات الأعمال المنزلية؛ ونقص رعاية الأطفال أثناء العمل في الحقول؛ وغياب التأمينات الاجتماعية والصحية في أعمالهن الموسمية في المزارع. وعلاوة على ذلك، فإن تأثير تغير المناخ يطال النساء الريفيات اللواتي يعملن في أعمال الحصاد اليدوي بشكل غير متناسب. وبدون الوصول إلى التأمين الصحي، تؤدي تأثيرات مناخية مثل ضربة الشمس أو الإرهاق المزمن إلى فقدان كامل للدخل.

الدولة – القدرة على تحمّل التكاليف وإمكانية الوصول

الإجراءات والمؤسسات

وثائق إثبات الشخصية

تصدر جميع وثائق إثبات الشخصية من مصلحة الأحوال المدنية (وزارة الداخلية)، التي تتواجد مكاتبها داخل أقسام الشرطة. وتشمل هذه الوثائق :شهادات الميلاد، وبطاقات الرقم القومي، وشهادات الوفاة، وقسائم الزواج، وقسائم الطلاق، وقيد الأسرة .وتتمثل القوانين المنظمة لهذه الوثائق في قانون الأحوال المدنية، وقانون الطفل، واللوائح التنفيذية ذات الصلة.

تعتمد النتائج والتحليلات والتوصيات الواردة أدناه على العمل الميداني الذي أُجري في محافظة أسيوط مع النساء من خلال مجموعات النقاش وممثلي الجهات المحلية المعنية.

شهادة الميلاد

الإشكاليات:

تنص المادة (20) من قانون الأحوال المدنية رقم 143 لسنة 1994 على تحديد عدة أشخاص مسئولين عن التبليغ عن واقعة الميلاد (والد الطفل، أو والدته، أو مدير المستشفى)، إلا أن التطبيق العملي يقصر إجراءات التسجيل فعليًا على الأب فقط. ونتيجة لذلك، يؤدي رفض الأب تسجيل الطفل إلى حرمانه من شهادة الميلاد وما يترتب عليها من حقوق صحية وتعليمية وقانونية. وقد يؤدي ذلك أيضًا إلى تسجيل المولود بأسماء لا تعكس الواقع أو لا تتوافق مع اختيار الأم، بما يشكل انتهاكًا لحق الطفل في الحصول على الهوية والحماية القانونية.

الإجراءات:

لاستخراج شهادة ميلاد للمرة الأولى، يجب على الأب أو جد الطفل أو العم التوجه إلى مكتب الصحة الواقع في نطاق محل الإقامة، وتقديم المستندات التالية:

- إخطار الولادة الصادر من المستشفى
- بطاقتا الرقم القومي للوالدين
- قسيمة الزواج

ينص القانون على قيد واقعة الميلاد خلال 15 يومًا من تاريخ حدوثها. وفي حال تجاوز هذه المدة، تُعد الواقعة «تبليغًا متأخرًا» وتُفرض غرامة على الولي (قد تصل إلى 200 جنيه بعد 30 يومًا)، وتزداد الإجراءات تعقيدًا بمرور الوقت. وإذا تجاوز التأخير سنة كاملة، قد يتطلب الأمر رفع دعوى قضائية لإثبات واقعة الميلاد والنسب. وفي حالات التأخير الشديد، يتعين على الولي التوجه مباشرة إلى مصلحة الأحوال المدنية، وتقديم أي مستندات متاحة تثبت تاريخ ومكان الميلاد، وسداد الغرامات المقررة.

نتائج العمل الميداني:

كشفت نتائج العمل الميداني في مجموعات النقاش عن صعوبات كبيرة في الحصول على شهادات الميلاد، لا سيما بين الفتيات المتزوجات دون سن 18 عامًا. وبما أن زيجاتهن غير رسمية وغير مسجلة لدى المأذون حتى تبلغ الأم 18 عامًا، فإن ذلك يعيق التسجيل الفوري للمولود. ونتيجة لذلك، يُحرم الطفل من الحقوق الصحية مثل التطعيمات. وقد يتأخر التسجيل لفترات تصل إلى سنتين حتى يتم توثيق عقد الزواج.

روت إحدى المشاركات في مجموعة نقاش النساء بأبنوب حالة فتاة طُلقت قبل توثيق الزواج، مما تسبب في صعوبة بالغة في تسجيل المولود. وفي مثل هذه الحالات، تضطر بعض الأسر إلى تسجيل الطفل باسم جدّه لأمه لضمان استخراج شهادة ميلاد، بما يتيح له الحصول على الحقوق الأساسية في التعليم والصحة.

كما أُثيرت مشكلة انتشار الزواج العرفي بغرض استمرار الزوجة في تقاضي معاش والدها، حيث لا يتم تسجيل الأطفال أو استخراج أوراق رسمية تجنبًا لقطع المعاش أو التعرض للمساءلة القانونية.

الفئات الأكثر هشاشة:

- الأمهات اللاتي لايستطعن تسجيل أطفالهن
- الأطفال لأم تحت 18 عاماً، خاصة في حالة عدم وجود رجل يقوم بتسجيل المولود.
- الأطفال المولودون خارج المنشآت الصحية
- مواليد أسر اللاجئين (الذين يفتقرون إلى أوراق الإقامة أو بطاقات اللجوء)
- الأطفال الناتجون عن زيجات غير موثقة

مصدر التمييز:

- **الدين :**يُثبت الدين في شهادة الميلاد
- **النوع الاجتماعي :**لا يُسمح للمرأة بتسجيل الطفل علماً بأن القانون يسمح للأم بذلك.

المساعدة القانونية المطلوبة:

- في حال امتناع الأب عن التسجيل، تحتاج الأم إلى رفع دعوى "إثبات ميلاد"
- حالات الطلاق قبل توثيق الزواج
- في حالة تأخير عملية التسجيل بعد الميلاد مباشرة
- حالات الآباء والأمهات اللاجئين غير الحاصلين على تصاريح إقامة رسمية

الحلول العملية:

- الحل العملي المتبع حاليًا: يقوم جدّ الطفل من جهة الأم بتسجيله باسمه واسم زوجته كأبوين، ليصبح الطفل رسميًا شقيقًا للأم
- يمكن للطفل لاحقًا تصحيح وضعه من خلال إجراءات القيد المتأخر

توصيات لمعالجة الإشكاليات القانونية:

- التسجيل التلقائي للأطفال داخل المستشفيات حتى في حال عدم اكتمال أوراق الزواج
- تبسيط إجراءات التسجيل (الاكتفاء بإخطار الولادة وبطاقة الأم، واستكمال باقي المستندات لاحقًا)
- تعديل تفسير المادة (20) من قانون 143 لسنة 1994 للاعتراف بالأم كمبلّغ معتمد
- استحداث مسار قانوني لتسجيل المواليد في حالات الزواج غير الموثق (زواج القاصرات، الطلاق قبل التوثيق، أو رفض الأب التوثيق)
- إنشاء وحدات للمساعدة القانونية داخل مديريات التضامن الاجتماعي والوحدات الاجتماعية
- فرض عقوبات على الآباء الممتنعين عن تسجيل الأطفال (خاصة في حالات الزواج المبكر)
- تفعيل نظام إدارة الحالات في الإدارات الاجتماعية لمتابعة الأطفال غير الحاصلين على شهادات ميلاد حتى استخراجها.

إثبات النسب (الاعتراف بالأطفال)

الإشكاليات:

يُعد إثبات النسب إجراءً بالغ الأهمية، إلا أنه كثيرًا ما لا يتم بسبب التعقيدات الإجرائية. تواجه النساء صعوبات جسيمة في الحالات التي يرفض فيها الأب تسجيل الطفل، سواء كان متزوجًا من الأم أو لا، إذ يميل الرجال الذين لديهم أطفال خارج إطار الزواج إلى الامتناع عن التسجيل.

تعاني العديد من الأمهات والأطفال في مصر من صعوبة إثبات النسب والحصول على الأوراق الرسمية إذا رفض الأب الاعتراف بالطفل أو في حال عدم وجود عقد زواج رسمي. وفي هذه الحالات، يتعين على المرأة إثبات وجود الزواج من خلال شهادة شاهدين.

على الرغم من أن المادة (4) من قانون الطفل رقم 126 لسنة 2008 تنص على أن «للطفل الحق في الانتساب إلى والديه الشرعيين والتمتع برعايتهما، وله الحق في إثبات نسبه إليهما بكافة وسائل الإثبات، بما في ذلك الوسائل العلمية المشروعة»، وأن القانون المصري يقر عدة وسائل لإثبات النسب مثل تحليل الحمض النووي إلا أن القاعدة العامة تقضي بعدم الاعتراف بالطفل دون زواج موثق رسميًا.

لا يزال الوضع القانوني لتحليل الحمض النووي غير واضح، كما أن الممارسات القضائية متباينة في هذا الشأن. ويزيد الأمر تعقيدًا عدم إلزام المدعى عليه قانونًا بإجراء التحليل، فضلًا عن أن التحاليل الخاصة لا يُعتد بها قضائيًا إلا إذا تمت في معمل معتمد وتحت إشراف رسمي. وبما أن الرجال غير ملزمين بإجراء التحليل وتكلفته مرتفعة، فإن ذلك يشكل عائقًا كبيرًا.

الفئات الأكثر هشاشة:

- الأطفال المولودون من زيجات غير موثقة.
- النساء، ولا سيما النساء الريفيات والفتيات (وخاصة حالات الزواج القاصر تحت سن 18 عامًا).

مصدر التمييز:

- النوع الاجتماعي

المساعدة القانونية المطلوبة:

- **دعم قانوني مباشر** :مساندة الأم في إعداد المستندات ورفع الدعاوى، وهو ما قد يكون مكلفًا بسبب ارتفاع تكلفة تحليل الحمض النووي وأتعاب المحامين
- **خدمات استشارية لتجنب "الابتزاز القانوني":** حيث تتعرض بعض أسر الفتيات لضغوط لدفع مبالغ مالية للزوج مقابل الاعتراف بالطفل وتوثيق الزواج، خاصة في حالات الطلاق قبل التوثيق.

الحلول العملية:

- **تعزيز وسائل الإثبات** :في حال رفض الأب تسجيل الطفل، يمكن التلويح برفع دعاوى إثبات نسب، مع جمع الأدلة مثل عقد الزواج العرفي، شهادة الشهود، المراسلات، وأي قرائن تثبت العلاقة
- **آليات الإبلاغ** :تفعيل آليات حماية الطفل وتشديد العقوبات على زواج القاصرات، خاصة في المناطق الريفية
- **الدعم المؤسسي** :اللجوء إلى المجلس القومي للمرأة لطلب المساندة في الإجراءات القانونية

توصيات لمعالجة الإشكاليات القانونية:

- إقرار آلية للتسجيل الفوري للأطفال ومنح شهادة ميلاد مؤقتة لحين الفصل فى النزاع
- إلزامية تحليل الـ DNA فى حالات الإنكار، مع خفض تكلفته
- مساءلة الآباء الممتنعين عمدًا عن التسجيل وفرض غرامات عليهم
- إنشاء وحدات مساعدة قانونية داخل مصلحة الأحوال المدنية ومحاكم الأسرة
- رفع الوعي بدور «بيت العائلة» و«وحدة لمّ الشمل» بالأزهر الشريف والخدمات التي تقدّمها.

بطاقات الرقم القومي / الجنسية

الإشكاليات:

يتطلب استخراج بطاقة الرقم القومي ملء استمارة وتقديم مستندات متعلقة بشهادة الميلاد، وإثبات محل الإقامة أو المهنة، مع ضرورة الحضور الشخصي وسداد الرسوم بمصلحة الأحوال المدنية. ورغم وجود نظام رقمي، يواجه العديد من المواطنين صعوبات في التعامل معه، وقد تُفرض غرامات في حال التأخير في الاستخراج أو التجديد أو تحديث البيانات.

إشكاليات محددة:

- **الطوائف الدينية غير المعترف بها :**(عمليًا الطائفة البهائية) يُوضع شرطة (-) في خانة الديانة، ولا يُسمح لحاملي هذه البطاقات بتجديدها أو استخراج أي مستند إداري آخر إلا بعد تغيير الديانة إلى الإسلام. هذا الوضع لا يوجد في أسيوط ولم يرد ذكره في المقابلات أو مجموعات النقاش.
- **الماكينات الرقمية :**مؤخرًا، تم تركيب ماكينات لاستخراج الوثائق في بعض المواقع. وتكمن الصعوبة في عدم توافر هذه الماكينات في العديد من المحافظات (باستثناء العاصمة)، فضلًا عن عدم قدرة عامة المواطنين على استخدام الماكينات الرقمية.

الإطار القانوني:

ينص القانون رقم 143 لسنة 1994 بشأن الأحوال المدنية، وفقًا لآخر تعديل بتاريخ 3 نوفمبر 2022، في المادة (48) على ما يلي: "يجب على كل مواطن من مواطني جمهورية مصر العربية يبلغ سن الخامسة عشرة أن يتقدم بطلب للحصول على بطاقة تحقيق الشخصية من قسم السجل المدني الواقع في دائرة محل إقامته، وذلك خلال ستة أشهر من تاريخ بلوغه هذا السن."

كما تشير المادة (49) من القانون ذاته إلى أن اللائحة التنفيذية هي التي تحدد شكل البطاقة، والبيانات التي يتم التحقق منها والمدونة بها، وكذلك المستندات والإجراءات اللازمة لاستخراجها.

التحديات العملية (نتائج ميدانية):

أوضحت بعض النساء المشاركات في مجموعات النقاش أنهن يواجهن صعوبات في استخراج بطاقات الرقم القومي. وأشرن إلى أن استمارات استخراج البطاقة تكون أحيانًا غير متوافرة في السجل المدني بالقرية، ما يضطرهن إلى السفر إلى المركز الرئيسي في مدينة أسيوط. وفي حالات التأخير—سواء في الاستخراج لأول مرة، أو التجديد، أو تعديل البيانات—تُفرض غرامة مالية.

كما أشارت مجموعات النقاش إلى مواجهة صعوبات أخرى تتعلق باشتراط وجود ضامن (لإثبات المهنة)، إضافة إلى نظام الدفع الإلكتروني، الذي يشكّل عائقًا لبعض النساء. ويُعد هذا تحديًا خاصًا للنساء الريفيات اللواتي لا يعملن بشكل رسمي ولا يملكن رب عمل أو أي شخص ليكون كفيلًا لهن. وعلاوة على ذلك، تواجه الفتيات المتزوجات دون السن القانونية من خلال الزواج العرفي غير المسجل صعوبة في تحديث أو تغيير بياناتهن، نظرًا لأن الزواج غير موثق رسميًا، مما يشكّل عائقًا كبيرًا أمام النساء.

الفئات الأكثر هشاشة:

- الأشخاص الذين لا يستطيعون استخراج بطاقات الرقم القومي لعدم حيازتهم شهادات ميلاد (انظر قسم «شهادات الميلاد» أعلاه).
- الطوائف الدينية غير المعترف بها من قبل الدولة (غير منطبق في محافظة أسيوط).
- الأشخاص الذين لا يملكون عنوان إقامة: المشردون ومن يعيشون في فقر مدقع.
- كبار السن، ولا سيما غير القادرين على الحضور شخصيًا لاستكمال الإجراءات.
- الأميّون: صعوبة ملء الاستمارات أو التعامل مع الإنترنت.
- العاملون في القطاع غير الرسمي: يتطلب منهم وجود ضامن.
- النساء اللاتي يحتجن إلى تحديث بياناتهن، لا سيما النساء الريفيات في القرى النائية.

مصادر التمييز:

- **الدين :**يُسجَّل دين الشخص في بطاقة الرقم القومي. ولا تعترف الحكومة المصرية إلا بما بالديانات الثلاث «السماوية» أو «المعترف بها»: الإسلام والمسيحية واليهودية. ولا يملك المواطنون المصريون خيار طلب إثبات هوية دينية مختلفة عن هذه، أو التعريف بأنهم بلا دين.
- **تغيير الديانة :**تمنع الحكومة عمومًا المصريين من تغيير ديانتهم من الإسلام إلى المسيحية (أو إلى ديانة أخرى)، مع اعترافها بالتعددية الدينية داخل الديانات الثلاث.

المساعدة القانونية المطلوبة:

نادرًا ما يحتاج الأفراد إلى مساعدة قانونية لاستخراج بطاقة الرقم القومي؛ والاستثناء الوحيد يتمثل في الإجراءات اللازمة لتصحيح البيانات الشخصية المُسجَّلة. هذا ويبذل المجلس القومي للمرأة جهودًا في هذا الصدد من خلال توفير الاستمارات وتنظيم قوافل إلى القرى لاستخراج البطاقات. إلا أن مناقشات مجموعات النقاش أشارت إلى أن هذه الجهود يشوبها أحيانًا قدر من عدم العدالة؛ إذ إن المجلس يوظّف رائدات ريفيات، ما يؤدي في بعض الحالات إلى إنجاز البطاقات لمعرفة الرائدات وأقاربهن، وبالتالي قد لا تصل الخدمة بكفاءة إلى النساء الأكثر استحقاقًا.

توصيات لمعالجة الإشكالات القانونية:

- زيادة عدد مكاتب التسجيل في المناطق الريفية.
- إيفاد موظفين إلى القرى لمساعدة المواطنين في إجراءات التسجيل.
- نشر وحدات متنقلة للسجل المدني في القرى والعزب، لتقليل الحاجة إلى انتقال المواطنين إلى المركز الرئيسي.

بطاقات الرقم القومي/المواطنة

الإشكاليات:

يتطلّب تسجيل واقعة الوفاة عدة خطوات ومستندات، مثل بطاقة الرقم القومي أو شهادة الميلاد.

- **الإبلاغ المبدئي :**في مصر، يتم الإبلاغ عن الوفاة أولًا إلى مكتب الصحة لاستخراج تصريح الدفن وشهادة وفاة مبدئية مجانية. ولا يجوز الدفن دون تصريح رسمي.
- **الإصدار :**يصدر مكتب الصحة شهادة الوفاة خلال مدة تصل إلى 21 يومًا. وبعد ذلك يمكن الحصول على شهادة وفاة مميكنة (إلكترونية) عبر بوابة وزارة الداخلية («مصر الرقمية» – قطاع الأحوال المدنية) أو يدويًا من السجل المدني.
- **المتطلبات :**يجب أن يكون مقدم الطلب من أقارب الدرجة الأولى، مع تقديم بطاقة الرقم القومي للمتوفى، وبطاقة مُبلِّغ الوفاة، والمستندات المثبتة لدرجة القرابة، وسداد الرسوم المقررة.
- **الغرض :**تُمكّن شهادة الوفاة المميكنة الأسرة من استكمال الإجراءات القانونية المتعلقة بالأسرة (الميراث، المعاشات، وغيرها).

التحديات:

- **الرشوة وسبب الوفاة :**في بعض المناطق تُستخدم الرشوة لتغيير سبب الوفاة المُسجَّل للتستّر على الجرائم، إذ تُفضّل بعض الأسر إنكار حالات الانتحار أو القتل.
- **الضغط على الطاقم الطبي :**يتعرّض الأطباء في كثير من الأحيان لضغوط من أسرة المتوفى لتغيير السبب الحقيقي للوفاة، ويتفاقم ذلك إذا كان المستشفى المعني بعيدًا عن مكان تسجيل الوفاة.
- **التسجيل المتأخر :**في حال الحاجة إلى شهادة وفاة بعد انقضاء المدة القانونية، تواجه الأسرة مساءلة قانونية وتكاليف نتيجة الغرامات. كما يواجه أقارب الدرجة الأولى مشكلات جسيمة إذا لم يتم استخراج الشهادة في الوقت المناسب. إضافةً إلى ذلك، تفترض الدولة غالبًا وجود شبهة جنائية في حالات التأخر في الإصدار.
- **تصحيح الأخطاء :**تُعد إجراءات تصحيح الأخطاء (سواء في الاسم أو التاريخ) معقّدة، وتتطلب تدخل القضاء لجمع الأدلة وربط البيانات الشخصية الواردة في شهادة الوفاة بالمستندات المدنية لأفراد الأسرة لبدء إجراءات التصحيح.

الفئات الأكثر هشاشة:

- المعدمون والمشردون.
- الطوائف الدينية غير المعترف بها من قبل الدولة.
- المهاجرون وطالبو اللجوء.

مصدر التمييز:

- الدين.
- الوضع الاجتماعي.

المساعدة القانونية المطلوبة:

تُعد شهادة الوفاة وثيقة قانونية أساسية يترتب عليها العديد من الآثار القانونية والمالية والإدارية، مثل الميراث وصرف المعاشات وإنهاء الالتزامات القانونية للمتوفى.

- **دعم الفئات المهمّشة :**يتطلب استخراج الشهادة في بعض الحالات تقديم دعم قانوني للأسر، لا سيما الفئات المهمّشة، لضمان استكمال الإجراءات بشكل صحيح ودون انتهاك للحقوق.
- **دعم تصحيح الأخطاء :**قد يحتاج الأفراد إلى مساعدة قانونية لتصحيح الأخطاء في شهادة الوفاة نظرًا لتعقيد الإجراءات وتدخل القضاء.

الوثائق المتعلقة بالأسرة

تقديم

قبل الدخول في تفاصيل الإجراءات المحددة المتعلقة بقانون الأسرة، مثل الزواج والطلاق والحضانة ونفقة الطفل ونفقة الأم/الزوجة وغيرها، سنقوم بشرح بعض المفاهيم التي تعد نموذجية في مصر وتتشابه مع بعض الدول الإسلامية الأخرى.
كمقدمة، سوف نوضح ما يلي:

- قانون الأسرة وفقاً لديانة الشخص :الشريعة الإسلامية للمسلمين.
- دور المأذون :في تطبيق قانون الأسرة للمسلمين (الشريعة).
- دور محكمة الأسرة :في كل تلك الإجراءات".

قانون الأحوال الشخصية:

- مصدر قانون الأسرة هو قانون الأحوال الشخصية، الذي يستند إلى الشريعة الإسلامية. وعند وجود فراغ في القانون، تُطبَّق قواعد الشريعة وفقًا للمذهب الحنفي في الفقه الإسلامي. بالنسبة للمسيحيين، يُطبق قانون الأحوال الشخصية واللوائح الفرعية للمسيحيين. ويشير هذا التقرير الخاص بالمقياس إلى المفاهيم والقواعد والمتطلبات القانونية المختلفة في قانون الأحوال الشخصية استنادًا إلى الشريعة، ما لم يُذكر اللوائح الفرعية للطوائف المسيحية تحديدًا.
- هناك مشروع قانون أحوال شخصية جديد مقترح، تم إعداده من خلال عملية تشريعية متعددة الأطراف بدأت بمبادرة من رئاسة الجمهورية ونفذتها وزارة العدل بالتنسيق مع المؤسسات الدينية والقضائية. يهدف مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد إلى تحديث القانون القائم، مع إعطاء أولوية لمصلحة الأطفال في مسائل الحضانة والنفقة، وموازنة القيم الدينية مع الاحتياجات الاجتماعية بما يسعى إلى بناء أسرة أكثر تماسكًا.
بالإضافة إلى ذلك، يضع التشريع المقترح عقوبات أشد (سجن/غرامات) على حجب الإرث عن المستحقين، مما يؤثر بشكل كبير على النساء. ويُعد تأثير هذا التشريع الجديد على النساء الريفيات معقدًا؛ فبينما تساعد جهود التمكين العامة (مثل تشديد قوانين الإرث)، غالبًا ما تعيق التقاليد الأبوية العميقة والجوانب الاقتصادية في المناطق الريفية وصول النساء إلى العدالة، مما يتركهن عرضة للخطر رغم التقدم القانوني، لا سيما فيما يتعلق بالوصاية وفرض الحقوق المالية بعد الطلاق.
- وعلاوة على ذلك، يقدم القانون تغييرات إجرائية مثل إنشاء نظام محاكم موحد للنزاعات الأسرية، وتقليص المدد الزمنية لحل القضايا، وهو ما قد يفيد النساء الريفيات في التعامل مع النظام القانوني المصري. كما يهدف القانون الجديد المقترح إلى تحسين توثيق حالات الطلاق، إذ يفرض توثيق الطلاق الشفهي خلال 15 يومًا بهدف حماية حقوق الزوجين وتوفير الوضوح، مما يفيد جميع الأزواج، بما في ذلك الأجانب، من خلال ضمان وجود سجلات رسمية للمطالب القانونية مثل قضايا النفقة (انظر القسم التالي).
- بالنسبة للأجانب المتزوجين من مواطنين مصريين، من المتوقع أن يحافظ القانون الجديد إلى حد كبير على الأحكام القائمة بشأن تطبيق القانون ومسار الحصول على الجنسية، في حين قد توفر التحسينات الإجرائية مزيدًا من الوضوح والكفاءة. وتظل القاعدة العامة أن القانون المصري للأحوال الشخصية للمسلمين يُطبق على مسائل الأحوال الشخصية إذا كان أحد الزوجين مسلمًا. وإذا كان كلا الزوجين غير مسلمين وينتميان إلى نفس الطائفة المعترف بها رسميًا (مثل المسيحيين الأقباط)، فقد يُطبق قانونهم الديني الخاص. ويقدّم القانون الجديد قانونًا موحدًا محددًا للأحوال الشخصية للمسيحيين، يشمل مسائل مثل الطلاق والإرث، ويهدف إلى توفير إطار قانوني أكثر تماسكًا للأسر المسيحية، بما في ذلك الأزواج الأجانب للأقباط المصريين.

دور المأذون والمحكمة الأسرية

المأذون

في كل دائرة يوجد مأذون واحد مسئول عن إجراء الزواج الإسلامي. يلعب المأذون دورًا محوريًا في مصر، وهو موظف عام مخوّل قانونيًا لإبرام وتوثيق عقود الزواج والطلاق وفقًا للشريعة الإسلامية والقوانين المصرية. يستمد المأذون سلطته من الدولة (وزارة العدل) والقوانين المنظمة لعمله. يمتلك مكتبًا خاصًا به، وليس بالضرورة أن يكون رجل دين، فقد يكون خريج كلية الحقوق. يتمحور دوره حول التحقق من الشروط القانونية والدينية، توثيق المستندات، تقديم الاستشارات، والعمل كوسيط اجتماعي للحفاظ على حقوق جميع الأطراف. وتشمل مهامه الرئيسية توثيق عقود الزواج والطلاق، التحقق من الشروط، تقديم الاستشارات، المصالحة، وإصدار شهادات الزواج والطلاق الرسمية. بالنسبة للمسيحيين، هناك أيضًا كاهن مسيحي، يقع مكتبه عادة داخل الكنيسة.

نتائج الدراسة الميدانية

أشارت المقابلات الفردية إلى أنه تم تعيين مأذونة مؤخرًا في قرية بني مرر بمحافظة أسيوط، حيث يكون كل مأذون مسئولًا عن قريته/منطقته. يُكلّف المأذون بالتحقق من صحة الزواج، خصوصًا فيما يتعلق بعمر العروس، ويجب عليه رفض إبرام عقد الزواج للفتاة التي لم تبلغ 18 عامًا. وينطبق الأمر نفسه على الكنيسة، حيث يرفض الكاهن إجراء الزواج حتى يبلغ كلا الزوجين 18 عامًا ويكتمل تقديم فحوصات ما قبل الزواج.

محكمة الأسرة

أُنشئت محكمة الأسرة عقب صدور القانون رقم 10 لسنة 2004. ويُطبَّق قانون الأسرة لصالح الجميع. ويُشترط تمثيل المتقاضين بمحامٍ أمام محكمة الأسرة، كما تُعيِّن المحكمة قضاة متخصصين. غير أن الممارسة القانونية ليست واضحة دائمًا، إذ يجيز قانون الأسرة الطعن مرة واحدة فقط أمام محكمة الاستئناف، ولا يجيز الطعن بالنقض أمام محكمة النقض. وتختص محكمة الأسرة بجميع المسائل القانونية المتعلقة بالأسرة، بما في ذلك: إثبات النسب (الاعتراف بالطفل/إثبات الأبوة)، وإثبات الزواج الرسمي، والطلاق، والحضانة، والنفقة. كما تطرح حلولًا أسرية تتعلق بالنسب والحضانة ضمن إطار المحكمة. وتُنظّم القوانين المدنية والقانونية الالتزامات الأسرية المتعلقة بالمنقولات الزوجية أو الأصول والممتلكات

.

ويُلزم القانون كل من يرغب في رفع دعوى أحوال شخصية (باستثناء الدعاوى التي لا يجوز فيها الصلح، والدعاوى المستعجلة، ومنازعات التنفيذ، والأوامر الوقتية) بأن يبدأ بتقديم طلب إلى «مكتب تسوية المنازعات الأسرية». ويتولى هذا المكتب مقابلة أطراف النزاع، والاستماع إلى أقوالهم، وتقديم المشورة والتوجيه بشأن آثار النزاع، في محاولة لحله وديًا. ويتبع هذا المكتب وزارة العدل، ويضم عددًا كافيًا من المتخصصين القانونيين والاجتماعيين والنفسيين. ويشترط القانون على أي شخص يرغب في رفع دعوى أحوال شخصية (باستثناء الدعاوى التي لا يجوز فيها الصلح، والدعاوى العاجلة، ودعاوى التنفيذ، والأوامر المؤقتة) أن يبدأ بتقديم طلب إلى "مكتب تسوية المنازعات الأسرية". يهدف هذا المكتب إلى مقابلة أطراف النزاع، الاستماع إلى أقوالهم، وتقديم النصح والإرشاد بشأن عواقب النزاع في محاولة لحله وديًا. ويخضع هذا المكتب لوزارة العدل ويضم عددًا كافيًا من المختصين القانونيين والاجتماعيين والنفسيين.

نتائج الدراسة الميدانية

أشارت المقابلات مع المحامين إلى أنه تم إنشاء مكتب للمساعدة القانونية داخل المحكمة لصياغة المذكرات والدعاوى في حال عدم وجود محامٍ للمدعي. يقوم موظف بالمحكمة بصياغة الدعوى، إلا أن المحامين أشاروا إلى أن هذا غير كافٍ، إذ غالبًا ما يكون الموظف غير مؤهل لصياغة الدعوى بالتفاصيل الدقيقة المطلوبة للنساء.

مكتب التسوية داخل محكمة الأسرة:

يجب عرض القضية أولًا على مكتب التسوية قبل 15 يومًا من تقديم الدعوى في محكمة الأسرة. يحاول المكتب حل النزاع مع الأطراف المعنية، ويجوز عرض القضية على المحكمة فقط إذا فشلت جهود المصالحة. كما يتولى هذا المكتب التأكد من تنفيذ الطلاق بالتراضي، مما يسمح بتسجيل الطلاق مباشرة لدى المأذون بعد ذلك.

الورقة العائلية

الإشكاليات:

الورقة العائلية—التي تتضمن اسم رب الأسرة (ذكر)، وأسماء زوجاته وأولاده، والبيانات الشخصية لجميع أفراد الأسرة المذكورين—يمكن الحصول عليها من السجل المدني. يُسمح للزوج (رب الأسرة الذكر) أو أولاده أو والده (الأقارب من الدرجة الأولى) بطلب هذه الوثيقة. ومع ذلك، لا يُسمح للزوجة (المستقبلية) بطلبها. تُستخدم الورقة العائلية أساسًا من قبل أبناء الرجل لطلب الإعفاء من الخدمة العسكرية.

- الزوجات/الخطيبات: إذا كانت للزوجة (المستقبلية) شكوك بشأن الحالة الشخصية لزوجها (المستقبلي)، فإن الورقة العائلية تُعتبر إثباتًا لحالته الزوجية وعدد أطفاله.

المساعدة القانونية المطلوبة:

نظرًا لعدم تمكن الزوجة من طلب هذه الوثيقة مباشرة، يلزم وجود مساعدة قانونية للحصول على إذن قضائي يخول إصدار الورقة العائلية من السجل المدني للزوجة.

مصدر التمييز:

- النوع الاجتماعي (الجنس).

الحلول العملية:

- يمكن للزوجة أن تطلب من أولادها الحصول على الورقة العائلية نيابة عنها.
- تمكين الأفراد من التعامل مع الأنظمة الرقمية لطلب السجل العائلي عبر الإنترنت.

الزواج

الإشكاليات:

وفقاً للشريعة الإسلامية، يُعد الزواج اتفاقاً تعاقدياً — على عكس تقاليد القانون المدني — حيث يتم تسجيل أسماء الزوجين وبياناتهما الشخصية في عقد الزواج، بالإضافة إلى قيمة المهر وأسماء الزوجات الأخريات إن وجدن. ومع ذلك، فمن الناحية العملية، غالباً ما يتفق الرجال مع المأذون على عدم ذكر أسماء الزوجات الأخريات في عقد الزواج.

الزواج هو ميثاق بين الزوجين يتضمن اتفاقاً تعاقدياً مباشراً، يتم توقيعه أمام المأذون بحضور شاهدين. وبموجب عقد الزواج المسجل، يمكن الحصول على وثيقة الزواج من مكاتب السجل المدني (التابعة لوزارة الداخلية).

يجوز للرجل المسلم الزواج بحد أقصى من أربع زوجات، بينما لا يجوز للمرأة إلا الزواج من رجل واحد. ويُسمح بالزواج بين المسلمين والمسلمات، وبين المسيحيين والمسيحيات، وبين المرأة المسيحية والرجل المسلم، ولكن لا يجوز العكس. هذه القواعد غير مدرجة في قانون الأحوال الشخصية؛ بل هي قواعد شرعية يتم تطبيقها لسد الثغرات القانونية.

أما أولئك الذين يُعتبرون معتنقين لأديان أخرى غير الأديان الثلاثة التي تشير إليها الحكومة المصرية باسم الأديان "السماوية "أو الأديان "المعترف بها — "وهي الإسلام والمسيحية واليهودية — فلا يمكنهم إبرام عقد زواج. إذ لا يوجد زواج مدني في مصر، بل يوجد زواج ديني فقط. ويمكن للكنائس منع الزواج إذا كان لدى أحد الأطراف أي سبب شرعي أو مانع يحول دون إتمامه. وتعتمد تكاليف تنظيم الزواج على المنطقة التي يقيم فيها الشخص وقيمة المهر.

الآثار المترتبة على الزواج:

- يجب على الزوج دفع تكاليف السكن والمنزل والأطفال، وإذا لم يفعل ذلك أثناء الزواج، يجوز لزوجته أن تطالب أمام المحكمة بمختلف المصاريف المتعلقة بالمنزل والسكن وحضانة أطفالها (انظر أدناه: اتفاقات ما قبل الزواج والآثار المالية للزواج).
- يجب على الزوجة الامتثال للسلطة الزوجية للزوج طاعة الزوج .(ولا يمكنها السفر إلا إذا سمح لها بذلك؛ حيث يُسمح للزوج بمنع زوجته من السفر دون موافقته وفقاً للشريعة والحديث النبوي الشريف: "كلكم راعٍ وكلكم مسئول عن رعيته". وهي تحت قوامته) . القوامة هى أنها لا تستطيع مغادرة المنزل دون إذنه وفقاً للمادة 25 من قانون الأحوال الشخصية لعام 1920، لكنها من الناحية المالية تظل مستقلة تماماً (انظر أدناه: الآثار المالية للزواج).

يتم إدراج الحالة الاجتماعية في بطاقات الهوية لكل من الزوجين، ولكن بطرق مختلفة لكل منهما:

- تحمل بطاقات هوية الرجال كلمة "متزوج "فقط؛ ولا يمكن للمرأة أن تعرف من خلال بطاقة الهوية ما إذا كان الرجل لا يزال متزوجاً، ومن كم زوجة. كما يمكن للرجل أن يدعي أنه مطلق بينما لا تزال بطاقته تحمل كلمة "متزوج". والطريقة الوحيدة لاكتشاف ذلك هي التحقق من حالته الشخصية/الاجتماعية من خلال قيده العائلي.
- في الزواج الإسلامي، تحافظ الزوجة عموماً على لقب عائلتها. ويُسجل اسمها الخاص في بطاقة هويتها، إلى جانب اسم زوجها".

الاحصاءات:

فيما يخص الأحوال الشخصية، بلغ إجمالي عدد عقود الزواج على مستوى الجمهورية **936,739** عقدًا في عام 2024. في محافظة أسيوط، بلغ عدد عقود الزواج في المناطق الحضرية **8,101** عقدًا، مقابل **30,205** عقدًا في المناطق الريفية. تنوعت أنواع عقود الزواج بين الزواج الجديد، التصديق على الزواج (تصادق)، واستئناف الحياة الزوجية بعد الطلاق الرجعي.

وفي نفس العام، بلغ عدد حالات الطلاق في المحافظة **1,692** حالة في المناطق الحضرية و**4,805** حالات في المناطق الريفية.

المركز / القرية	عدد عقود الزواج
أسيوط أول (أول)	1,747
أسيوط ثاني (ثاني)	1,532
مركز أسيوط	4,415
أبوتيج	201
مركز أبوتيج	2,665
الغنايم	1,108
صدفا	1,338
منفلوط	4,923
القوصية	4,470
ديروط	5,888
ابنوب	3,312
الفتح	2,771
ساحل سليم	1,375
البداري	2,561
الإجمالي	38,306

(2024) عدد عقود الزواج حسب المركز في محافظة أسيوط

المنطقة	أقل من 18	18-20	20-25	25-30	30-35	35-40	40-45	45-50	50-55	55-60	60-65	65-70	75+	الإجمالي
حضر	1,174	3,136	2,475	707	302	141	83	59	13	6	5	0	0	8,101
ريف	10,002	12,463	4,696	1,558	782	369	189	86	28	20	3	3	6	30,205

عدد عقود الزواج حسب عمر الزوجة (محافظة أسيوط)

الشروط الخاصة في عقد الزواج

يجوز إدراج شروط خاصة في عقد الزواج، شريطة أن تحترم النظام العام وتتوافق مع الشريعة الإسلامية. في الواقع، يرى معظم الناس أن عقد الزواج مجرد إجراء شكلي، ولا يفكرون في إمكانية إدراج شروط خاصة. غالبًا ما يكون الناس غير مدركين لهذه الإمكانية ويعتقدون أنها محدودة فقط بالمساحة المتاحة في صفحة العقد، والتي توفر ستة أسطر فقط للشروط الخاصة يدوّنها المأذون عند التوقيع. ومع ذلك، يمكن إدراج شروط إضافية في مرفق مع العقد—وهي حقيقة غالبًا ما يجهلها معظم المحامين. في الماضي، كانت النساء يحتجن إلى عدة صفحات من الشروط الخاصة، وغالبًا ما كانت محددة جدًا. وقد كُتبت كتب متخصصة حول هذه الشروط.

فيما يخص الأجانب الذين يتزوجون مصريين، يتم تسجيل عقد الزواج في مكاتب الشهر العقاري. يمكنهم إدراج عدد غير محدود من الشروط في العقد، شريطة احترام النظام العام. توجد العديد من هذه المكاتب في جميع أنحاء البلاد، وهي تابعة لإدارة الشهر العقاري بوزارة العدل.

لا تدرك النساء الحضريات في مدينة أسيوط، ولا النساء الريفيات من مختلف المراكز في أسيوط، أهمية إضافة شروط خاصة في عقود زواجهن بشكل كامل. وغالبًا ما يتخطى المأذون هذا القسم تمامًا لتجنب "إثارة المشاكل". وعادةً ما يرسم خطًا على المساحة الفارغة أو يكتب "لا يوجد" دون سؤال العروس، وغالبًا ما يتعامل مباشرة مع والد العروس أو ولي أمرها الذكر. ومن منظور ثقافي، يُعتبر من سوء الحظ توقع، على سبيل المثال، أن الرجل سيتزوج من زوجة أخرى.

قائمة المنقولات (القائمة)

عند توقيع عقد الزواج، يوقع الزوج والشهود على وثيقة إضافية تُسمى "القائمة". توثق هذه الوثيقة الأثاث، الأجهزة المنزلية، المهر، والشبكة (المجوهرات). قد تنشأ نزاعات حول هذا الأمر بسبب اختلاف وجهات نظر عائلتي الزوجين، خاصة وأن الجوانب المالية للزواج غالبًا ما تُتفق عليها شفهيًا. في حالة الطلاق، إذا لم يدفع الزوج إجمالي قيمة كل المنقولات المدرجة في القائمة للزوجة، يطبق القانون الخاص (مدني/جنائي) وليس قانون الأحوال الشخصية. عدم الوفاء بهذا الالتزام المالي قد يؤدي إلى الملاحقة الجنائية.

يسعى مشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد المقترح إلى إدراج قائمة المنقولات ضمن عقد الزواج، لتخضع جميع القضايا المتعلقة بها لقانون الأسرة أمام محكمة الأسرة، وإلغاء الطابع الجنائي لعدم دفع القائمة. في الواقع، يمكن أن تختلف محتويات القائمة. في الوقت الحاضر، قد تُقسّم محتويات القائمة بين الزوجين، وقد تشارك الزوجة في توفير بعض الأغراض التي تُعتبر تقليديًا مسئولية الرجل. ومع ذلك، وفقًا للشريعة الإسلامية والقانون والعرف، فإن تجهيز المنزل هو مسئولية الرجل. إذا اشترت المرأة أشياء وسجلتها في القائمة على أنها من مشترياتها، يجب على الرجل عند الطلاق تعويضها عنها.

أي عقد زواج يتطلب مهرًا محددًا (الصداق)، بما في ذلك المجوهرات. إذا لم تحصل الزوجة على المجوهرات، يجب إدراجها في القائمة، لتصبح التزامًا ماليًا على الزوج تجاه الزوجة. في الخلع، يجب على الزوجة إعادة المهر. ومع ذلك، يجب على الزوج دفع الجزء المدرج في القائمة للزوجة (ما لم يتم التنازل عنه صراحة ضمن اتفاق الخلع)، لأن كل ما في القائمة يعتبر أموالًا موصوفة كأمانات.

نتائج الدراسة الميدانية:

أشارت إحدى المشاركات في المجموعات النقاشية إلى أنه إذا لم تحصل الزوجة على القائمة، قد تضطر إلى رفع دعوى قضائية. أحيانًا لا تمتلك المرأة أموالًا للتقاضي، فتلجأ إلى المجلس العرفي. وغالبًا ما يعتمد قرار الموافقة على عائلة الزوج، كونهم من سيدفعون.

الزواج العرفي

الزواج العرفي، أو الزواج غير الرسمي، هو نوع من الزواج غير مسجل رسميًا لدى المأذون (بصفة رسمية)، على الرغم من أنه قد يُتمّه عمليًا - بشكل غير قانوني - وينتظر حتى تبلغ العروس ثمانية عشر عامًا لتسجيله. في الزواج العرفي، لا تتمتع الزوجة بنفس الحقوق القانونية والمالية كما في الزواج الرسمي. وهناك حالات خاصة يلجأ فيها الناس إلى الزواج العرفي، كما يلي:

- **سكان الريف** :يستخدم بعض سكان الريف الزواج العرفي في الحالات التي تكون فيها النساء دون السن القانونية للزواج. ولا يزال الزواج المبكر شائعًا في بعض المناطق الريفية بالصعيد، بما في ذلك أسيوط. ويُعتبر الزواج المبكر شكلاً من أشكال الزواج القسري، حيث لا يتمتع أحد الطرفين بحرية كاملة في الموافقة، أو لا يظهر موافقة صريحة على الزواج، ويفتقر إلى القدرة على اختيار الشريك المناسب للأسباب الواضحة. وقد يختلف عدم القدرة على الموافقة من شخص لآخر لأسباب عدة، تشمل معدلات النمو الجسدي والنفسي والجنسي والعاطفي. ومن العوامل المهمة أيضًا نقص الخبرات الحياتية التي توجه عادة أي عملية اتخاذ قرار. في معظم الحالات، تتأثر الفتيات الصغيرات بظاهرة الزواج المبكر أكثر، وفي بعض العائلات تُفرض الزيجات منذ الولادة، وتتزوج الفتاة فور بلوغها سن الإنجاب. ويمنح هذا النوع من الزواج شرعية للظلم والعنف وكل أشكال الإساءة التي ستُمارس ضد الفتيات بشكل خاص. ومع نموهن ليصبحن أمهات جاهلات متشوّهات نفسيًا وجسديًا واجتماعيًا، يترتب على ذلك تربية جيل أكثر جهلًا وتشوهًا، وبالتالي يصبح المجتمع ضعيفًا. ويؤدي هذا الزواج إلى انخراط العائلات والمجتمع ككل في دورات لا تنتهي من الفقر والمرض والأمية والعنف والاضطهاد، مما يؤثر سلبًا على التنمية والتقدم والاستقرار في البلاد.
- **سكان الحضر:** يستخدمه الأشخاص الذين يعيشون في المدن، وغالبًا شباب المدن، للمساكنة.
- **المسيحيون :**يلجأ المسيحيون إلى الزواج العرفي إذا لم يتمكنوا من الحصول على الطلاق، وبالتالي لا يُسمح لهم بالزواج مرة أخرى، نظرًا للظروف الصارمة والمحدودة التي يُمنح فيها الطلاق بموجب قانون الأحوال الشخصية لغير المسلمين.
- **الاحتفاظ بالمعاش :**قد تلجأ المرأة إلى الزواج العرفي إذا رغبت في الاستمرار في تلقي المنح المالية أو الأجور أو معاش والدها أو زوجها المتوفى. وفي حالة معاش الأب المتوفى، قد تستمر الإبنة أو البنات في استلامه. ومع ذلك، إذا تزوجت الإبنة، ينقطع حقها في المعاش. لذلك، تلجأ بعض النساء إلى الزواج العرفي لأن طبيعته غير الرسمية تعني أنهن لسن «متزوجات رسميًا»، مما يتيح لهن الاستمرار في المطالبة بالمعاش.

نتائج الدراسة الميدانية:

أشارت بعض النساء في مجموعات النقاش إلى أن الزواج العرفي يُتم أحيانًا على يد المأذون دون توثيق رسمي في الحالات التي لم تبلغ فيها الفتاة السن القانونية. بالإضافة إلى ذلك، أعرب ممثلو "بيت العيلة" عن قلقهم من انتشار ظاهرة الزواج العرفي بين بعض الفئات لتمكين الزوجة من الحصول على معاش الأب المتوفى أو الاحتفاظ به. ويُعد هذا أمرًا غير قانوني،

وفي كلا السيناريوهين (القاصر والاحتيال على المعاش)، غالبًا ما يُترك الأطفال غير مسجلين، ولا تُستخرج الأوراق الرسمية لتجنب قطع المعاش أو التعرض لعقوبات قانونية.

الفئات الضعيفة:

- الفقراء والمعدمين.
- الرجال والنساء المسيحيون.
- النساء والفتيات، لا سيما في المناطق الريفية والنائية، ممن هم دون سن 18 عامًا.

مصدر التمييز:

- الجنس: بين الرجال والنساء بشكل عام.
- الدين:
  - إذا تزوجت امرأة مسيحية من رجل مسلم، يصبح الأطفال مسلمون وفق القانون، ولا يمكن للمرأة الحصول على حضانتهم أو الميراث منهم.
  - إذا تزوج رجل مسيحي من امرأة مسلمة، يجب أن يعتنق الإسلام، ولا يُسمح له بالعودة إلى المسيحية.

المساعدة القانونية المطلوبة:

يحتاج الناس إلى استشارة قانونية حول عقد الزواج وعواقبه. العقد مهم جدًا لحماية الحقوق القانونية للمواطنين عامة، وللنساء خاصة. من الضروري وجود جهة تمكن المرأة من فهم العقد ومراجعته بالكامل لضمان حماية حقوقها.

الحلول العملية:

إذا رغب رجل مسيحي وامرأة مسلمة في الزواج، يمكنهم:

- الزواج في دولة أجنبية غير إسلامية.
- أن يعتنق الرجل المسيحي الإسلام، وهو إجراء بسيط.

التوصيات:

- **تفعيل "التصديق ":**تسجيل الزواج العرفي بتاريخ حدوثه الفعلي، مهما طال الزمن، ليكتسب الحق للزوجة.
- **تعديل تشريعي :**تعديل قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين والمسيحيين (يجري حاليًا).
- **التدوين :**إدراج جميع القواعد الشرعية المطبقة عمليًا في الزواج ضمن قانون الأحوال الشخصية.
- **التوعية :**ضمان معرفة النساء بالعقد والشروط الخاصة التي يمكن إضافتها منذ البداية لتجنب أي مشاكل مستقبلية.
- **مراجعة العقد** :يتطلب الأمر إجراء مراجعة شاملة لاستمارة عقد الزواج الشرعي. وقد حثّ القرآن الكريم على ذلك، إذ وصف عقد الزواج بأنه «ميثاق غليظ» (سورة النساء، الآية 21). وحاليًا، لا يتضمن العقد سوى ستة أسطر مخصّصة للشروط الخاصة، تُكتب بخط اليد بواسطة المأذون. وفي حال التحول إلى نسخة رقمية، ستكون هناك حاجة إلى عدد غير محدود من الأسطر بما يشجّع على تضمين الشروط الخاصة. ويقتصر دور المأذون في هذه الحالة على التحقق من توافق هذه الشروط مع القواعد الأساسية للشريعة الإسلامية.

الطلاق

الإشكاليات:

الطلاق هو حل رباط الزواج أو الانفصال القانوني بين الزوجين، ويمنح كلا الطرفين
الحق في الزواج مرة أخرى، سواء دينيًا أو مدنيًا أو كلاهما معًا. معدلات الانفصال والطلاق في مصر مرتفعة جدًا.

وصل عدد قضايا الطلاق على المستوى الوطني إلى **273,892 قضية** في عام 2024، مقارنة بـ **265,606 قضية** في عام 2023، بما يمثل زيادة قدرها **3.1٪** في عدد حالات الطلاق.

في **محافظة أسيوط**، بلغ عدد قضايا الطلاق خلال عام 2024 **6,498 قضية** .وقد اختلفت الأنواع والأعداد بحسب المراكز (الأقسام) المختلفة في المحافظة على النحو التالي:

المنطقة	الطلاق الرجعي	الطلاق البائن الصغرى	الطلاق البائن الكبرى	غير محدد	الإجمالي
أسيوط أول (أول)	478	7	5	41	531
أسيوط ثاني (ثاني)	346	9	0	49	404
مركز أسيوط	764	11	0	55	830
أبوتيج	21	0	2	0	23
مركز أبوتيج	404	4	0	17	425
الغنايم	174	0	0	7	181
صدفا	186	0	1	31	218
منفلوط	560	0	2	43	605
القوصية	580	5	0	66	651
ديروط	755	2	16	141	914
ابنوب	478	0	11	29	518
الفتح	542	0	0	50	592
ساحل سليم	193	0	5	20	218
البداري	339	1	4	44	388
الإجمالي	5,820	39	46	593	6,498

قضايا الطلاق حسب النوع والمركز في محافظة أسيوط (2024)

المنطقة	<18	18-20	20-25	25-30	30-35	35-40	40-45	45-50	50-55	55-60	60-65	65-70	75+	الإجمالي
حضر	47	355	374	212	274	181	146	54	25	16	8	0	0	1,692
ريف	280	1,246	1,076	725	512	360	287	173	83	52	9	2	0	4,805

عدد إشهادات الطلاق حسب الفئة العمرية للزوجة (محافظة أسيوط، 2024)

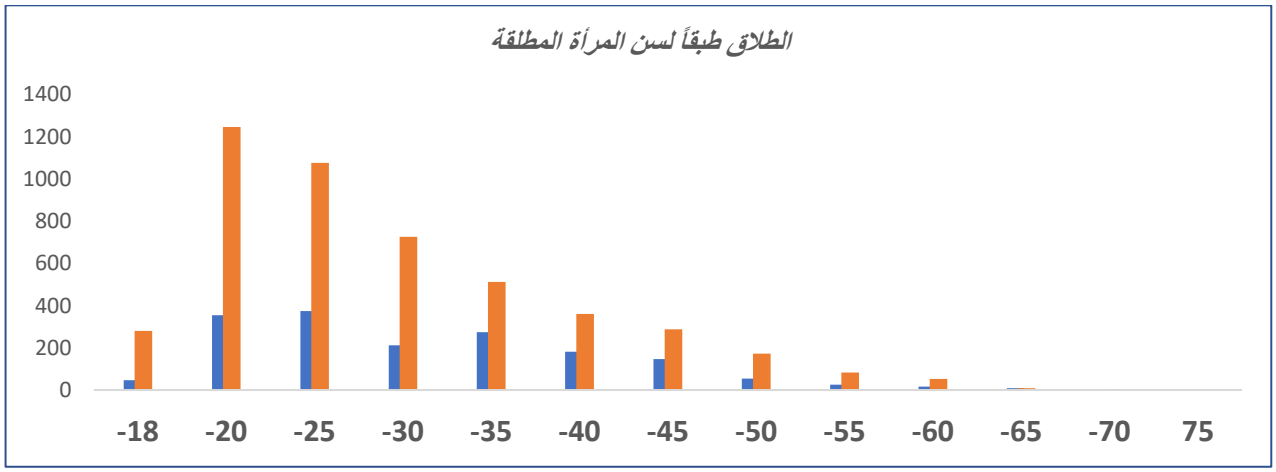

رسم بياني تم تطويره بناءً على الجدول أعلاه حول عدد شهادات الطلاق حسب الفئة العمرية للزوجة (محافظة أسيوط، 2024)

تحليل اتجاهات الطلاق

من الواضح أن معدلات الطلاق مرتفعة في المناطق الريفية للفتيات دون سن 18 عامًا. وينتج عن ذلك العديد من المشكلات، نظرًا لعدم تسجيل الزواج رسميًا. ونتيجة لذلك، تعاني الفتيات في المناطق الريفية بالصعيد عند المطالبة بحقوقهن، لا سيما إذا كان هناك أطفال. كما أن معدلات الطلاق مرتفعة أيضًا في المناطق الحضرية في الفئة العمرية بين (20–25). وقد يعود ذلك إلى قلة الفهم، أو اختلاف التوقعات بين الزوجين، أو الضغوط الاقتصادية. وغالبية النساء

اللواتي تمت مقابلتهن لا يعرفن أنواع الطلاق المختلفة، ويشيرن إلى ما يُعرف بـ "الطلاق العادي" وهذه الأرقام تنطوي على العديد من المشكلات المتعلقة بمسائل الأحوال الشخصية، لا سيما فيما يتعلق بالأطفال.

تصنيف الطلاق حسب النوع في الشريعة الإسلامية

هناك أشكال مختلفة لإنهاء العلاقة الزوجية:

1. الطلاق على الإبراء (الطلاق بالاتفاق) :وهو النوع الأكثر شيوعاً والأكثر نصحاً به لكلا الطرفين، حيث يتم بالتراضي بينهما.
2. الطلاق الغيابي أو الشفوي (الإرادة المنفردة للرجل) :حيث ينهي الزوج عقد الزواج من جانب واحد بنطق لفظ الطلاق؛ ويجب توثيق هذا النوع من الطلاق رسمياً حتى تتمكن الزوجة من المطالبة بحقوقها القانونية.
3. الطلاق الغيابي أمام المأذون :وهو الطلاق الذي يوقعه الرجل أمام المأذون في غياب الزوجة.
4. إنهاء الزوجة لعقد الزواج :ويتم ذلك إما عن طريق "الخلع "(طلاق بلا خطأ من الزوج)، والذي لا يستغرق سوى بضعة أشهر، أو عن طريق "الطلاق للضرر"، والذي قد يستغرق سنوات عديدة ويتطلب إثبات ظروف محددة ومعقدة، وفي هذه الحالة تحتفظ المرأة بكافة حقوقها القانونية. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للزوجة تطليق نفسها إذا وُجد بند في عقد الزواج يمنحها ذلك (ما يعرف بـ "العصمة").

المسيحيون

عندما يرغب المسيحيون المنتمون إلى نفس الطائفة في الطلاق، يتم تطبيق اللائحة الخاصة بطائفتهم. والكنيسة القبطية الأرثوذكسية — وهي أكبر طائفة مسيحية في مصر بفارق كبير — لا تسمح بالطلاق إلا في مجموعة محددة بدقة من الظروف الاستثنائية التي يمكن فيها حل الزواج.

ويتمثل أحد الحلول العملية في تغيير أحد الزوجين لطائفته، وفي هذه الحالة يصبح قانون الأحوال الشخصية المستمد من الشريعة الإسلامية (والذي يطبق على عموم المصريين عند اختلاف الطائفة) هو الواجب التطبيق، مما يسمح للزوجين بالطلاق. والخيار الآخر هو تحول أحد الزوجين إلى الإسلام؛ وفي حال اعتناق الرجل للإسلام، تفقد الزوجة المسيحية تلقائياً حق حضانة أطفالها وحقها في الميراث.

نتائج الدراسة الميدانية: التحديات التي تواجه النساء في أسيوط والصعيد

في هذا الصدد، أكدت مجموعات النقاش مع النساء على المعاناة التي تتحملها النساء، وخاصة النساء الريفيات، رغم التحسينات في قوانين الأحوال الشخصية الحالية. ولا تزال العديد من التحديات قائمة، بما في ذلك: التلاعب في إثبات وظيفة الزوج لتقليل النفقة؛ صعوبة وطول الإجراءات؛ الأعباء المالية التي تتحملها النساء للحصول على الخدمة؛ والحاجة إلى وجود محامٍ (وتكلفته).

الخلع

في الواقع، نادرًا ما يوافق الرجال على تضمين هذا الشرط (إعطاء الزوجة الحق في طلب الطلاق بنفسها) في عقد الزواج. وبحسب إحصاءات الطلاق لعام 2024، بلغ عدد حالات الخلع في المحافظة حالة واحدة فقط.

الطلاق للضرر

الطلاق للضرر هو حق للزوجة لطلب فسخ قضائي للزواج إذا كانت تعاني من أذى من الزوج يجعل استمرار الحياة الزوجية مستحيلاً، مثل: العنف، الهجر، عدم الإنفاق، الخيانة، الإدمان، أو الأمراض الخطيرة. يجب إثبات الضرر بالشهود والأدلة أمام محكمة الأسرة. إذا ثبت الضرر، يمكن للزوجة الحصول على كامل حقوقها المالية. تختلف الأحكام حسب ما إذا كان الضرر من الزوج بالكامل، أم متبادل، أو لا يمكن إثباته. ويصنف الضرر إلى: ضرر مادي (جسدي) وضرر معنوي (نفسي).

تتجسد مشكلة الطلاق للضرر في عدم المساواة القانونية والإجرائية بين الرجل والمرأة فيما يخص إنهاء رباط الزواج، حيث يمتلك الرجل المسلم الحق في الطلاق بإرادته المنفردة بمجرد النطق به، دون أي إجراء قضائي مسبق، في حين تتحمل النساء العبء الكامل للإجراءات القانونية لإثبات الطلاق رسميًا أمام القضاء.

عدم إثبات الطلاق رسميًا يحرم المرأة من حقها في الزواج مرة أخرى أو المطالبة بحقوقها الشرعية والقانونية، مما يضعها في موقف قانوني ضعيف.

يزيد الأمر تعقيدًا تدخل النيابة العامة في بعض قضايا الطلاق وتأثيرها الفعلي على مجريات ونتائج القضايا، فضلاً عن تطبيق قانون الأحوال الشخصية للمسلمين في حالات المرأة المسيحية المتزوجة من مسلم، أو حالات اختلاف الطوائف المسيحية بين الزوجين، مما قد يحد من حرية المعتقد وحق التنظيم الديني.

نتائج العمل الميداني:

أفادت إحدى النساء المشاركات في مجموعات النقاش في **القوصية** بأنها تعاني من العنف الأسري والضرب المستمر من زوجها. ومع ذلك، فهي تلتمس له العذر بدعوى أنه يعاني من إعاقة ذهنية، مبررة بذلك الضرب والإهانات. وأشارت مشاركة أخرى إلى أن ضرب الزوجات منتشر على نطاق واسع في القرية. بالإضافة إلى ذلك، تعاني بعض الفتيات في القرية من الزواج القسري؛ حيث يتم إجبارهن على الزواج حتى في حال عدم موافقتهن.

فجوة الوعي:

- على الرغم من هذه الجهود، أشارت مجموعات النساء أنهن على غير دراية كافية بخدمات المجلس القومي للمرأة أو بكيفية الوصول إليه. ويرجع ذلك إما إلى ضعف الوعي أو إلى عدم كفاية التوعية والترويج لخدمات المجلس داخل المجتمعات. وتلجأ العديد من النساء إلى التنازل عن حقوقهن بسبب عدم القدرة المالية، أو يتعرضن للاستغلال من قبل بعض المحامين الذين يتفقون على الحصول على نسبة من المبالغ المحصلة من القضايا.

أشارت مجموعات النقاش إلى معاناة عدد من النساء من عدم قدرتهن على الحصول على مستحقاتهن، سواء المتعلقة بنفقة الأطفال أو غيرها.

- **الحالة الأولى :**أفادت امرأة بأنها مطلقة منذ **7سنوات**، وقد تزوج زوجها مرة أخرى، ولم تحصل على حقوقها حتى الآن. وبسبب عدم قدرتها على تحمل تكاليف التقاضي المستمر، توقفت عن متابعة القضية إلى أن تتمكن من الحصول على دعم من إحدى الجمعيات الخيرية لتعيين محامٍ متطوع.
- **الحالة الثانية :**ذكرت امرأة أخرى من **منفلوط** أنها تزوجت منذ **12عامًا** كزوجة ثانية. وكان الزواج بغرض الإنجاب فقط، واستمر **9 أشهر** هي مدة الحمل. وبمجرد أن أنجبت طفلها، تم تطليقها دون الحصول على أي مستحقات. وتفاقمت معاناتها لأنها تعيش في منزل والدها الخاضع للميراث، وأوضحت أن أشقاءها يرغبون في بيع المنزل وتوزيع الأنصبة، ما سيجعلها بلا مأوى بعد البيع. وهي غير قادرة على تحمل النفقات القانونية.

المنظور الرسمي:

في مقابلات المبحوثين مع صُنّاع القرار (المسئولين الحكوميين)، أوضح ممثل المجلس القومي للمرأة أنهم يعملون على **12محورًا** من قضايا المرأة والأحوال الشخصية. في البداية، كانت النساء يضطررن إلى السفر إلى عاصمة المحافظة. ولتفادي هذه المشكلة، تم تدريب وتعيين عدد من المحامين في كل مركز، تُحال إليهم القضايا والدعاوى، ويتولى المركز الرئيسي المتابعة حتى إغلاق القضية وحصول المرأة على حقوقها. ويتحمل المجلس القومي للمرأة أتعاب المحامين. وعلى الرغم من توفر هذه الخدمة، فإن العديد من الفئات المستهدفة في مجتمعات محافظة أسيوط لا يعلمن بها.

وبشأن قضايا الطلاق للضرر، أشار ممثل المجلس إلى حالة تم فيها **إبطال زواج فتاة** بعد أن علمت عبر وسائل التواصل الاجتماعي بأن عقد زواجها من ابن عمها كان يُبرم دون علمها أو موافقتها. فقامت الفتاة على الفور بالاتصال بخط شكاوى المرأة .**(15115)** وتم اتخاذ الإجراءات اللازمة فورًا ضد الولي، وإبطال عقد الزواج، ومساءلة المأذون، والحكم لصالحها بالطلاق للضرر.

المساعدة القانونية المطلوبة:

- **استشارات قانونية متخصصة :**لشرح الخيارات القانونية المتاحة (الطلاق للضرر – الخُلع).
- **جمع الأدلة :**المساعدة في جمع الأدلة مثل الشهود، والتقارير الطبية، والمحاضر الرسمية، وإثبات الدخل.

- **التمثيل القانوني :**التمثيل أمام محكمة الأسرة لضمان سلامة الإجراءات والصياغة القانونية السليمة لصحيفة الدعوى.
- **الدعم النفسي والاجتماعي :**تقديم دعم نفسي واجتماعي بالتوازي مع الدعم القانوني، خاصة في حالات العنف الأسري.
- **دور المحامي في هذه القضايا :**يساعد المحامي المتخصص في قضايا الأسرة الزوجة على:
  - جمع أدلة قوية وتقديمها بشكل قانوني.
  - صياغة صحيفة الدعوى بدقة.
  - متابعة الجلسات وحماية الحقوق المالية والقانونية للزوجة.
- يُعد وجود محامٍ متمرس العامل الحاسم في نجاح أي قضية، إلا أن الزوجة في كثير من الحالات تعجز عن توكيل محامٍ ذي خبرة بسبب ارتفاع التكاليف.

التوصيات:

- **الوعي القانوني**: نشر الوعي بأنواع الطلاق المختلفة، وأن للمرأة الحق في الحصول على الطلاق للضرر، والوسائل المتاحة للإثبات.
- **تبسيط الإجراءات** :تبسيط إجراءات إثبات الضرر المعنوي وقبول القرائن القوية والتقارير النفسية.
- **مكاتب تسوية المنازعات :**تعزيز دور مكاتب تسوية المنازعات الأسرية، مع ضمان عدم إجبار الزوجة على الصلح في حالات العنف.
- **التوعية القانونية :**نشر الوعي بحق الزوجة في الطلاق للضرر وبوسائل الإثبات المتاحة.
- **الدعم المالي :**توفير دعم قانوني مجاني أو منخفض التكلفة للنساء غير القادرات على الدفع.
- **آليات الحماية :**تطوير آليات حماية فورية للزوجات المتضررات (أوامر حماية، تمكين مؤقت من مسكن الزوجية).

مطالبات النفقة خلال وبعد الزواج للأم والطفل

تُعد النفقة مفهومًا مهمًا في قانون الأسرة، وتُعرف بأنها الدعم المالي الذي يقدمه الزوج لزوجته خلال الزواج وبعده. ويشمل هذا المفهوم جميع أنواع مطالبات النساء خلال الزواج وبعد الطلاق المتعلقة بالمسكن والحضانة والتعويض عن الأضرار المختلفة.

وتُعد النفقة التزامًا شرعيًا وقانونيًا على الزوج (أو الأب) لتوفير الاحتياجات الأساسية لزوجته وأطفاله، وتشمل الطعام والملبس والمسكن اللائق والعلاج الطبي والتعليم. وتتفاوت تقديرات النفقة بحسب الوضع المالي للزوج وظروف المستفيدين. ويمكن للمرأة المطالبة بها قضائيًا إذا توقف الزوج عن الإنفاق، حتى قبل الطلاق. وتُقدَّر النفقة بمبالغ متفاوتة وفقًا للقوانين والظروف العائلية. ويستمر نفقة الأطفال حتى بلوغهم سن الرشد أو قدرتهم على الكسب.

عدل القانون رقم 6 لسنة 2020 [2] المادة 293 من قانون العقوبات لتشديد العقوبات على من يمتنع عن دفع نفقة الزوجية أو الحضانة أو السكن، من بين أمور أخرى. وقد رفع الحد الأقصى للغرامة إلى 5,000 جنيه بدلًا من 500 جنيه، مع الإبقاء على عقوبة الحبس لمدة لا تتجاوز سنة. وتشتد العقوبة لتصبح الحبس دون خيار الغرامة في حال تكرار المخالفة.

وأدخل القانون عقوبة جديدة تتمثل في تعليق استفادة المحكوم عليه من بعض الخدمات الحكومية المتعلقة بنشاطه المهني حتى سداد المبالغ المستحقة. كما سمح بالتصالح في أي مرحلة من مراحل الدعوى، مما يؤدي إلى انقضاء الدعوى الجنائية وتعليق تنفيذ العقوبة. ومع ذلك، يستمر تعليق التنفيذ إذا تم دفع النفقة المجمدة أو تقديم كفيل مقبول. وسيحدد قرار من وزير العدل الخدمات المحددة وقواعد التعليق.

الممارسات الاستراتيجية في دعاوى النفقة: هناك ممارسات تقديم طلبات متعددة للنفقة لإقناع القاضي. ويُعتبر من الأفضل رفع دعاوى منفصلة لفرض مبالغ مالية كبيرة على الزوج، لأن كل دعوى جديدة تتضمن تحقيقًا جديدًا في دخل الزوج. أما إذا كانت الدعوى واحدة، فعادةً ما تؤدي إلى مبالغ نفقة صغيرة.

نتائج الدراسة الميدانية

أظهرت نتائج مجموعات النقاش مع النساء المعاناة التي تتحملها النساء رغم تطور قوانين الأحوال الشخصية. ولا تزال العديد من التحديات قائمة، بما في ذلك التلاعب بالأدلة المتعلقة بوظيفة الزوج لتحديد النفقة المناسبة، صعوبة وإطالة الإجراءات، الأعباء المالية على النساء للحصول على الخدمة، وتكلفة المحامي.

أوضحت امرأة في مجموعة النقاش بمنفلوط أنها تعاني منذ 7 سنوات للحصول على النفقة المناسبة، حيث خصص لها فقط 200 جنيه لبناتها، ولا تزال تكافح للحصول على حقوقها.

التوصيات:

يجب معالجة ممارسات تقديم عدة طلبات نفقة لتجنب إرهاق محكمة الأسرة. فهذه الممارسات غير فعالة وتؤدي إلى تكاليف قانونية مرتفعة. يجب دمج جميع المطالبات بالتفصيل، بناءً على الاحتياجات المحددة، وإدراجها في دعوى واحدة شاملة.

الحضانة

الإشكاليات

الحضانة هي رعاية الطفل وتولي شؤونه وتدبير مصالحه، بما يشمل التعليم، والعلاج الطبي، والغذاء، والملبس، والسكن. وقد حدّد قانون الأحوال الشخصية لسنة 2005 (وفقًا للمادة 25، التعديل رقم 4) سن الحضانة بخمس عشرة سنة لكل من الذكور والإناث. وعند بلوغ الطفل هذا السن، يُخيّر القاضي الطفل بين الأب أو الأم ليكون وليّه الحاضن. ويسري هذا التشريع على جميع المصريين على اختلاف دياناتهم.

مسكن الحضانة هو مسكن الزوجية الذي تقيم فيه الزوجة المطلقة مع أطفالها بصفتها الحاضنة، وذلك حتى انتهاء سن الحضانة القانوني (غالبًا 15 سنة للذكور، وقد يمتد للإناث وفقًا للقانون). ويُعد هذا حقًا للأم لتيسير رعايتها للأطفال، بشرط ألا تكون مالكة لمسكن آخر، وألا تقيم مع أسرتها، مع الإقرار بحق الزوج في ملكية المسكن الأصلي. ويتطلب الحصول على مسكن الحضانة صدور حكم قضائي أو" قرار تمكين" وهو حق مؤقت ينتهي ببلوغ الأطفال السن القانونية، وعندها يحق للزوج استرداد المسكن.

عمليًا، تعاني النساء في إثبات حقهن في مسكن الحضانة. إذ تلجأ بعض الأسر إلى التحايل من خلال تحرير عقود صورية للمسكن بأسماء أشخاص آخرين، بهدف حرمان المرأة من الحصول على قرار التمكين.

أشارت إحدى المشاركات في مجموعة النقاش إلى أنها طُلقت ومعها طفل بعد تسعة أشهر فقط من الزواج، ولم تحصل على أي من حقوقها. وكانت تقيم في منزل والديها، إلا أنها بعد وفاتهما أصبحت تعاني لأن أشقاءها يرغبون في بيع المنزل. ولا يوجد لديها بديل، كما لا تستطيع تحمّل أتعاب محامٍ لرفع دعوى قضائية. ففي قانون الأحوال الشخصية المصري، الأصل أن تكون الولاية التعليمية للأب، باعتباره الولي الطبيعي، وهو المسئول عن إدارة جميع شؤون تعليم الأطفال. وإذا سافر الأب، تنتقل الولاية عادةً إلى الجد من جهة الأب أو العم لإدارة شؤون الأطفال التعليمية.

بعد الطلاق، تنتقل الولاية التعليمية إلى الأم الحاضنة بقوة القانون، ضمانًا لاستمرار تعليم الطفل (المادة 54 من قانون الطفل، المضافة عام 2008). وللمحكمة القول الفصل في حال النزاع، مع إعطاء الأولوية لمصلحة الطفل الفضلى. ويتطلب الحصول على هذه الولاية عادةً أمرًا قضائيًا (أمر وقتي) يتيح للأم التعامل مع الأوراق الرسمية في المدرسة.

ويرتبط حق الولاية التعليمية عادةً بالحاضن. وفي حال نشوب نزاع بين الأب والأم حول مسائل مثل نوع التعليم (محلي أم أجنبي) أو موقع المدرسة، يجوز لأي من الطرفين اللجوء إلى محكمة الأسرة للفصل في النزاع. ويعتبر القانون الولاية التعليمية تابعة ومرتبطة بحق الحضانة.

يجوز للأب طلب استرداد الولاية التعليمية في الحالات التالية:
أ) انتهاء الحضانة ببلوغ الطفل السن القانونية (15 سنة)؛
ب) ثبوت إساءة الحاضن (الأم أو غيرها) لاستخدام حق الولاية التعليمية أو إهمال تعليم الطفل؛
ج) زواج الأم مرة أخرى (ملاحظة: الزواج لا يسقط الحضانة تلقائيًا، لكنه يجعلها قابلة للانتقال إلى الحاضن التالي المستحق إذا طلب صاحب الحق – وغالبًا الأب – ذلك.(ويقوم الأب برفع دعوى «استرداد الولاية التعليمية» إذا كان ذلك في مصلحة الطفل الفضلى.

الفئات الأكثر هشاشة :

- **الطفل:** وهو الطرف الأكثر هشاشة.
- **إعادة الزواج:** الأم مهددة بفقدان الحضانة في حال زواجها مرة أخرى.
- **الدين:** قد لا تحصل المرأة المسيحية على الحضانة إذا كانت متزوجة من رجل مسلم (خاصة في الحالات التي يعتنق فيها بعض الرجال المسيحيين الإسلام بغرض الطلاق وحرمان الزوجة السابقة من الحضانة).
- **الآباء:** يُلزم الآباء بدفع مبالغ كبيرة للحضانة/النفقة، بينما لا يُسمح لهم إلا برفع دعوى واحدة لرؤية أطفالهم لمدة يوم أو يومين في الأسبوع.

مصادر التمييز :

النوع الاجتماعي والدين. فعلى سبيل المثال، لا تستطيع المرأة المسيحية رفع دعوى حضانة لأطفالها إذا كان طليقها مسلمًا. (إذ يلجأ العديد من الرجال المسيحيين إلى اعتناق الإسلام تحديدًا لتسهيل الطلاق وحرمان الزوجة السابقة من الحضانة).

المساعدة القانونية المطلوبة :

- **الولاية الاستباقية:** مساعدة النساء في طلب الولاية التعليمية حتى في غياب الطلاق أو النزاع (مثل سفر الأب للعمل بالخارج)، لمنع انتقال الولاية تلقائيًا إلى الجد أو العم دون قرار قضائي، أو لضمان الحصول على توكيل أو ولاية مؤقتة من الأب.
- **الحماية من الدعاوى الكيدية:** حماية حقوق الأم من الدعاوى التعسفية التي يرفعها الزوج لإسقاط الحضانة في حال زواجها، مع ضمان أن تكون «مصلحة الطفل الفضلى» هي أساس الحكم.

التوصيات:

- **تقنين الولاية التعليمية المشتركة:** جعل الولاية التعليمية مشتركة بين الأب والأم حتى في حالات الانفصال.
  - القرارات الجوهرية (مثل تغيير نوع التعليم، إلخ) يجب أن تتطلب موافقة متبادلة أو حكمًا قضائيًا.
  - القرارات اليومية تكون من اختصاص الحاضن.
- **صفة الاستعجال:** اعتبار النزاعات التعليمية من الأمور المستعجلة حفاظًا على مصلحة الطفل.
- **الوساطة الأسرية:** تفعيل الوساطة قبل اللجوء إلى القضاء، من خلال جهات مثل بيت العيلة أو ووحدة لمّ الشمل بالأزهر، ومكاتب الإرشاد الأسري بالكنائس.

الميراث:

الإشكاليات:

رغم تطوير القوانين وإدخال مواد تضمن حقوق الفئات المهمشة، وخاصة النساء، تظل القضايا الإشكالية قائمة فيما يتعلق بالعادات والتقاليد والأعراف السائدة في المجتمع. وينطبق ذلك على جميع فئات النساء، بغض النظر عن المستوى التعليمي أو الاجتماعي. ومن بين هذه القضايا الشائكة قضية الإرث وأهلية الفتيات والنساء في الحصول عليه.

ترفض العديد من النساء، وخصوصًا النساء الريفيات في الصعيد، اللجوء إلى المحاكم المصرية احترامًا للعادات والتقاليد الريفية وروابط الدم. ويعود سبب آخر إلى طول الوقت المستغرق لتسوية النزاعات من خلال النظام القضائي (ويصفه المثل المصري القديم بـ "حبالها طويلة")، ولا يُجبر الممتنعون ولا يُلزمون بتوزيع الإرث. وتعاني الكثير من النساء في الصعيد من الحرمان من ميراثهن القانوني لأسباب تتعلق بالعادات والتقاليد. ورغم انتهاك هذه الأعراف للقانون المصري، يظل ميراث النساء حقًا غائبًا. وتُظهر الإحصاءات الرسمية لوزارة العدل أنه يتم تقديم حوالي 144,000 قضية سنويًا من قبل الآباء والأبناء والإخوة ضد بعضهم البعض. بالإضافة إلى ذلك، تُرفع 2,750 قضية لإثبات العجز عن التصرف في الممتلكات. تحصل النساء بموجب الشريعة الإسلامية على نصف نصيب الذكور (مثل الإخوة أو الأعمام). أما من الناحية العملية، فغالباً ما لا تطالب النساء حتى بهذا النصيب (النصف) تُحرم النساء من ميراثهن أو يُمنح لهن "تسويات" رمزية (تَرْضِيَة) غير عادلة ولا تمثل القيمة الحقيقية للميراث. ويشكل ذلك ظلمًا شديدًا للنساء، خاصة في ظل ارتفاع تكلفة المعيشة والأسعار والتضخم. ناقشت المشاركات في مجموعات النقاش حقيقة أن النساء عمومًا لا يُمنحن ميراثهن. وغالبًا لا تطالب النساء بحقوقهن في الإرث خوفًا من قطع الروابط الأسرية والاجتماعية مع أفراد العائلة. ويُحفَّز ذلك بالفكرة السائدة بأن ثروة الأسرة (وخاصة الأرض) لا يجب أن تُؤخذ من "غريب" (الزوج). وتعاني النساء من نظرة سلبية في المجتمع إذا طالبن بحقوقهن في الإرث.

وفي مقابلة مع أحد قادة المجتمع (ممثل بيت العيلة) الذي شارك في تنفيذ مشروع "حق المرأة في الإرث" في مركز أبو تيج، كشف عن رؤى مهمة. كان هدف المشروع نشر الوعي القانوني والديني بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة. ومن خلال المناصرة، ساهم المجلس القومي للمرأة في تعديل القانون رقم 219 لسنة 2017. وكانت إحدى قصص النجاح في المشروع من خلال التقاضي عندما نجح المشروع في استرداد 32 فدانًا من الأرض للنساء وتأمين 72 مليون جنيه مصري لحق المرأة.

يُعد القانون رقم 219 لسنة 2017 تعديلًا للقانون رقم 77 لسنة 1943 بشأن الإرث. وأضاف فصلًا عن العقوبات لمواجهة حجب حصة المستحق عمدًا أو إخفاء المستندات التي تثبت هذه الحصة. وينص القانون على عقوبات الحبس والغرامة لكل من يرتكب هذه الجريمة، مع السماح بالتصالح. الأحكام الأساسية (المادة 49): عقوبة حجب الإرث: يعاقب عليها بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وغرامة لا تقل عن 20,000 جنيه ولا تتجاوز 100,000 جنيه.

الفئات الأكثر هشاشة:

- الفتيات المحرومات من ميراث آبائهن.
- الأرامل اللاتي لا يحصلن على نصيبهن من الميراث ولا يملكن مصدر دخل.
- المطلقات اللاتي لا يملكن مصدر دخل.

نوع المساعدة المطلوبة:

- إنشاء مكاتب لتقديم الاستشارات القانونية المتعلقة بالميراث.
- تنفيذ حملات توعية مجتمعية حول "حق المرأة في الإرث"، مشابهة لتلك التي نُفذت في 2016–2017 بالتعاون مع "بيت العيلة ومؤسسة كير مصر.
- تفعيل دور المجالس العرفية وبيت العيلة في الوساطة بين الأسر.
- تبسيط الإجراءات القانونية في القضايا التي يُطالب فيها بالميراث عبر المسار القانوني.
- رفع الوعي لدى الآباء والأبناء الذكور بحقوق النساء في الميراث.

التوصيات:

- إنشاء مكاتب للإرشاد والتوجيه القانوني.
- تنفيذ برامج وحملات توعوية في المساجد والكنائس بشأن حق المرأة في الميراث.
- بناء قدرات المحامين العاملين على أساس تطوعي لدعم النساء في قضايا الميراث.
- رفع الوعي حول منصة المساعدة للحقوق القانونية التابعة لمؤسسة Microjustice.

الملكية:

الإشكاليات :

إذا كان المبنى مسجلًا رسميًا في الشهر العقاري، فإن نقل ملكية العقار يخضع لنفس الإجراءات المطلوبة للتسجيل الأولي للمبنى، حيث يجب تقديم جميع المستندات اللازمة. إلا أن الفرق بين نقل الملكية والتسجيل الأولي يكمن في أن جمع المستندات المطلوبة في حالة التسجيل الأولي يكون أسهل بكثير.

أما إذا لم يكن المبنى مسجلًا رسميًا، فتتم الإجراءات على النحو التالي:

- يقوم محامٍ بتحرير عقد بيع/شراء عرفي.
- تقوم المحكمة بتسجيل التوقيعات فقط دون تسجيل العقد ذاته. وهذه الخطوة اختيارية، وتهدف إلى ضمان عدم تمكن أي من الطرفين من إنكار توقيعه على عقد البيع.
- يتم تغيير اسم المشترك في فاتورة الكهرباء الخاصة بالعقار إلى اسم المشتري (وبناءً عليه يتم تغيير جميع فواتير المرافق الأخرى إلى اسم المشتري). ويتطلب هذا الإجراء وجود توكيل من المالك السابق لتقديم طلب التغيير. وقد يكون هذا الإجراء معقدًا إذا لم تكن فاتورة الكهرباء باسم المالك السابق، ولذلك تُعد هذه الخطوة إشكالية في معظم الحالات.

ومن مصادر الالتباس الشائعة أن مكاتب الشهر العقاري هي جزء من مصلحة الشهر العقاري التابعة لوزارة العدل، وهي المسئولة عن:

(أ) تسجيل الملكية ونقل الملكية وتسجيل الرهون العقارية؛
(ب) تسجيل عقود الإيجار؛
(ج) تسجيل الوصايا؛
(د) تسجيل التوكيلات.
وبناءً عليه، يخلط كثير من الناس بين التوكيل ومستندات الملكية.

يهدف قانون الإيجار الجديد إلى إنهاء حقبة «الإيجار القديم» (العقود المبرمة قبل عام 1996)، حيث يدفع المستأجرون مبالغ زهيدة مقابل عقارات تُقدر قيمتها حاليًا بالملايين. وينص القانون على أن الإيجارات لن تبقى ثابتة، بل ستزيد تدريجيًا خلال فترة انتقالية تتراوح بين 3 إلى 5 سنوات. وتتيح هذه المهلة للمستأجرين التكيف قبل إنهاء العقد أو انتقاله بالكامل إلى القيمة السوقية. كما تُرفع الإيجارات فورًا إلى حد أدنى محدد وفقًا لموقع العقار، يبدأ من حد أدنى قدره 250 جنيهًا مصريًا في المناطق الشعبية، ويصل إلى حد أدنى قدره 1,000 جنيه مصري في المناطق الراقية أو عالية المستوى. ويُميز القانون بين الوحدات السكنية (الأسر) وبين الأشخاص الاعتبارية (الشركات/المكاتب الحكومية) والمحلات التجارية.

توجد آراء مؤيدة ومعارضة لقانون الإيجار الجديد. فمن ناحية إيجابية، يحقق القانون قدرًا من العدالة للملاك، إذ يعيد حقوق الملكية إلى المؤجرين الذين تحملوا فعليًا عبئًا ماليًا لعقود طويلة، حيث كانوا يحصلون على مبالغ زهيدة مقابل أصول عالية القيمة. كما من شأنه تنشيط الاقتصاد من حيث العرض والطلب في سوق الإيجار والبيع العقاري. ومن ناحية أخرى، قد يؤدي إلى اضطرابات اجتماعية، إذ تعتمد ملايين الأسر على السكن منخفض التكلفة. وقد تؤدي الزيادة المفاجئة في الإيجار إلى حالات إخلاء جماعي أو تشرد. كما أن العلاقة بين المالك والمستأجر متوترة بالفعل، وقد تؤدي التعديلات التشريعية إلى نزاعات قانونية وتوترات اجتماعية.

الفئات الأكثر هشاشة :

- **الملاك، ولا سيما ورثة العقارات :**أحفاد الملاك الأصليين الذين ورثوا مباني دون أن يحصلوا على دخل منها، ومن المتوقع أن يستفيدوا من ارتفاع قيمة الأصول والدخل الشهري.
- **المستأجرون، ولا سيما أصحاب المعاشات ذات الدخل الثابت :**المستأجرون كبار السن المقيمون في أحياء قديمة ويعتمدون على المعاشات ولا يستطيعون تحمل الأسعار السوقية (مثل الانتقال من إيجار 5 جنيهات إلى

5,000 جنيه). وكذلك شاغلو «الوحدات المغلقة» الذين يحتفظون بالشقق مغلقة «للاحتياط» نظرًا لانعدام التكلفة، وسيُجبرون على تسليمها.

- **المستأجرون التجاريون، ولا سيما أصحاب المحال :**العديد من الأنشطة التجارية في مواقع مميزة تدفع إيجارات منخفضة مقابل مساحات تجارية عالية القيمة، وسترتفع تكاليف التشغيل لديهم بشكل كبير، ما قد يؤدي إلى الإغلاق أو رفع الأسعار على المستهلكين.

التوصيات:

لتخفيف الصدمة الاجتماعية المترتبة على هذا القانون، يُوصى باتخاذ التدابير التالية:

- **تمديد الفترة الانتقالية :**بالنسبة للوحدات السكنية التي يشغلها كبار السن أو الفئات الهشة، ينبغي أن تكون الفترة الانتقالية أطول (مثل 7–10 سنوات) مقارنة بالوحدات التجارية أو الشقق المغلقة.
- **بديل «الإسكان الاجتماعي :»**يتعين على الدولة توفير وحدات إسكان اجتماعي بديلة للمستأجرين الذين يثبتون عدم امتلاكهم لمأوى آخر وعدم قدرتهم على تحمل زيادات الإيجار الجديدة.
- **صندوق دعم :**إنشاء «صندوق دعم الأسرة» يتم تمويله من جزء من ضريبة العقارات، للمساعدة في سداد فارق الإيجار للأسر الأكثر احتياجاً خلال الفترة الانتقالية.
- **حوافز للتنازل الطوعي :**تقديم حوافز مالية (من المالك إلى المستأجر) مقابل الإخلاء الطوعي الفوري للوحدة، مع تقنين ذلك قانونيًا (مثل مغادرة المستأجر فورًا مقابل 20% من القيمة السوقية للشقة).

ملكية الأراضي الزراعية

الإشكاليات :

تتميز ملكية الأراضي الزراعية في مصر بالتجزئة الشديدة. الغالبية العظمى من الحيازات في "الأراضي القديمة" (وادي النيل) صغيرة الحجم (أقل من فدانين). في صعيد مصر، تتفاقم هذه التجزئة بسبب عادات الإرث والكثافة السكانية العالية مقارنة بالأراضي الصالحة للزراعة. ينقسم نظام تملك الأراضي عادةً إلى ثلاث فئات. في الصعيد ، يُعد التمييز بين "الملكية" و"الإيجار" أمرًا حاسمًا للمكانة الاجتماعية.

- **الفئة الأولى: الملكية الحرة (ملْك حر)** - أكثر أشكال التملك رغبة، تمنح كامل الحقوق للبيع، الإرث، والتأجير.
- **الفئة الثانية: الإيجار من الدولة / الوقف (إيجار)**

أراضي الوقف: مساحات كبيرة من الأراضي في صعيد مصر (وخاصة في أسيوط، سوهاج، وقنا) مملوكة لهيئة الأوقاف المصرية ومؤجرة للعائلات لأجيال. في أواخر 2025، اندلع نزاع كبير بسبب رفع الهيئة للإيجارات من حوالي 4,000 جنيه للفدان إلى أكثر من 13,000–45,000 جنيه للفدان، مما يهدد بتهجير آلاف المستأجرين من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين لا يستطيعون تحمل الأسعار الجديدة.

- **الفئة الثالثة: "الوضع باليد" (وضع يد)**

يُزرع العديد من المزارعين في أطراف صحراء صعيد مصر (مثل غرب المنيا وطريق أسيوط الصحراوي) أراضي الدولة لعقود دون سندات ملكية.

وراثيًا، ترث النساء الأراضي وفقًا للشريعة (نصف نصيب الرجل). ومع ذلك، هناك حظر تقليدي قوي في صعيد مصر على "خروج الأرض من العائلة". إذا ورثت المرأة أرضًا وتزوجت من غريب، تنتقل الأرض فعليًا لعائلة الزوج. لمنع ذلك، غالبًا ما تُعوَّض النساء نقدًا (غالبًا أقل من القيمة السوقية) أو يُمنحن "حصة من الإنتاج" (رضوى) بدل سند ملكية الأرض. تواجه النساء اللاتي يصررن على تسجيل الأرض بأسمائهن عزلة اجتماعية شديدة.

الفئات الأكثر هشاشة:

- النساء الريفيات، خاصة في موضوع الإرث حيث تُحرم حقوقهن.
- المزارعون الفقراء المستأجرون للأراضي غير القادرين على دفع الإيجارات المرتفعة.

مصادر التمييز:

- النوع الاجتماعي، بالنسبة للنساء الريفيات اللاتي يُحرمن من ميراثهن.

- المستوى الاجتماعي والاقتصادي – المزارعون الضعفاء.

التوصيات:

- نشر الوعي بالقانون رقم 219 لسنة 2017 (قانون الإرث)، وخاصة المادة 49 الخاصة بالحماية الجنائية التي تنص على أن من يحجب عمدًا حصة الإرث أو يخفي المستندات التي تثبتها (مثل بطاقة الحيازة) يواجه الحبس وغرامة مالية كبيرة.
- تنفيذ التسجيل عبر "العقد الأخضر" (سند ملكية مسجل) أو، في المناطق الريفية، حكم محكمة صحة توقيع مع بطاقة الحيازة من الجمعية الزراعية.
- القانون الجديد (رقم 168 لسنة 2025): يسمح للمواطنين بتقنين وضعهم على أراضي الدولة إذا كانوا قد زرعوها قبل أكتوبر 2023، مع مراعاة أن رسوم التقنين المرتفعة تمثل عائقًا للفقراء.
- رفع الوعي بكل القوانين التي تحظر البناء على الأراضي الزراعية والعقوبات المترتبة عليها، مع التأكيد على أنها "جريمة مخلة بالشرف."
- بالنسبة للنساء الريفيات، من الضروري المطالبة بحقوقهن القانونية وإثبات حصتهن القانونية (عادة نصف نصيب الرجل) ومنع الأقارب الذكور من الإدعاء بأن المرأة "ليست وارثًا". والخطوات الموصى بها:
  - الخطوة 1: الحصول على "إعلان الوراثة" لإثبات الحصة القانونية ومنع الادعاءات.
  - الخطوة 2: تأمين بطاقة الحيازة الزراعية لضمان إضافة اسم المرأة كشريك في إنتاج الأرض والدعم.
  - الخطوة 3: التسجيل في الشهر العقاري للحصول على "الملكية المطلقة" ومنع بيع الأرض أو البناء عليها دون موافقة المرأة.
  - الخطوة 4: إدارة الضغط الاجتماعي وحصة "الرضوى" بناءً على موافقة مستنيرة ومعرفة بالقيمة الحقيقية للأرض.
  - الخطوة 5: الاستناد إلى القانون رقم 219 لسنة 2017 (الحماية الجنائية) الذي ينص على أن من يحجب عمدًا حصة الإرث أو يخفي المستندات يواجه: حبس لا يقل عن 6 أشهر وغرامة من 20,000 إلى 100,000 جنيه.

العمل

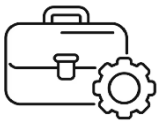

الإشكاليات:

حظي قانون العمل الجديد رقم 14 لسنة 2025 بإشادة واسعة باعتباره تشريعًا تقدميًا من حيث تنظيم العلاقة بين أصحاب العمل والعمال. ويوفر القانون عددًا من الحقوق للعمال، ولا سيما النساء، إلا أنه يواجه في الوقت ذاته عددًا من التحديات.

أهم التعديلات في قانون العمل الجديد

حقوق العمال: الأجور والبدلات:

- رفع الحد الأدنى للأجور في القطاع الخاص إلى 7,000 جنيه مصري شهريًا.
- زيادة سنوية إلزامية لا تقل عن 3% من الأجر التأميني لمواجهة التضخم.
- إلغاء «استمارة 6» وحظر الفصل التعسفي، بما يعزز الأمان الوظيفي.
- أصبحت عقود العمل غير محددة المدة هي الأصل، مع السماح بالعقود محددة المدة فقط عند الضرورة؛ كما يُسمح باتفاقات التجديد.
- حماية الأجور: يُحظر على أصحاب العمل حجز أي جزء من الأجر دون مسوغ قانوني؛ ويجب على العامل الحصول على مستحقاته كاملة خلال 7 أيام من تاريخ المطالبة بها عند انتهاء علاقة العمل.
- تنظيم أنماط العمل الحديثة: يشمل العمل عن بُعد، والعمل عبر المنصات الرقمية، والعمل الجزئي، والعمل المرن، وتقاسم الوظائف.
- حماية العمالة غير المنتظمة والموسمية (المواد 1، 8، 9).
- التزام أصحاب العمل بمنح زيادات سنوية لا تقل عن 3%، وأي بدلات استثنائية تقررها الدولة لمساعدة العمال على مواجهة تكاليف المعيشة.

الترقيات والاستقرار الوظيفي

- تنص المادة 17 على أن الترقيات تكون على أساس الكفاءة والأقدمية معًا.
- يُحظر الفصل التعسفي إلا وفقًا للإجراءات القانونية المقررة، بما يوفر حماية إضافية للعاملين.

ساعات العمل والإجازات

- الحد الأقصى لساعات العمل 8 ساعات يوميًا أو 48 ساعة أسبوعيًا، مع وجود استثناءات لبعض القطاعات.
- إجازة سنوية لا تقل عن 21 يومًا، وتزيد إلى 30 يومًا بعد عشر سنوات من الخدمة.

المرأة والشباب في سوق العمل

- **المادة 53 :**يحق للمرأة الحصول على أجر مساوٍ لأجر الرجل عن العمل المتساوي. وتحدد وزارة العمل، بالتشاور مع المجلس القومي للمرأة والمجلس القومي للطفولة والأمومة، الأعمال المحظور على النساء العمل بها، بما يضمن السلامة والحماية المرتبطة بالأمومة.
- **المادة 54 :**للعاملة إجازة وضع مدتها 4 أشهر بأجر كامل، تُمنح ثلاث مرات طوال مدة الخدمة. كما تُخفض ساعات العمل بساعة واحدة بدءًا من الشهر السادس للحمل، ويُحظر تشغيلها ساعات إضافية خلال فترة الحمل ولمدة ستة أشهر بعد الولادة.
- **المادة 55 :**للمرأة العائدة من إجازة الوضع الحق في العودة إلى وظيفتها السابقة أو وظيفة مماثلة بذات المزايا، ويُحظر إنهاء خدمتها أثناء إجازة الوضع أو بعدها إلا لأسباب قانونية مبررة.
- **المادة 56 :**تستحق المرأة المرضعة خلال عامين من تاريخ الوضع فترتي راحة إضافيتين يوميًا لا تقل كل منهما عن 30 دقيقة، وتُحتسبان من ساعات العمل دون أي تخفيض في الأجر.
- يُيسر القانون تشغيل الشباب من خلال عقود تدريب وتأهيل مهني منظمة.

أصحاب العمل

- يحصل أصحاب العمل على حوافز ضريبية وتشريعية للشركات الملتزمة بأحكام القانون والتي توفر بيئات عمل آمنة، بما يشجع الاستثمار ويعزز النمو الاقتصادي.

التحديات في قانون العمل الجديد:

على الرغم من التعديلات، كشفت مجموعات النقاش أن العديد من النساء لا يزلن غير مدركات لحقوقهن، خاصة فيما يتعلق بالحد الأدنى للأجور والتسجيل في أنظمة العمل غير الرسمي. تخشى النساء التسجيل في أنظمة العمل غير الرسمي بسبب احتمال فقدان المزايا الاجتماعية (مثل برنامج الحماية الاجتماعية "تكافل وكرامة")، مما يجعلهن عرضة للخطر، لا سيما في العمل الموسمي دون عقود قانونية.

بالنسبة للنساء الريفيات في الصعيد مصر كما في أسيوط، يتمثل التحدي في العمل في القطاع غير الرسمي. هذا يعني عدم وجود عقود ملزمة أو تأمين للعمال الموسميين أو الجزئيين، خاصة في القطاع الزراعي. علاوة على ذلك، غالبًا ما يكون النقل إلى الحقول في سيارات نقل غير آمنة، مما يؤدي إلى حوادث مأساوية متكررة. التعرض للمبيدات ونقص المراحيض في الحقول يمثلان مخاطر يومية معتادة.

ويجدر بالذكر أن المزايا القانونية (التأمين الاجتماعي، صناديق الطوارئ، والحد الأدنى للأجور) مرتبطة بالتسجيل في قاعدة بيانات وطنية. بالنسبة للنساء الريفيات، يُعيق هذه العملية ارتفاع معدلات الأمية بينهن، وعدم امتلاك بطاقات الرقم القومي، وتكلفة السفر الباهظة إلى المراكز الحضرية لإنجاز الإجراءات البيروقراطية المعقدة. علاوة على ذلك، يصعب جدًا على النساء الريفيات تحديد صاحب عمل قانوني لمحاسبته على سرقة الأجور، الفصل التعسفي، أو انتهاكات السلامة.
على الرغم من أن القانون يعفي من رسوم المحاكم ويؤسس محاكم عمالية متخصصة، فإن "التكاليف الخفية" للعدالة – بما في ذلك السفر إلى عواصم المحافظات، ورسوم صياغة المستندات القانونية، وفقدان الأجور اليومية – تجعل النظام القضائي عمليًا غير متاح للنساء اللاتي يعشن على مستوى الكفاف.

الأهم من ذلك، أن الأعراف الثقافية في صعيد مصر غالبًا تصنف عمل النساء الريفيات كـ "تكميلي"، مما يؤدي إلى فجوات أجور طبيعية حيث تكسب النساء أقل من 40٪ من نظرائهن من الرجال عن نفس العمل، وهي ممارسة يحظرها القانون الجديد نصًا لكنه يفشل في مراقبتها على الأرض.

التوصيات:

- رفع وعي النساء الريفيات بالقانون الجديد للعمل رقم 14 لسنة 2025، خصوصًا المواد المتعلقة بوجود عقود رسمية؛ التأمين الاجتماعي والطبي؛ إجازة الأمومة؛ رعاية الأطفال؛ وحمايتهن من التحرش والتنمر.

الطرق الفعّالة لإنفاذ الحقوق القانونية للفرد

يُعَدّ الإطار القانوني حجر الزاوية في بناء أي دولة أو مؤسسة؛ فهو ليس مجرد مجموعة عشوائية من القوانين واللوائح، بل يُشكّل خريطة واضحة للمشرّعين. وفي هذا الإطار، تُقدِّم وزارة العدل عدة خدمات. ففي محافظة أسيوط، تتوفر المحاكم التالية: عدد 2 محكمة ابتدائية، عدد 13 محكمة جزئية، عدد 5 مأموريات كلية، ومحكمة اقتصادية استئناف واحدة.

المحاكم

الإشكاليات:

تؤكد النصوص الدستورية ضمان الحق في التقاضي، ومجانيته، وإتاحة المحاكم للمواطنين. إلا أن الواقع العملي لإجراءات العدالة في مصر يكشف عن فجوة واضحة بين الإطار القانوني والتطبيق الفعلي. فمن جهة، تنتشر المحاكم الجزئية في المراكز الإدارية (المراكز)، وتوجد المحاكم الابتدائية في عواصم المحافظات، بما يحقق قدرًا من القرب الجغرافي النسبي. ومن جهة أخرى، لا تزال القرى والمناطق الريفية تعاني من صعوبات في الوصول الفعلي إلى العدالة بسبب بُعد المسافة، وتعقيد الإجراءات، وارتفاع التكاليف، وطول أمد التقاضي. كما تبرز إشكالية أخرى تتعلق بقدرة المواطنين على تمثيل أنفسهم أمام القضاء؛ فعلى الرغم من أن القانون يجيز التقاضي دون محامٍ في بعض القضايا البسيطة، فإنه يشترط التمثيل القانوني في قضايا أخرى (مثل الجنايات ودرجات الطعن)، وهو ما يشكل عبئًا إضافيًا على الفئات منخفضة الدخل نظرًا

لارتفاع أتعاب المحاماة. ورغم التوجه نحو رقمنة بعض الإجراءات القضائية، لا يزال التطبيق جزئيًا وغير موحد بين المحاكم، بما يحد من أثره في تسهيل الوصول إلى العدالة.

إمكانية الوصول:

تشير ردود المحامين بشأن إتاحة المحاكم إلى أن المحاكم متاحة جغرافيًا بدرجة كبيرة للمواطنين في أنحاء مصر، مع وجود تفاوت نسبي بين المدن والقرى. ويتضح ذلك في انتشار المحاكم على مستوى المحافظات والمراكز، غير أن غياب المحاكم داخل القرى يفرض أعباء إضافية على سكان الريف. ويُعد مجمع محاكم أسيوط بمدينة أسيوط المركز الرئيسي. ومن الناحية القانونية، فإن حق اللجوء إلى القضاء مكفول للجميع.

التمثيل أمام المحكمة:

أشارت ردود المحامين إلى ما يلي:

- **التمثيل الذاتي :**يجيز القانون للمتقاضين تمثيل أنفسهم في القضايا البسيطة، وتحديدًا في: بعض دعاوى محكمة الأسرة مثل دعاوى النفقة وبعض النزاعات الأسرية (حيث يساعد مكتب المساعدة القانونية بالمحكمة في صياغة المذكرة، بينما تحضر المدعية الجلسات بنفسها)، وكذلك في بعض القضايا المدنية والجنح البسيطة أمام المحاكم الجزئية. ومن أمثلة ذلك دعاوى "صحة التوقيع" .
- **أسباب اللجوء إلى التمثيل الذاتي تشمل :**عدم القدرة المالية على توكيل محامٍ؛ زيادة الوعي القانوني عبر وسائل الإعلام وشبكات التواصل الاجتماعي؛ وبساطة الإجراءات في بعض الدعاوى.

القضايا التي تتطلب مساعدة قانونية إلزامية:

أكدت غالبية الردود أن التمثيل الذاتي غير مسموح به في:

- **الجنايات :**حيث يشترط القانون حضور محامٍ مع المتهم، وإذا لم يوجد، تعين المحكمة محاميًا من نقابة المحامين.
- **مرحلة الطعن (الاستئناف/النقض) :**حيث يجب أن يوقع محامٍ على صحيفة الدعوى وأن يحضر أمام المحكمة. ويرجع ذلك إلى تعقيد الإجراءات القانونية وأهمية الصياغة القانونية السليمة لضمان محاكمة عادلة وحماية حقوق الأطراف.

رقمنة المحاكم :

تشير الاستجابات الواردة من المقابلات مع المحامين إلى أن الرقمية تُطبق حالياً في بعض الإجراءات؛ حيث يتم تسجيل بيانات القضايا والمتقاضين والمحامين إلكترونياً. ومع ذلك، لا تزال بعض الإجراءات تُدار يدوياً. وقد تم ربط منظومة النيابة العامة إلكترونياً، وكذلك محاكم الأسرة، والمحاكم الاقتصادية، وبعض قضايا الاستئناف. وتتوفر الخدمات الرقمية في المحاكم من خلال الموظفين لاستخراج البيانات والمستندات، كما تتوفر بعض الخدمات عبر الموقع الإلكتروني لوزارة العدل، ولكن هذا يتطلب من المحامي إنشاء حساب خاص. كما تم تفعيل خدمة "أورانج كاش (Orange Cash) "لخدمات النيابة العامة، إلا أن ذلك يمثل تكلفة إضافية على المتقاضي، مما يشكل عبئاً في كثير من الأحيان على فئات محددة، وخاصة النساء.

أما التحدي الرئيسي الذي طرحه المحامون فهي أن رقمنة القرارات القضائية في قانون الأسرة والقانون الجنائي متاحة فقط للشخص نفسه وليست متاحة للجمهور. وحتى المحامي الذي يتولى القضية لا يملك وصولاً تلقائياً إلى القرارات القضائية، بل يتعين عليه اتباع إجراءات معقدة للحصول على توكيل خاص بذلك. ونتيجة لذلك، يغيب الوضوح والوحدة في قانون الأسرة، ولا تتوفر سوابق قضائية يمكن الرجوع إليها".

مدة التقاضي:

تختلف مدة التقاضي باختلاف نوع القضية والمحكمة المختصة. ولا توجد مدة زمنية ثابتة؛ فقد تستغرق القضايا من شهر واحد إلى عدة سنوات. وتشير آراء المحامين الذين تمت مقابلتهم إلى أن المتوسط غالبًا ما يتراوح بين ثلاثة أشهر وسنة واحدة. وتُعد قضايا الأحوال الشخصية (الأسرة) والمسائل المستعجلة الأسرع حسمًا مقارنة بالقضايا المدنية والجنائية وقضايا التعويض، التي تستغرق عادة وقتًا أطول.

رسوم التقاضي :

غالبًا ما تُعد تكاليف التقاضي مرتفعة، لا سيما مع الزيادة المستمرة في الرسوم والمصروفات، وغياب قائمة أسعار واضحة ومحددة لكل نوع من القضايا، مما يصعّب التقدير الدقيق للتكلفة. ورغم أن رفع الدعوى قد يكون في متناول أغلب الأشخاص، فإن إجراءات التنفيذ—خاصة في القضايا المدنية والجنح—تمثل العبء الأكبر نظرًا لكثرة الخطوات، وتعدد مرات الانتقال، وتكرار الرسوم في كل مرحلة تنفيذ، فضلًا عن الأعباء الجسدية والمالية. وقد يؤدي ذلك أحيانًا إلى العجز عن تنفيذ الأحكام رغم صدورها. وعلى النقيض، تُعد قضايا الأسرة أسهل وأسرع نسبيًا في التنفيذ، رغم ما تتطلبه من جهد وروتين. ويرى بعض الآراء أن الدولة تراعي المبدأ الدستوري لمجانية التقاضي وأن الرسوم تحددها قوانين الرسوم القضائية (نسبية أو ثابتة بحسب قيمة الدعوى). إلا أن الرأي الغالب هو أن التكاليف مرتفعة مقارنة بمتوسط الدخل، بما يحد من الوصول الفعلي إلى العدالة، خاصة في مرحلة التنفيذ.

نتائج العمل الميداني:

أشارت إحدى النساء في إحدى مجموعات النقاش إلى أن بعض المحامين يتفقون على تقاضي نسبة مئوية من المستحقات المالية التي تحكم بها المحكمة (أتعاب مشروطة). وعلى الرغم من عدم عدالة ذلك للمرأة، فإنها غالبًا ما تضطر للموافقة بسبب عدم توافر الموارد اللازمة لدفع الأتعاب مقدمًا.

الواقع العملي لسير العمل بالمحاكم:

يرى المحامون الذين تمت مقابلتهم أن الإجراءات تختلف باختلاف نوع الدعوى. ويخضع النظام القضائي لضوابط قانونية، بما في ذلك متطلبات شكلية يجب استيفاؤها قبل التعرض لموضوع الدعوى، وإلا قُضي بعدم قبولها. ويعتمد النظام على استقلال القضاء والفصل بين السلطات، مع كفالة درجتين للتقاضي.

سير الإجراءات:

عمليًا، تبدأ الدعوى بتحرير محضر/بلاغ في قسم الشرطة. وتقوم النيابة العامة بفحصه/التحقيق فيه، وتقرر إما حفظه أو إحالته إلى المحكمة. وبعد سماع المرافعات والشهود والاطلاع على المستندات، يصدر القاضي حكمه.

التحديات :

ارتفاع التكاليف، وكثرة المستندات، وبطء الفصل، وتباين التوجهات القضائية.

التدابير الوقتية (المسائل المستعجلة):

التدابير الوقتية هي أوامر قضائية مؤقتة وعاجلة تصدرها المحكمة (وأحيانًا النيابة العامة) قبل صدور الحكم النهائي. وتهدف إلى حماية حقوق أو مراكز قانونية مهددة، ومنع وقوع ضرر وشيك أو غير قابل للإصلاح. وتحافظ هذه التدابير على الوضع القائم أو الأموال، وتسقط تلقائيًا بصدور الحكم النهائي. ومن أمثلتها:

- منع السفر المؤقت.
- نفقة مؤقتة (للزوجة/الأبناء أثناء التقاضي).
- تمكين الزوجة من مسكن الزوجية أو تنظيم رؤية مؤقتة.
- وقف مؤقت لقرار إداري.
- الحجز التحفظي على أموال المدين.
- تعيين حارس قضائي.
- إثبات حالة (مثل تصوير عقار متضرر).
- أوامر على عرائض لمنع تبديد الأموال/المستندات.

الجهات المعنية:

- **جهات الإصدار :**قاضي الأمور المستعجلة، المحكمة المختصة، المحكمة الدستورية (نادرًا، لوقف أحكام غير دستورية).
- **جهات التنفيذ :**إدارة التنفيذ، الشرطة، مصلحة الجوازات، قوات تنفيذ الأحكام.
- **الجهات المعاونة :**الخبراء، الطب الشرعي، الشهر العقاري، البنوك.

المدة والتحديات :

- **المدة :**غالبًا قصيرة/مؤقتة حتى صدور الحكم النهائي أو زوال الضرر. وقد تستغرق بعض التدابير أسابيع إلى شهر. وفي الحالات العاجلة تصدر فورًا.
- **المشكلات :**صعوبة الإعلان (العناوين/مشكلات المحضرين)، سوء استخدام بعض الأطراف لها بسوء نية، غياب معايير موحدة، وصعوبات التنفيذ العملي (مثل عدم توافر قوة الشرطة) بما يؤدي إلى التأخير.

التكلفة والرقمنة :

- **التكلفة :**متوسط حد أدنى من 1,000 إلى 1,500 جنيه مصري، وقد تصل إلى 10,000 جنيه بحسب التعقيد.
- **الرقمنة :**غير مكتملة. التسجيل إلكتروني للمتابعة، لكن الإجراءات تُدار يدويًا.
- **التمييز :**القانون محايد، إلا أن الفوارق تظهر بحسب الوضع المالي للعميل. ولا يعترف القانون إلا بالديانات السماوية الثلاث، ولا يعترف بالهوية الجندرية المتحولة.

إنفاذ العقود

المشكلات:

تضمن العقود الحقوق والواجبات. ومع ذلك، فإن الإخلال بالعقد (عدم التنفيذ أو الامتناع عن الدفع) يستلزم اتخاذ إجراءات قانونية. العقد هو "قانون الأطراف". قد تشمل سبل الانتصاف القانونية للإخلال ما يلي: التنفيذ الإلزامي (التنفيذ العيني)؛ المطالبة بالتعويض عن الأضرار؛ فسخ العقد (إنهاء العقد)؛ أو التمسك بشرط الجزاء (إن وجد).

إجراءات:

- الإشعار القانوني: إرسال إنذار رسمي (إنزار) عن طريق **محضر قضائي.**
- **الدعوى القضائية: في حال استمرار عدم الامتثال، تُرفع دعوى قضائية للتنفيذ أو التعويض.**
- **الجهات: المحاكم، كاتب العدل، الشرطة، لجان الخبراء.**
- **المستندات: العقد/الفاتورة، هوية الطرف المخالف، الإنذار الرسمي، إثبات المخالفة.**
- **المدة الزمنية: تختلف باختلاف الاتفاق/الإجراء (من 30 يومًا إلى 10 أشهر).**
- **التكلفة: متوسطة (300 جنيه مصري للمطالبات البسيطة، وتصل إلى أكثر من 5000 جنيه مصري للعقود المعقدة).**
- **التحديات: الاحتيال، تغيير العنوان، وفاة/سفر أحد الأطراف، القوة القاهرة، تأخر الخبراء.**
- **الرقمنة: جزئية. يمكن تسجيل العقود الرسمية إلكترونيًا، بينما لا تُسجل العقود العرفية (العرفية).**

الفواتير (تحصيل الديون)

المشكلات :

تُثبت الفواتير الحقوق المالية. وتشمل المشكلات الشائعة رفض الدفع، أو إنكار الدين، أو الاعتماد على اتفاقيات شفهية قائمة على الثقة.

إجراءات:

- إنذار رسمي من المحضر.
- رفع دعوى قضائية.
- إخطار الخصم.
- جلسات المحكمة ← الحكم ← التنفيذ.
- الجهات المعنية: المحامون، إدارة المحضرين، الشرطة (في حالة الاحتيال)، هيئة حماية المستهلك.
- المستندات المطلوبة: الفاتورة/العقد الأصلي، الإيصالات، الهوية.
- التكلفة: من 1000 إلى 5000 جنيه مصري.
- المدة: من شهرين إلى ثمانية أشهر.
- التحديات: صعوبة الإثبات (في حال عدم وجود عقد مكتوب)، بطء الإجراءات، تأخير التنفيذ.
- التصحيح: صعب بعد بدء الإجراءات.
- الرقمنة: جزئية.

تسوية المنازعات البديلة

الإشكاليات:
في ظل بطء إجراءات التقاضي، تُعد تسوية المنازعات البديلة خيارًا عمليًا. وتكمن الإشكالية في مدى فعالية هذه الآليات وقابليتها للتنفيذ والرقابة عليها مقارنة بالقضاء الرسمي.

أنواع تسوية المنازعات البديلة:
- **الجلسات العرفية (جلسات عرفية) / لجان الصلح :**شائعة في القرى.
- **الوساطة :**تدخل طرف ثالث محايد للمساعدة في التوصل إلى توافق.
- **التفاوض :**مناقشات ودّية مباشرة بين الأطراف.
- **التحكيم :**قرار ملزم يصدر عن طرف محايد.
- **مكاتب تسوية المنازعات الأسرية :**داخل محكمة الأسرة.

الفعالية وقابلية التنفيذ:
- **التحكيم :**ملزم وقابل للتنفيذ بعد التصديق القضائي.
- **الوساطة/التسوية الودية :**لا تكون قابلة للتنفيذ إلا إذا تم توثيقها أو اعتمادها رسميًا.
- **مكاتب الأسرة :**توصياتها غير ملزمة، ويتطلب تنفيذها تصديقًا قضائيًا.
- **الجلسات العرفية :**غير ملزمة قانونًا (يقتصر تنفيذها على الإلزام الاجتماعي/العرفي).

القانون العرفي (العُرف)

الإشكاليات:
يمتلك صعيد مصر شعورًا قويًا بالانتماء المجتمعي وروابط القبيلة/العائلة المعروف باسم "العصبية" أو التضامن الثقافي، والذي يوفر أمانًا اجتماعيًا كبيرًا أو "شبكة أمان" لأفراد المجتمع، بما في ذلك النساء والأطفال. يمنح هذا الإنتماء أعضاء المجتمع شعورًا عالٍ بالفخر والوعي الجماعي. غالبًا ما يتم حل النزاعات من خلال جلسات الصلح العرفي (مجالس عرفية) بدلًا من المحاكم الرسمية. تُدار هذه الجلسات العرفية من قبل شيوخ القبائل أو العشائر، الذين يحظون باحترام كبير ويُطاعون لحكمتهم وحيادهم. يتم اختيارهم من قبل طرفي النزاع، ويكون حكمهم نهائيًا ويجب على كلا الطرفين الالتزام به. يهدف الحكم عادةً إلى استعادة التوازن الاجتماعي بدلًا من معاقبة الجريمة المرتكبة بشكل صارم. وهكذا، تُحل النزاعات وديًا في القرى، معتمدًا على المكانة الاجتماعية بدلًا من القوة القانونية.

يلاحظ أنه في بعض الجلسات العرفية قد يتبنى بعض المشايخ أو القيادات مواقف تقليدية تعزز الثقافة القانونية التي تميز ضد المرأة؛ حيث تُجبر النساء على البقاء تحت سلطة أزواجهن، ولا يمتلكن الأراضي، ومن الناحية العملية، يُحرمن من حقهن في الميراث.

السمات الرئيسية:
- **الطبيعة :**طوعية وليست إلزامية. الامتثال نابع من الضغط الاجتماعي.
- **المشاركون :**شيخ البلد، العمدة، رجال الدين، كبار العائلات.
- **الإجراءات :**استدعاء - استماع - تفاوض - حكم عرفي.
- **التكلفة :**غالبًا مجانية أو منخفضة (تكاليف ضيافة).
- **السرعة :**سريعة جدًا (من يوم إلى أسبوع).
- **المزايا :**متاحة، منخفضة التكلفة، سريعة، تحافظ على النسيج الاجتماعي.
- **العيوب :**غير ملزمة قانونًا، احتمال الانحياز للطرف الأقوى، ضعف التوثيق.

قابلية التنفيذ:
غير ملزمة قانونًا ما لم يتم توثيق الاتفاق لدى الشهر العقاري أو المحكمة. وفي مجموعات النقاش أشارت بعض النساء

إلى أن الأسر في قضايا الطلاق تفضل أحيانًا المجالس العرفية على المحاكم لسرعتها، إلا أن التنفيذ يتوقف على استعداد أسرة الزوج للدفع. وإذا رفضوا، تُجبر الزوجة على العودة إلى النظام القضائي الرسمي.

القدرة على تحمّل التكلفة، وإمكانية الوصول، وجودة المساعدة القانونية

تقديم

تعتبر البيروقراطية التي يواجهها المحامون في كافة الخطوات وفي جميع الدرجات أثناء عملهم داخل المنظومة القضائية، من اكثر التحديات التي تجعل عمل المحامي مرهقاً للغاية وأكثر تكلفة.

فمن أجل كسب موكل جديد لأي إجراء قانوني، يحتاج المحامي للحصول على توكيل رسمي .قد يستغرق ذلك ساعات طويلة، يقضيها المحامي واقفاً في طوابير مع موكله الجديد. وبالنسبة للمواطنين المصريين، فقد تحسن هذا الإجراء إذا كانت لديك الموارد المالية لحجز موعد عبر الإنترنت في المكاتب المميزة المتوفرة في بعض الأحياء.

المساعدة القانونية التجارية

تنظم مهنة المحاماة في مصر **قانون المحاماة رقم 17 لسنة 1983** وتعديلاته بالقانون رقم 147 لسنة 2019، إضافة إلى **نقابة المحامين** التي تشرف على المهنة. ويشمل التنظيم ما يلي:

- **شروط القيد :**الحصول على ليسانس الحقوق من جامعة معترف بها، وعدم صدور أحكام في جرائم مخلة بالشرف أو الأمانة، والتفرغ الكامل للمهنة (مع بعض الاستثناءات).
- **أخلاقيات المهنة :**الصدق والنزاهة، الحفاظ على سرية الموكل، وبذل العناية اللازمة لمصلحة الموكل.
- **الالتزام القانوني :**الالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة للمهنة، مع توقيع جزاءات على المخالفين تتراوح بين الإنذار ووقف الممارسة.

تخضع شروط القيد لقانون المحاماة ولوائح النقابة، وعلى رأسها مؤهل ليسانس الحقوق والقيد بالنقابة. إلا أن بعض المحامين يرون أن أكاديمية/معهد المحاماة الذي فُرض مؤخرًا يمثل عبئًا ماليًا ومعنويًا دون عائد عملي حقيقي على الممارسة المهنية.

ووفقًا لتقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام 2021، بلغ عدد المقيدين بنقابة المحامين في **محافظة أسيوط** **22,637** عضوًا.

حظر الجمع بين المهن:

لا يجوز للمحامي الجمع بين مهنة المحاماة ومهن أخرى، وعلى الأخص الوظائف الحكومية، والنيابة العامة، والقضاء، والشرطة، وبعض المناصب العامة العليا. وإذا التحق المحامي بوظيفة حكومية أو قانونية لدى جهة معينة، يُعدل قيده من حر إلى محامي شركة/بنك، أو يُنقل إلى جدول غير المشتغلين. كما يُحظر الجمع بين ممارسة المحاماة وأي نشاط تجاري آخر.

القيد والضرائب:

يجب على المحامين القيد بنقابة المحامين لمزاولة المهنة، كما يُلزمون بالتسجيل لدى مصلحة الضرائب المختصة بمكان المكتب، وتقديم إقرار سنوي بالإيرادات والالتزامات وصافي الربح. ويُعد التجديد السنوي والالتزام باللوائح شرطًا لاستمرار المزاولة.

هيكل الأتعاب:
لا يوجد حد أقصى أو تسعير إلزامي. تختلف التكاليف حسب نوع القضية وخبرة المحامي. تصدر نقابة المحامين نماذج إرشادية تحدد حدًا أدنى للأتعاب لكل نوع قضية، لكنها **غير ملزمة** ولا تعتمد نظام الأجر بالساعة. غالبًا ما تكون الأتعاب مقطوعة وفقًا للقضية والجهد المبذول.

استقطاب العملاء:
للمحامين حرية التسويق لأنفسهم، بما في ذلك وضع لافتات المكاتب، والإعلان عن التخصصات، وقبول القضايا عبر النقابة أو الجمعيات الخيرية أو الجهات الحكومية. وتشيع الإحالات عبر المعارف وبين المحامين، خاصة مع اختلاف التخصصات.

الرسوم السنوية:
يدفع المحامون رسوم قيد سنوية للمزاولة، وتختلف حسب الدرجة:
- **ابتدائي :**نحو **200–300 جنيه** سنويًا.
- **استئناف :**نحو **300 جنيه**.
- **نقض :**نحو **450 جنيهًا**.

رسوم القيد الأولي:
- **استخراج ملف النقابة :**نحو **1,500 جنيه**.
- **القيد بالنقابة :**نحو **5,500–7,000 جنيه** حسب السن/الخبرة .
- **رسوم إضافية** للكشف الطبي أو أكاديمية المحاماة.

كما يدفع المحامون **دمغات ورسومًا ضريبية** عن كل دعوى تُرفع، مستقلة عن الاشتراك الاختياري في مشروع العلاج.

القدرة على تحمّل التكلفة وإتاحة المساعدة القانونية (للعملاء)

تكلفة الخدمات:
لا يوجد تسعير موحد، ما يؤدي إلى تفاوت الأسعار، وقد يؤثر على العدالة في الوصول. تختلف الأسعار حسب نوع القضية، ودرجة القيد، وسمعة المحامي، ومنطقة السكن (مدينة/قرية).

متوسط التكاليف:
- **صياغة العقود:** 500 – 5,000 جنيه.
- **إعداد الدعوى:** 2,000 – 25,000 جنيه.
- **القضايا الكبرى :**قد تصل إلى **100,000 جنيه**، بينما تكون **الجنح وقضايا الأسرة** أقل نسبيًا.

ضمان الجودة:
المحاكم والمحامون منتشرون في المدن لكن التغطية أضعف في القرى. لا يوجد نظام رسمي لمراقبة الجودة؛ ويُعتمد على خبرة المحامي وسمعته. ورغم وجود إطار رقابي (النقابة/التأديب/الشطب)، فإن التطبيق العملي يواجه تحديات.

التأمين على الخدمات القانونية
لا يوجد في مصر نظام شامل أو لتأمين مصروفات التقاضي للعملاء، إذ تُعد المحاماة مهنة حرة لا تخضع لأنظمة التأمين المباشر كالصحة أو المرور.

الأنظمة القائمة:
- تأمين/معاشات للمحامين أنفسهم عبر النقابة (للمشتغلين فقط).

- برامج تأمين تجارية محدودة جدًا لمصروفات التقاضي/المسئولية المهنية، متاحة غالبًا للشركات متعددة الجنسيات، وليس للأفراد.
- علاقة المحامي–العميل تقوم على اتفاق أتعاب لا على التأمين.

التغطية:

في ظل غياب التأمين المباشر، تكون الخدمات غير مؤمَّنة عمومًا. وقد تغطي بعض المنتجات المحدودة الاستشارات أو التمثيل في نزاعات مدنية/تجارية محددة، ونادرًا ما تغطي رسوم التقاضي الشاملة أو القضايا الجنائية/الأسرية.

تكلفة التأمين:

لا توجد تكلفة سنوية ثابتة. الأعباء الحالية تتمثل في اشتراكات النقابة والدمغات. تُحدد أقساط التأمين التجاري (إن وُجد) وفق نطاق التغطية دون تسعير موحد.

التأمين الرقمي:

لا يوجد نظام رقمي متكامل لتأمين الخدمات القانونية. توجد رقمنة جزئية في أنظمة معاشات المحامين، لكن علاقة العميل–المحامي لا تتم عبر منصات تأمين رقمية.

عدم الفاعلية:

يرجع ذلك إلى:

- غياب تغطية تأمينية حقيقية للعميل.
- استقلال المحامين (ليسوا موظفين لدى شركات التأمين).
- عدم وجود رقم تأميني للمحامي مرتبط بالخدمة القانونية.
- الأتعاب لا تخضع للتأمينات الاجتماعية، بينما تُحسب الضرائب وفق عدد الدعاوى سنويًا.

مقدمو المساعدة القانونية من غير المحامين

مع قصر المرافعة على المحامين المقيدين، تُقدم مساعدات قانونية غير قضائية (إدارية/إرشادية) عبر:

- مكاتب المساعدة القانونية بالمحاكم.
- المجلس القومي للمرأة .
- المجلس القومي للطفولة والأمومة ولجان حماية الطفل وفق قانون الطفل.
- الجمعيات الأهلية ومنظمات حقوق الإنسان.
- المعاونون القانونيون .
- الجهات العرفية العمد، الشيوخ، جهات مثل بيت العيلة.

الدور :إرشاد ودعم أو تسوية فقط؛ لا يحق لهم المرافعة.

الموقع :متركزة في المحاكم والمجمعات الحكومية والمدن الكبرى (القاهرة، الجيزة، الإسكندرية). للمجلس القومي للمرأة فروع بالمحافظات، لكن الحضور أقل في الريف.

التسجيل :لا يوجد نظام تسجيل موحد؛ بعض الجهات الرسمية تشترط الترخيص.

جهات أخرى:

- إدارات الشئون القانونية الحكومية.
- مكاتب خبراء وزارة العدل.
- مكاتب تسوية ومراكز وساطة.
- مكاتب المساعدة القانونية بمحاكم العمل.
- مؤسسات دعم اللاجئين.

نظام المساعدة القانونية المجانية المنظم من الدولة

لا يوجد نظام وطني شامل واحد، بل آليات تكاملية متعددة:
- الندب الإلزامي :في القضايا الجنائية/الجنايات عبر القضاء ونقابة المحامين.
- مكاتب المساعدة القانونية بالمحاكم :خاصة محاكم الأسرة.
- برامج دولية :بدعم جهات مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- أنظمة وزارة العدل :لقضايا العمل، والمجلس القومي للمرأة، وخط نجدة الطفل.

المستفيدون:
- غير القادرين على سداد الأتعاب.
- الفئات الأكثر احتياجاً: النساء، الأطفال، العمال، منخفضو الدخل.
- المتهمون جنائيًا دون محامٍ (حق دستوري في الدفاع).
- اللاجئون وضحايا الاتجار بالبشر (في برامج محددة).

أنواع القضايا:
- الجنائية/الجنايات :ندب إلزامي.
- الأسرة :نفقة، طلاق، حضانة، ميراث.
- قضايا العمل.
- إدارية/مدنية :تغطية محدودة حسب الجهة.

إجراءات المشاركة في التكلفة:
- الجنايات :غالبًا مجانية.
- المنظمات الأهلية :قد يدفع المستفيد رسوم المحكمة فقط أو مبلغًا رمزيًا حسب الحالة.
- لا توجد سياسة وطنية موحدة.

الوصول والواقع العملي:
- تُقدَّم الخدمة عبر تنسيق بين الجهات المعنية ونقابة المحامين.
- يستمر الدعم حتى صدور الحكم (أو البراءة) أو تسوية/سداد الدين.
- قضايا الأسرة :غالبًا يبدأ الدعم من البداية، خاصة للأرامل وغير المتعلمات.
- إتاحة فعلية :شبه مضمونة في القضايا الجنائية، وتعتمد على الوعي والمنطقة الجغرافية في قضايا الأسرة/المدنية.

الإجراءات:
- تقديم طلب يثبت عدم القدرة المالية.
- الإحالة إلى محامٍ منتدب أو موظف مساعدة قانونية.
- الجنايات :تقوم المحكمة بالندب مباشرة.

الإشراف:
تشرف عليه وزارة العدل، والقضاء، ونقابة المحامين، والمجالس القومية. ولا توجد آلية وطنية موحدة لقياس الجودة.
الرقمنة :جزئية وغير مكتملة؛ لا توجد منصة وطنية شاملة للمساعدة القانونية المجانية.
الميزانية :غير مُعلنة تحديدًا. وتشير تقارير إلى استفادة **1.14مليون شخص** من الخدمات (2008–2023) عبر برامج مدعومة.

المساعدة القانونية المجانية غير الحكومية

الجهات المقدمة:

- **محامون أفراد/نقابة المحامين :**خدمات تطوعية.
- **المجتمع المدني/المنظمات الأهلية :**العمود الفقري لدعم الفئات الهشة، غالبًا بتمويل مشروعات.
- **منظمات دولية :**للاجئين وطالبي اللجوء وإجراءات تحديد صفة اللاجئ.
- **العيادات القانونية الجامعية :**نطاق تجريبي/محدود.

الخدمات:

- **داخل المحكمة :**رفع الدعاوى، حضور الجلسات، تنفيذ الأحكام (ابتدائي/استئناف).
- **خارج المحكمة :**إجراءات إدارية، تسوية أوضاع اللاجئين، تمكين النساء، التمثيل أمام الشرطة، صياغة الشكاوى، الوساطة.

دور المجلس القومي للمرأة:

يلعب المجلس القومي للمرأة دورًا رئيسيًا في مواجهة العنف العنف ضد المرأة في مصر من خلال البحث والسياسات وصياغة التشريعات والمناصرة. تم تأسيس المجلس بقرار رئاسي عام 2000، ومن ثم تم تنظيم عمله لاحقًا بالقانون رقم 30 لعام 2018. يضم المجلس اليوم 30 عضوًا من الحكومة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني. و يقوم المجلس بدور رئيسي في صياغة السياسات والمناصرة والمراقبة والتقييم. لتعزيز اتخاذ القرارات المستندة إلى الأدلة، أنشأ المجلس "مرصد المرأة المصرية " لجمع وتحليل ونشر المعلومات حول وضع المرأة والقضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي في مصر، وتعزيز الوعي والمناصرة على المستوى الوطني.

على مستوى الاستجابة، يدعم المجلس المنظمات الأهلية ومؤسسات المجتمع المحلي في مصر لتصميم وتنفيذ فعاليات توعية وعملية الإحالة للخدمات، مثل الإبلاغ عن حالات العنف ضد النساء . كما يمتلك المجلس مكتبًا للمظالم يعمل كحلقة وصل بين المجلس والنساء المصريات اللائي تعرضن لأي شكل من أشكال العنف. يقدم مكتب الشكاوى خدمات واسعة تشمل: استقبال الشكاوى عبر الهاتف، الخط الساخن 15115، البريد، والاجتماعات الشخصية؛ تقديم المشورة القانونية والاجتماعية من خلال متخصصين؛ إحالة الشكاوى للجهات المختصة ومتابعتها؛ مساعدة الشاكيات في حال الحاجة للوصول لمحامين متخصصين أو محامين يعملون طوعاً أو بدون أجر مع مكتب المظالم؛ وإجراء الدراسات المتعلقة بالقضايا التي تصل للمكتب.

أظهرت المقابلات مع المسئولين الحكوميين توفر مجموعة من الخدمات للنساء، مثل الدعم من المجلس القومي للنساء عبر مكتب شكاوى النساء، بما في ذلك توفير محامٍ لدعم النساء في قضايا محاكم الأسرة، مع تغطية جميع النفقات والرسوم القانونية.

- **اللامركزية :**لدى المجلس مكاتب في المحافظات. ولحل مشكلة سفر النساء من القرى إلى المدينة، تم تدريب عدد من المحامين وربطهم بالمجلس في كل مركز لدعم القضايا وتغطية النفقات وتخفيف معاناة النساء.
- **الخط الساخن :**يوجد خط ساخن 15115.
- **النطاق :**يعمل المجلس على قضايا مختلفة مثل قضايا العمل، والعنف، والجريمة الإلكترونية. خلال عام 2025، نجح المجلس في الحصول على حكم بالسجن ضد مرتكب الابتزاز الإلكتروني الذي هدّد فتاة بشكل صريح.

تقدم خدمات دعم أخرى من خلال بيت العيلة عبر مكتب الدعم القانوني لتقديم خدمات قانونية مجانية. كما يوفر "منطقة الوعظ" التابعة لوزارة الأوقاف خدمات لم شمل ودعم الأسرة، ويقدم مكتب المساعدة القانونية بمحكمة الأسرة الاستشارات والمساعدة القانونية.

دور المجلس القومي للطفولة والأمومة:

يلعب المجلس القومي للطفولة والأمومة دورًا محوريًا في إنهاء قضايا الزواج المبكر في مصر. إحدى خدماته المهمة هي إدارة آلية توثيق والإبلاغ من خلال خط نجدة الطفل 16000، والذي يعتبر نظامًا فعالًا لتلقي وتسجيل شكاوى الأطفال منذ عام 2005. ومع ذلك، هناك نقص في تحليل حالات الزواج المبكر وفعالية خدمات الدعم المقدمة. يمكن للمجلس ضمان أن لجان حماية الطفل ، كما ينص عليها قانون الطفل، تعمل بشكل فعال لحماية حقوق الأطفال

على مستوى المراكز والقرى، لا سيما الفتيات في المناطق الريفية. تتكون هذه اللجان من أعضاء البرلمان المحليين، ورؤساء مختلف الإدارات (الصحة، التعليم، الشئون الاجتماعية، إلخ)، ورؤساء المجالس القروية، وممثل الشرطة، والعاملين الاجتماعيين، والمعلمين، وأعضاء المنظمات غير الحكومية. بالإضافة إلى ذلك، تقدم مكاتب الإرشاد الأسري خدمات دعم للأطفال والأسر، وتتلقى الشكاوى عبر الخط 16021.

الخاتمة والتوصيات

هناك قيود هيكلية فيما يتعلق بالبيئة غير المادية أو البيئة الداعمة التي يمكن أن تعيق تنمية النساء الريفيات والوصول إلى حقوقهن القانونية في الصعيد. ويشمل ذلك القيود غير الرسمية المتعلقة بالتقاليد والثقافة المتوارثة، واستخدام الممارسات التقليدية المبالغ فيها والمعاملات اليدوية بدلاً من الخدمات المالية الآلية؛ أو القيود الرسمية المتعلقة باللوائح الحكومية والبيروقراطية. وهناك قيود أخرى متعلقة بالبنية التحتية وتوافر الخدمات مثل المياه والصرف والكهرباء وخطوط الهاتف وحتى شبكات الهاتف المحمول. بالإضافة إلى ذلك، فإن التلوث البيئي يمثل عائقًا رئيسيًا يؤثر على الصحة والعلاقات الاجتماعية بين أعضاء المجتمع.

على الرغم من التقدم المحرز في تحسين أوضاع المرأة في مصر — في التعليم، والمشاركة الاقتصادية، وممارسة الحقوق المدنية والقانونية — فإن التحديات لا تزال قائمة. فالنساء الريفيات في العديد من المجتمعات، وخصوصًا في الصعيد كما في محافظة أسيوط، ما زلن يواجهن أشكالًا مختلفة من التمييز القائم على النوع الاجتماعي، والتي تتجلى في فجوات الأجور بين النساء والرجال؛ وتأثير العادات والتقاليد والمعايير المتوارثة على قرارات المرأة الاجتماعية والاقتصادية.

يوضح مؤشر حماية الحقوق القانونية الروابط المعقدة بين الأفراد، والمجتمعات، والمؤسسات، والدولة، والبيئة، ويبرز أهمية الحقوق القانونية على كل مستوى. من خلال تعزيز الوعي والتعليم حول هذه الحقوق، وتشجيع المشاركة المجتمعية، وضمان ممارسات مؤسسية مستجيبة، ووضع سياسات دولة تحمي الحقوق، والاعتراف بحقوق البيئة، يمكننا إنشاء إطار شامل يدعم رفاهية الإنسان واستدامة البيئة، مع التركيز على النساء الريفيات الأكثر ضعفًا. هذا النهج الشامل أساسي للتصدي للتحديات المعقدة الناجمة عن تدهور البيئة وضمان مستقبل عادل ومنصف لجميع المصريين، وخاصة النساء الريفيات.

فجوة العدالة للنساء الريفيات في أسيوط لا توجد فقط في قاعات المحاكم؛ بل تبدأ في الترع الملوثة، وسوق العمل غير الرسمي، والقانون العرفي الذي يحرمهن من أراضيهن. لا يمكن تحقيق مستقبل عادل ومنصف للنساء الريفيات في صعيد مصر إلا من خلال تدخلات مستهدفة ومتعددة المستويات.

على الرغم من أن المحاكم جغرافياً يمكن الوصول إليها، إلا أن ارتفاع تكاليف الرسوم القانونية، وتعقيد الإجراءات، وبطء التقاضي يمنع الفقراء، وخصوصًا النساء الريفيات غير المتعلمات، من الوصول إلى العدالة. كما تمثل إجراءات التنفيذ العبء الأكبر، وغالبًا ما تجعل الحكم الإيجابي عديم الجدوى بسبب التكاليف العالية والمتكررة. كما أن ارتفاع تكاليف التمثيل القانوني يجبر النساء الريفيات في قري الصعيد على الدخول في ترتيبات أتعاب غير عادلة (نسبة من المستحقات) أو التخلي عن قضاياهن. بالإضافة إلى ذلك، لم تُسهم الرقمنة الجزئية للمحاكم بشكل كبير في تخفيف العبء عن المواطنين الريفيين، وقد تزيد التكاليف والتعقيد بالنسبة للأميين رقميًا.

وعلى الرغم من أن العرف أسرع وأرخص، إلا أنه غير ملزم قانونيًا وغالبًا ما يكون متحيزًا ضد النساء. ورغم وجود المساعدة القانونية المجانية، إلا أنها مجزأة وغير معلنة بشكل جيد، مما يجعل معظم النساء غير مدركات للخدمات المتاحة من المجلس القومي للمرأة والمنظمات غير الحكومية التي تقدم المساعدة القانونية المجانية.

إغلاق فجوة العدالة يتطلب استراتيجية منسقة تمكّن الأفراد، وتصلح إجراءات الدولة، وتوسع نطاق المساعدة القانونية الميسورة، لتوفير حل شامل ومستدام لحماية النساء الريفيات في صعيد مصر. وبناءً على منهجية البارومتر، تم صياغة التوصيات وفقًا لثلاثة مكونات: الأفراد، إجراءات الدولة، والمساعدة القانونية.

1. الأفراد (تعزيز المعرفة والوصول إلى الموارد)

تعد النساء الريفيات العاملات في الزراعة في القطاع غير الرسمي الأكثر عرضة لخطر غياب الحماية القانونية. فهنّ لا يتمتعن بأي حقوق متعلقة بالعمل؛ إذ يعملن في الحقول في الحيازات الصغيرة لكنهن لا يمتلكن الأرض، و/أو يعملن لدى الآخرين كعمالة يومية بشكل أساسي. وبموجب قانون العمل الجديد، ينبغي توفير الحماية القانونية لهن.

أما زواج القاصرات، ورغم كونه غير قانوني، فلا يزال يحدث. وبسبب عدم وجود زواج رسمي (موثق)، لا يمكن تسجيل الأطفال الذين تنجبهم هؤلاء الزوجات، وبالتالي لا يتمتع هؤلاء الأطفال بأي حقوق.

يُعد الزواج (الرسمي) عقداً توافق فيه الزوجة على أن تكون تحت سلطة الزوج. وللمرأة حق حضانة الأطفال، لكنها تفقد هذه الحضانة إذا كانت مسيحية (في حال اعتناق الزوج للإسلام) أو إذا تزوجت مرة أخرى بعد الطلاق. ومع ذلك، تظل الولاية التعليمية للأب، مما يعقد الأمور كثيراً، خاصة بعد وقوع الطلاق.

وغالباً ما يكون الطلاق هو المخرج الوحيد. وبينما يملك الزوج الحق في الطلاق الشفوي، يتعين على الزوجة اللجوء إلى المحكمة لتطليقه في حال عدم وجود اتفاق بينهما. كما يجب عليها اللجوء للمحكمة لإثبات طلاقه (الشفوي) لتتمكن من تغيير أوراقها الرسمية والمطالبة بحقوقها المالية المترتبة على الزواج (مثل النفقة، واسترداد قائمة المنقولات الزوجية، وغيرها). إن دعوى الطلاق للضرر (الأصلية) تستغرق وقتاً طويلاً ويصعب إثباتها؛ لذا فإن المخرج الوحيد المتاح لها فعلياً هو الخلع، وهو طلاق سريع تقيمه الزوجة مقابل التنازل عن كافة حقوقها المالية المترتبة على الزواج.

كما تحتاج الزوجة للجوء إلى المحكمة للمطالبة بالنفقة (الدعم المالي لها ولأطفالها) أثناء الزواج وبعده، وهذا يتطلب رفع العديد من الدعاوى القضائية. ومع ذلك، تظل هذه الأحكام بلا قيمة تذكر إذا كان الزوج فقيراً ولا يملك المال.
وثمة مشكلة أخرى تواجه النساء في المناطق الريفية في صعيد مصر، وهي أن حل النزاعات في القرى غالباً ما يتم عبر الجلسات العرفية وتتكون من الرجال الذين يسعون إلى التوصل إلى حل بين العائلات المعنية من خلال تطبيق القيم التقليدية التي تمنح الرجال سلطة على النساء.

وفيما يخص الميراث، للمرأة الحق في نصف ما يحصل عليه الورثة الأساسيون (من الذكور). ولكن في الواقع، وفي المناطق الريفية بصعيد مصر، لا تحصل المرأة على أي ميراث. ويميل المسيحيون، وكذلك المحاكم عندما يتعلق الميراث بين مسيحيين، إلى اتباع قواعد وممارسات الميراث الإسلامية، والتي غالباً ما يتم فيها استبعاد النساء من الميراث. وتستند الفلسفة وراء ذلك إلى أن المرأة تنتقل بالزواج إلى عائلة زوجها، وأن الزوج سيحصل على ميراث عائلته؛ وبذلك تظل الأرض داخل العائلة. وإذا كانت المرأة غير متزوجة أو مطلقة أو أرملة، فإنها تظل تحت وصاية شقيقها، الذي يرث من والديه ويتولى رعايتها".

2. الدولة - كفاءة إجراءات الدولة

شهادات الميلاد:

- تسجيل الأطفال تلقائيًا في المستشفيات، حتى لو كانت وثائق الزواج غير مكتملة.
- تبسيط إجراءات التسجيل بحيث تكفي بطاقة الأم، مع استكمال بقية الأوراق لاحقًا.
- تعديل تفسير المادة 20 من القانون رقم 143 لسنة 1993 (السجل المدني) للاعتراف بالأم كمبلغ معتمد.
- وضع مسار قانوني لتسجيل المواليد في حالات الزواج غير الموثق، أو الزواج تحت سن 18، أو الطلاق قبل التوثيق، أو رفض الأب تسجيل الزواج.
- إنشاء وحدات مساعدة قانونية بالإدارات الاجتماعية لتقديم الاستشارات القانونية.
- فرض عقوبات على الآباء الممتنعين عن تسجيل المواليد، خاصة في حالات الزواج المبكر.
- تفعيل نظام إدارة الحالات في الإدارات الاجتماعية لمتابعة الأطفال الذين لم يتم تسجيلهم حتى إصدار شهادات ميلاد لهم.

الاعتراف بالأطفال:

- وضع آلية لتسجيل الأطفال فورًا ومنحهم شهادة ميلاد مؤقتة حتى حل النزاعات.
- جعل اختبار DNA إلزاميًا في حالات الإنكار وتقليل تكلفته.
- تحميل الأب المسئولية القانونية وفرض الغرامات على الممتنع عن تسجيل الطفل.
- إنشاء وحدات مساعدة قانونية مجانية داخل السجل المدني ومحاكم الأسرة لدعم الحالات الأكثر احتياجاً.
- رفع الوعي بدور بيت العيلة ووحدة لم الشمل في الأزهر الشريف والخدمات المقدمة.

بطاقات الهوية/الجنسية:

- زيادة مكاتب التسجيل في القرى، وإرسال موظفين للقرى، ونشر وحدات مدنية متنقلة حتى لا يضطر المواطنون للسفر إلى المراكز الرئيسية.

شهادات الوفاة:

- توفير الدعم القانوني للاسر الأكثر احتياجاً لضمان إتمام الإجراءات بشكل صحيح، ومساعدة الأفراد على تصحيح الأخطاء في شهادات الوفاة عند الحاجة لتدخل المحكمة.

قانون الأحوال الشخصية (الزواج، الطلاق، النفقة):

- تفعيل "التصديق" ويقصد به تسجيل الزواج العرفي الذي تم بين الزوجين بتاريخ وقوعه الفعلي، بغضّ النظر عن المدة التي انقضت عليه، بما يضمن اكتساب الزوجة لكامل حقوقها.
- التعديل التشريعي :تعديل قوانين الأحوال الشخصية للمسلمين والمسيحيين (وهو ما يجري العمل عليه حاليًا).
- التقنين :إدراج جميع القواعد الشرعية المطبقة عمليًا فيما يتعلق بالزواج ضمن قانون الأحوال الشخصية.
- التوعية :ضمان وعي النساء بعقد الزواج وبالشروط الخاصة التي يمكن إضافتها منذ البداية لتفادي أي مشكلات مستقبلية في الحياة الزوجية.
- مراجعة العقد :يلزم إجراء مراجعة شاملة لنموذج عقد الزواج الإسلامي. فقد حثّ القرآن الكريم على ذلك، واصفًا عقد الزواج بأنه «ميثاق غليظ» (سورة النساء، الآية 21). حاليًا، يتضمن العقد ستة أسطر فقط للشروط الخاصة تُدوَّن بخط يد المأذون. ومن ثمّ، فإن النسخة الرقمية يجب أن تتيح عددًا غير محدود من الأسطر لتشجيع استخدام الشروط الخاصة، على أن يقتصر دور المأذون على التحقق من توافق هذه الشروط مع القواعد الأساسية للشريعة الإسلامية.
- تنظيم دعاوى النفقة :ضرورة معالجة ممارسة تقديم عدة دعاوى نفقة متفرقة لما يسببه ذلك من تكدّس لقضايا محكمة الأسرة وعدم كفاءتها، فضلًا عن ارتفاع أتعاب التقاضي. ويُستحسن دمج جميع المطالبات بشكل مفصّل، وفق الاحتياجات الفعلية، في دعوى واحدة.

في حالات الطلاق:

- تبسيط إجراءات إثبات الضرر النفسي، وقبول الأدلة والتقارير النفسية.
- تعزيز دور مكاتب تسوية المنازعات الأسرية، مع ضمان عدم إجبار الزوجة على المصالحة في حالات العنف.
- نشر الوعي بحق المرأة في الطلاق للضرر ووسائل الإثبات المتاحة.
- تقديم الدعم القانوني المجاني أو منخفض التكلفة للنساء غير القادرات على الدفع.
- تطوير آليات حماية عاجلة مثل أوامر حماية أو التمكين المؤقت للمنزل الزوجي.
- مشاركة الحضانة بين الأب والأم حتى في حالة الانفصال، مع تصنيف القرارات الأساسية (مثل نوع التعليم) بأنها تحتاج إلى موافقة مشتركة أو أمر من المحكمة، بينما تكون القرارات اليومية من صلاحيات الحاضن.
- اعتبار النزاعات التعليمية عاجلة لصالح الطفل.
- تفعيل الوساطة قبل اللجوء للقضاء باستخدام بيت العيلة، ووحدة لم شمل الأزهر، ومكاتب الإرشاد الأسري بالكنسية.
- إنشاء مكاتب إرشاد قانوني، وتنفيذ حملات توعية في المساجد والكنائس حول حقوق النساء في الإرث.
- بناء قدرات المحامين المتطوعين في دعم النساء في قضايا الإرث.

الإسكان:

لتخفيف الصدمة الاجتماعية الناتجة عن قانون الإيجارات الجديد، يُوصى بالإجراءات التالية:

- بالنسبة للوحدات السكنية التي يشغلها كبار السن أو الفئات الضعيفة، يجب أن تكون فترة الانتقال أطول (مثلًا من 7 إلى 10 سنوات) مقارنة بالوحدات التجارية أو الشقق المغلقة.
- يجب على الدولة توفير وحدات "إسكان اجتماعي" بديلة للمستأجرين الذين يثبتون عدم امتلاكهم لمأوى آخر وعجزهم عن تحمل زيادات الإيجار الجديدة.

- إنشاء "صندوق دعم الأسرة" يتم تمويله بجزء من ضريبة العقارات، لمساعدة الأسر الأكثر ضعفًا على دفع الفارق في الإيجار خلال فترة الانتقال.
- تقديم حوافز نقدية (من المالك إلى المستأجر) للتسليم الطوعي الفوري للشقة، ويتم توثيق ذلك قانونيًا (مثلًا: يغادر المستأجر الآن مقابل 20% من القيمة السوقية للشقة).

الأراضي الزراعية:

- رفع الوعي بقانون رقم 219 لسنة 2017 (قانون الإرث)، وبشكل خاص المادة الخاصة بالحماية الجنائية رقم 49 التي تنص على أن أي شخص يمتنع عمدًا عن توزيع الميراث أو يخفي مستندات تثبت الميراث (مثل بطاقة الحيازة) يُعاقب بالسجن وغرامة مالية كبيرة.
- تطبيق التسجيل الذي يثبت من خلال "العقد الأخضر" (الملكية المسجلة) أو، وبشكل أكثر شيوعًا في المناطق الريفية، حكم قضائي من محكمة صحة توقيع مصحوبًا بـ "بطاقة الحيازة" من الجمعية التعاونية الزراعية.
- القانون الجديد رقم 168 لسنة 2025: صدر في أغسطس 2025، ويسمح هذا القانون للمواطنين بـ "تسوية" التعديات على الأراضي الحكومية إذا كانت مزروعة قبل أكتوبر 2023. هذه فرصة مهمة لمزارعي الصعيد للحصول على ملكية رسمية، لكن رسوم التسوية العالية (التقنين) تبقى عائقًا أمام الفقراء.
- بالنسبة للنساء الريفيات، من الضروري أن يطالبن بحقوقهن القانونية ويثبتن حصتهن الشرعية (عادة نصف حصة الرجل) لمنع الأقارب الذكور من الادعاء بأن المرأة "ليست وارثًا". وتوصى بالخطوات التالية:
  - ❖ الخطوة 1: الحصول على "إعلان الوراثة، حيث يثبت هذا المستند الحصة القانونية ويمنع الأقارب الذكور من الادعاء بأن المرأة ليست وارثًا.
  - ❖ الخطوة 2: تأمين بطاقة الحيازة الزراعية لضمان إضافة اسم المرأة إلى سجلات الحيازة كشريك في إنتاج الأرض والدعم المقدم لها.
  - ❖ الخطوة 3: التسجيل في سجلات العقارات بالشهر العقاري للحصول على "ملكية مطلقة" ومنع بيع الأرض دون موافقة المرأة وتسجيل حصتها. بمجرد التسجيل، لا يمكن لأي شخص بيع الأرض أو البناء عليها دون توقيع موافقة المرأة.
  - ❖ الخطوة 4: إدارة الضغوط الاجتماعية و"الترضية" بناءً على موافقة مستنيرة ومعرفة بالقيمة الحقيقية للأرض.
  - ❖ الخطوة 5: تفعيل قانون رقم 219 لسنة 2017 (الحماية الجنائية) الذي ينص على أن أي شخص يمتنع عمدًا عن توزيع الميراث أو يخفي مستندات تثبت الميراث (مثل بطاقة الحيازة) يُعاقب بالسجن لمدة لا تقل عن 6 أشهر وغرامة تتراوح بين 20,000 إلى 100,000 جنيه.

العمل:

- ضمان تطبيق قانون العمل الجديد، وبشكل خاص بالنسبة للعمالة غير الرسمية لضمان تحويل عملهم إلى عمل رسمي. وفيما يخص النساء الريفيات:
- يجب على وزارة القوى العاملة إصدار تصريح "مقاول زراعي مرخص."
- تحميل صاحب الأرض المسئولية المشتركة. إذا قام صاحب الأرض بتوظيف مقاول غير مرخص، يتم تغريمه. وهذا يجبر أصحاب الأراضي على مراقبة المقاول.
- تسجيل النساء في صندوق العمالة غير المنتظمة مباشرة (إصدار بطاقات رقم قومي فورية).
- إجراء تفتيشات للتحقق من وجود عمالة الأطفال ووسائل السلامة دون فرض عقوبات فورية، لتشجيع الالتزام بالقوانين.
- تطبيق نقاط تفتيش مرورية على الطرق الزراعية في صعيد مصر لمصادرة تراخيص سيارات النقل المكشوفة التي تقل العمال، وخاصة النساء.
- تقديم حوافز ضريبية أو قروض مدعومة للوسطاء أو المزارع لشراء ميكروباسات صغيرة أو وسائل نقل آمنة للعمال الموسميين واليوميّين، خاصة النساء، لحمايتهن وضمان سلامتهن.
- في حالات الإصابات، عندما تتعرض المرأة لإصابة، غالبًا ما يمنح المجلس العرفي (مجلس عرفي) مبلغًا صغيرًا كـ "تعويض مواسٍ". يجب تطبيق معدلات التعويض القانونية (مثل تغطية طبية كاملة + فقدان الأجور) عبر النظام العرفي، الذي يكون أسرع وأكثر احترامًا، خاصة أن هؤلاء العمال الموسميين واليوميّين لا يملكون تأمينًا اجتماعيًا أو صحيًا.

إنفاذ القانون

تعد الرقمنة خطوة هامة ومحورية للمضي قدماً، ولكن يجب أن يتبع ذلك تيسير الوصول إلى القرارات والأحكام القضائية بشكل أكبر .

3. المساعدة القانونية – سهولة الوصول، التكلفة الميسورة، والجودة

تكمن المشكلة في المساعدة القانونية في أنها غالباً ما تفتقر إلى الكفاءة المطلوبة نتيجة العقبات الموجودة في النظام القضائي.

فيما يلي بعض التوصيات لجعل المعلومات القانونية والمساعدة القانونية أكثر سهولة في الوصول إليها.

- تنفيذ حملات توعية قانونية من خلال نقابة المحامين في المناطق الأكثر اجتياجاً لرفع وعي النساء، خصوصًا ضمن الفئة العمرية (19–35) حول الحقوق والإجراءات القانونية؛
- تشجيع نقابة المحامين، بالتعاون مع المجلس القومي للمرأة، الأعضاء على تولي القضايا المجانية للنساء؛ ويرتبط هذا الترويج بالتطوع؛
- تعزيز دور المنظمات غير الحكومية في أنشطة التوعية القانونية المجتمعية لرفع المعرفة القانونية لدى النساء؛
- إجراء مسوح عشوائية لتقييم الخدمات المقدمة من المجلس القومي للمرأة؛
- تدريب وعاظ الأزهر ووزارة الأوقاف في المساجد والكنائس لتقديم استشارات حول الحقوق القانونية؛
- تفعيل العيادات القانونية في كلية الحقوق بجامعة أسيوط، واستخدام خريجات الجامعة لتنفيذ برامج توعية؛
- إنشاء شبكة بين القطاع البيطري والزراعي والمنظمات غير الحكومية لتدريب النساء على الزراعة الحديثة وحماية البيئة؛
- إنشاء وحدات دعم متنقلة أمام المحاكم لتقديم المعرفة القانونية مجانًا؛
- تنفيذ حملات إعلامية حول تحديثات قوانين الأحوال الشخصية؛
- تصميم خرائط مجتمعية في كل مؤسسة حكومية تبين مواقع الخدمات والإجراءات؛
- بناء قدرات أعضاء الجمعية المصرية لعلوم الأدلة الجنائية لتقييم فعالية المساعدات القانونية وتعزيز حقوق النساء؛
- تدريب المحامين الجدد على تقديم خدمات قانونية مجانية أو منخفضة التكلفة للعملاء المحتاجين عبر منصة Microjustice.

إن تنفيذ هذه التوصيات لن يحقق فقط التزام مصر بأهداف التنمية المستدامة 5 و16، بل سيفتح أيضًا الإمكانات الاجتماعية والاقتصادية للنساء الريفيات اللواتي يشكلن نصف سكان مصر.

اجراءات المتابعة المطلوبة – طبقاً لدراسة البارومتر

1. إنشاء منصة رقمية للمساعدة القانونية لتلبية الحاجة إلى المعلومات القانونية والمساعدة القانونية ذات الجودة وبتكلفة ميسورة

تتمتع المرأة في صعيد مصر بالعديد من الحقوق وفقاً للقانون، ولكن للمطالبة بهذه الحقوق، يتعين عليها في الغالب اللجوء إلى المحكمة. ومن أجل ذلك، فإنهنّ بحاجة إلى أن يكنّ على دراية كافية بكيفية المطالبة بحقوقهن، وإلى سهولة الوصول إلى محامٍ.

عن طريق منصة Microjustice الرقمية للمساعدة القانونية في أسيوط، التي سيتم إرساؤها بشكل هيكلي ومستدام، ستقوم بإشراك جميع أصحاب المصلحة في أسيوط والقرى المحيطة، حيث يتم تدريب المساعدين القانونيين لمساعدة النساء في استخدام المنصة، والعثور على المعلومات القانونية المتعلقة بمشاكلهن، وتوصيلهن بمحامٍ يمكنه تولي قضاياهن .تُعد المنصة أداة للجمهور، وخاصة النساء والمساعدين القانونيين في القرى.

كما تعتبر المنصة أداة للمحامين لتوجيههم نحو تقديم خدمات ذات جودة، والحصول على موكلين، والتخصص في مجال قانوني محدد.

رابط المنصة: https://microjusticeegypt.org/

رفع مستوى الوعي بوجود المنصة وخدماتها، بما في ذلك البيانات والمعلومات حول القوانين البيئية وتعزيز المعرفة بالعدالة المناخية.

2. تعزيز الإصلاح القضائي

تُعد المنصة أيضاً أداة لرصد العقبات في الإجراءات والمناصرة، كما يمكن استخدامها لتحقيق الشفافية والوحدة في الممارسة القضائية من خلال مشاركة المعلومات والأحكام الصادرة عن المحاكم.

الملحق الأول: الطبيعة والبيئة

تقوم الحكومة بإصدار كافة أنواع التشريعات (انظر الجزء الثاني: الإجراءات الحكومية) لإبعاد المباني والمصانع عن هذا الشريط الأخضر. ومع ذلك، يمكن للمرء أن يشهد تغيراً تدريجياً في المظهر العام للمنطقة؛ حيث يتم بناء المزيد من المنازل والمصانع الصغيرة تدريجياً، بينما تتقلص المساحات المتبقية للزراعة التي لا تزال تُمارس بطريقة حرفية وتقليدية باستخدام الدواب والأدوات اليدوية. وعلى الرغم من اللوائح الصارمة المتعلقة بالنفايات، يمكن رؤية القنوات المائية (الترع) وهي تمتلئ بالنفايات البلاستيكية، فضلاً عن قيام البعض بإلقاء السوائل الكيميائية فيها. وقد اشتكت النساء في مجموعات النقاش من حرق المخلفات الزراعية وتلوث الهواء الذي يسبب مشاكل في التنفس.

انظر الملحق الأول

الملحق الثاني: المنهجية

يتناول هذا القسم منهجية إعداد الباروميتر، ومراحل الدراسة، ووصف عينة المستجيبين.

مراحل دراسة الباروميتر

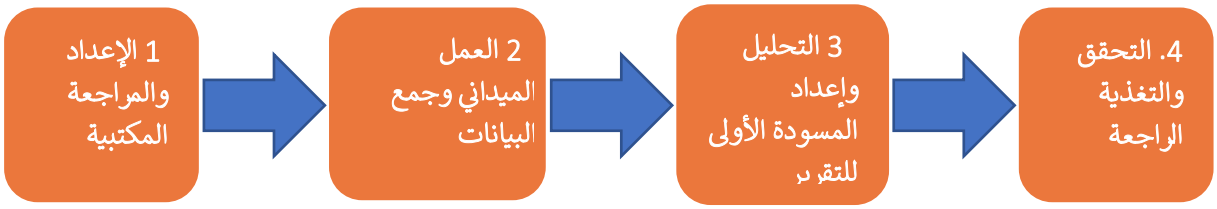

مراحل دراسة الباروميتر

1. الإعداد والمراجعة المكتبية

خلال هذه المرحلة، نفّذ فريق الدراسة مجموعة من الأنشطة التحضيرية اللازمة لتنفيذ الدراسة.

وشملت هذه الأنشطة: استكمال الاتفاقيات والمسائل التعاقدية؛ توضيح الشروط المرجعية؛ توفير المراجع اللازمة لإعداد تقرير البدء (Inception Report) وأدوات الدراسة؛ واختيار فريق جمع البيانات.

تلا ذلك إجراء المراجعة المكتبية وتصميم الدراسة، حيث قام الفريق بمراجعة شاملة لأدوات الدراسة والاستبيانات، وكذلك المؤشرات والمخرجات المتوقعة، بالتنسيق مع فريق مكتب التنمية الإيبارشية .(EDO) كما شملت هذه المرحلة اختيار مناطق التنفيذ، وتحديد الفئات المستهدفة، ووضع الجدول الزمني للدراسة.

2. العمل الميداني وجمع البيانات

بعد اعتماد جميع التفاصيل، انتقل فريق الدراسة إلى الميدان لجمع البيانات في المحافظة المستهدفة على مدار أربعة أيام. وقد تم التنسيق بشكل وثيق مع فريق مشروع EDO لمتابعة أي تعديلات منهجية وضمان جودة أدوات الدراسة ومحتواها.

3.التحليل وإعداد المسودة الأولى للتقرير

اعتمادًا على بيانات خط الأساس التي تم جمعها، أعدّ فريق الدراسة مسودة تقرير الدراسة وقدمها إلى EDO للمراجعة وإبداء الملاحظات والتعقيبات. وقد ضمنت جميع الإجراءات التزام تقرير الدراسة بالمعايير المهنية، وتلبيته لأهداف الدراسة واحتياجات مستخدميه المستهدفين من المعلومات.

4. التحقق والمراجعة والتغذية الراجعة

تشمل هذه المرحلة المراجعة والمناقشات مع خبير Microjustice من أجل الانتهاء من تقرير الدراسة وتقديم النسخة النهائية المترجمة إلى اللغة الإنجليزية.

تصميم الدراسة

اعتمدت الدراسة منهجًا مختلطًا(Mixed-Methods) ، بما يضمن تعدد مصادر الأدلة وإتاحة إمكانية المضاهاة والتحقق من البيانات.(Triangulation)

البيانات الكمية:
للحصول على مؤشرات كمية عن الوضع الراهن، اعتمدت الدراسة على:
- النشرات الإحصائية والمنشورات الرسمية؛
- بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.
- مسح صحة السكان؛
- النشرات غير الدورية التي تغطي المؤشرات الكمية الرئيسية.

المراجعة المكتبية:
استنادًا إلى أهداف الدراسة، شكّلت المراجعة المكتبية مصدرًا ثانويًا للبيانات، وشملت تحليل ومراجعة الإحصاءات والمؤشرات المتعلقة بـ:
- تشغيل النساء؛
- التعليم؛
- أوضاع العنف ضد المرأة؛
- محددات الفقر؛
- وصول النساء إلى الخدمات.

المكوّن النوعي:
لتوليد رؤى نوعية، استخدمت الدراسة مجموعات النقاش البؤرية (FGDs) مع مستفيدات من النساء على مستوى المجتمعات المحلية، إلى جانب مقابلات فردية متعمقة مع صانعي القرار، والقيادات المجتمعية، والمحامين.

المقابلات مع المخبرين الرئيسيين استهدفت:
- مسئولين على مستوى المحافظة؛
- مديري مديريات الصحة والتعليم والتضامن الاجتماعي؛
- منظمات المجتمع المدني.

مجموعات النقاش البؤرية استهدفت:
الفئات السكانية الرئيسية في مجتمعات: منفلوط، القوصية، أبنوب، وأبو تيج.
يرجى الاطلاع على خريطة محافظة أسيوط ومراكزها[5].
كانت الفئة المستهدفة في مجموعات النقاش البؤرية من النساء البالغات في الفئة العمرية من **19 إلى 60** عامًا.

ويعرض الجدول التالي توزيع مجموعات النقاش البؤرية والمقابلات مع المبحوثين الرئيسيين:

المركز	القرية/ المدينة	حجم العينة	عدد جلسات النقاش	عدد المجموعات	الفئة العمرية	النوع
منفلوط	منفلوط	15	1	1	20-45	إناث
القوصية	تناغة	15	1	1	20-45	-
أبنوب	كوم المنصورة	15	1	1	20-45	-
ابوتيج	باقور	15	1	1	20-45	-
	النخيلة	15	1	1	19-55	-
مركز أسيوط	مدينة أسيوط	15	1	1	25-60	-
الأجمالي		-	90	6	-	-

[5] https://www.researchgate.net/figure/Map-of-Assiut-Governorate-Egypt-Sites-in-red-color-rep-resent-areas-of-mosquito_fig1_273144640

أسيوط -	مدينة أسيوط -	4 -	2 -	2 -	25-45 -	ذكور إناث
صدفا - -	مدينة صدفا الدوار	2 -	1 -	1 -	25-40 -	ذكور إناث
	كوم أبو حجر	3 -	1 -	1 -	25-45 -	ذكور إناث
أسيوط	أسيوط					
أسيوط	مدينة أسيوط	2 -	1 -	1 -	25-35 -	
مدينة إسيوط	الشغابة					
الأجمالي		**-**	**11**	**5**	**-**	**-**
أسيوط - - - - - - - - -	مدينة أسيوط - - - - - - - -	2	1	1	50-59	ذكور
		2 -	1 -	1 -	40-50 -	ذكور إناث
		2	1	1	40-45	إناث ذكور
		1	1	1	55	
		2 -	1 -	1 -	60-65 -	ذكور إناث
		2	1	1	40-55	إناث
		2	1	1	50-55	ذكور
الأجمالي		**-**	**13**	**7**	**-**	**-**

المستوى التعليمي للمشاركات في مجموعات النقاش البؤرية

شملت العينة جميع المستويات التعليمية، ومثّلت نساءً من المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. وعلى الرغم من أن نسبة النساء ذوات التعليم العالي في عينة الدراسة كانت مرتفعة نسبيًا، فإن ذلك لا يعني غياب القضايا المرتبطة بالنوع الاجتماعي، بما في ذلك قضايا الميراث وغيرها من التحديات الاجتماعية.

المستوى التعليمي	العدد
تعليم جامعي	39
مؤهل فوق متوسط	1
تعليم ثانوي	24
تعليم إعدادي	1
يقرأ ويكتب	5
أمي (لا يقرأ ولا يكتب)	4

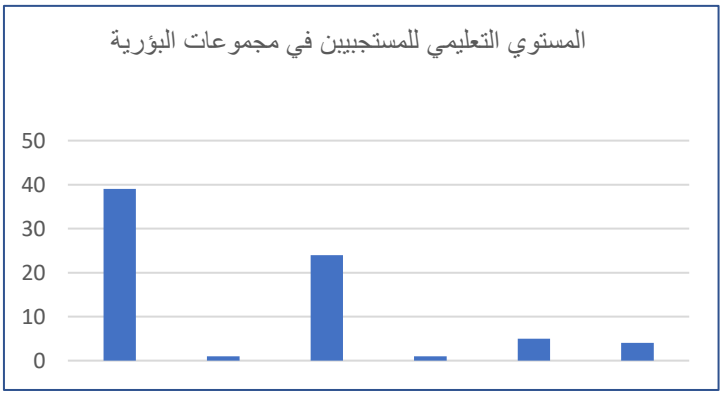

المستوى التعليمي للمشاركين في مجموعات النقاش المركزة

النوع	عدد المستجيبين
ذكور	15
إناث	99
الإجمالي	114

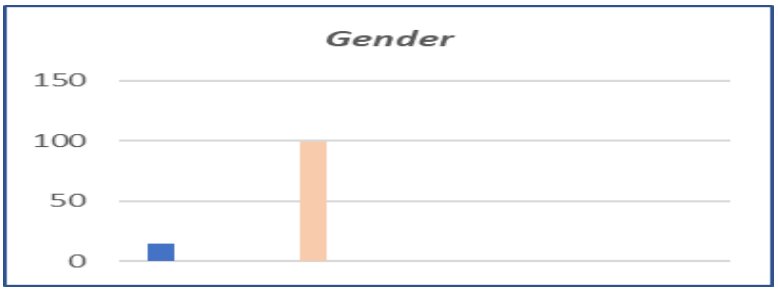

توزيع المشاركين حسب النوع الاجتماعي

التخصص	عدد المستجيبين
محامون	11
قيادات مجتمعية وحكومية	13
الإجمالي	24

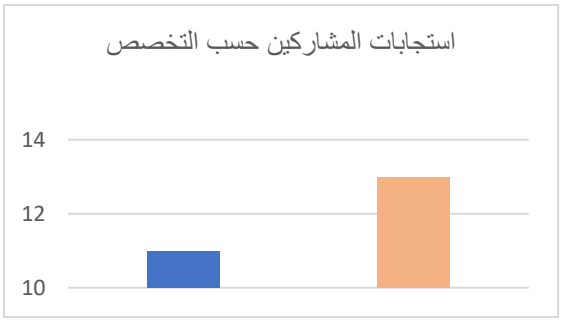

توزيع المشاركين حسب التخصص (قادة المجتمع – المحامون)

الملحق الثالث: حماية الحقوق القانونية - رسم توضيحي للعقبات القانونية التي تواجه المرأة الريفية في أسيوط

مقياس حماية الحقوق القانونية في صعيد مصر

محافظة أسيوط

مايركرو جاستيس MICROJUSTICE

مكتب التنمية الإبراشي "Eparchial Development Office "EDO

اعداد: مركز خدمات التنمية Prepared by Center for Development Services

ديسمبر 2025

بدعم من: سفارة جمهورية سلوفينيا

SLOVENIA
AID & PARTNERSHIPS